مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٧٢

الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إيبرامس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل شهر تحديدا، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة التي طال أمدها في فنزويلا، بما في ذلك أبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان (انظر S/PV.8452). ومنذ ذلك الحين، شهدنا تصعيدا للتوترات ينذر بالخطر. وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، فإن رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو استند إلى أحكام الدستور ليعلن نفسه رئيسا مؤقتا لفنزويلا أثناء احتجاجات بقيادة المعارضة. واعترضت الحكومة بشدة على تطبيق تلك الأحكام الدستورية.

وكجزء من الإجراءات التي اتخذها منذ ذلك الحين، أعلن السيد غوايدو أن الأغذية واللوازم الطبية سوف تنقل إلى فنزويلا. واستجابة لهذا، قامت الولايات المتحدة وبلدان أخرى بتخزين الأغذية واللوازم الطبية على الحدود الكولومبية والبرازيلية فضلا عن كوراساو. وفي سياق منفصل، سلم الاتحاد الروسي والصين إمدادات إلى فنزويلا بالتنسيق مع الحكومة الفنزويلية، لتوزيعها على المحتاجين.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، أغلقت الحكومة الفنزويلية مؤقتا العديد من الجسور الدولية على الحدود مع كولومبيا، فضلا عن المعابر الحدودية مع البرازيل. وزادت أيضا التواجد الأمني في تلك المناطق. وفي ٢٣ شباط/فبراير، قاد السيد غوايدو الجهود التي بذلها المتطوعون والمشرعون القانونيون لنقل الأغذية والأدوية التي كانت مخزونة في البرازيل وكولومبيا عبر الحدود إلى فنزويلا. ووقعت حوادث عنف في نقاط مختلفة على امتداد الحدود مع البرازيل وكولومبيا، حيث منعت قوات الأمن الفنزويلية إمدادات المعونة القادمة إلى فنزويلا. وأُحرقت شاحنتان على الحدود الكولومبية، وهما تحاولان عبور الحدود، واتهمت الحكومة والمعارضة كل منهما الآخر منها بحرقهما. ووفقا لسلطات الهجرة الكولومبية أصيب ٢٨٥ شخصا على الأقل بجروح في الجانب الكولومبي. ويُفهم أنه لم يُسمح بدخول أي معونة من هذا الموقع.

وعلى طول الحدود البرازيلية، حاولت جماعات الشعوب الأصلية، الداعمة للمعارضة تقديم المعونة المخزونة في البرازيل، وواجهت مقاومة. وطبقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فإنه ما بين ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير تأكد مقتل أربعة أشخاص بالقرب من الحدود البرازيلية، وأصيب ٦٤ آخرون بجروح، معظمهم جراء طلقات نارية. وتلقت المفوضية أيضا تقارير عديدة تشير إلى مشاركة عناصر مسلحة موالية للحكومة في الهجمات العنيفة على المتظاهرين.

وفي بيان صادر في ٢٣ شباط/فبراير، أعرب الأمين العام عن الصدمة والأسى إزاء أحداث العنف وإزهاق الأرواح الأخيرة

التي جلبت المزيد من المعاناة للشعب الفنزويلي. وكرر نداءه إلى وزير الخارجية الفنزويلية خورخي أرياثا في ٢٢ شباط/فبراير بعدم استخدام أي شخص للقوة المميتة تحت أي ظرف من الظروف. ودعا الأمين العام أيضا إلى الهدوء، وحث جميع الجهات الفاعلة على التخفيف من حدة التوترات والسعي إلى بذل كل جهد ممكن لمنع المزيد من التصعيد.

وأدانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليت، مشاهد العنف التي وقعت في نقاط مختلفة على طول الحدود بين فنزويلا والبرازيل وكولومبيا. كما أدانت الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الفنزويلية، وقالت إن على الحكومة أن تكف قواتها عن استخدامها. وحثت الحكومة أيضا على كبح جماح الجماعات العميلة التابعة لها، والقبض على الذين استخدموا القوة من بينهم ضد المتظاهرين.

ويعرب الأمين العام عن القلق إزاء المشاكل الإنسانية الخطيرة التي تواجه البلد وتأثيرها على الفئات السكانية الضعيفة. وعلى الرغم من أن الافتقار إلى بيانات رسمية يشكل تحديا خطيرا في تقييم الحالة، فإن المعلومات المتاحة تدل على الواقع المرير، مع استمرار تدهور الاقتصاد، ووفاة سكان جراء أسباب يمكن الوقاية منها، ومغادرة البلد بحثا عن المساعدة. وتفيد فئات المجتمع المدني بأن معدل وفيات الأمهات قد زاد بأكثر من ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠١٧، كما زاد عدد وفيات الرضع. ونزل إلى الشوارع مرضى الفشل الكلوي وفئات أخرى من السكان الذين يعانون من حالات مزمنة للاحتجاج على الافتقار إلى الأدوية والخدمات التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة. وتشير البيانات التي تستخدمها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى أن الحصبة قيد السيطرة إلا أن ٨٠ في المائة من المستشفيات تفتقر إلى الأدوية اللازمة، وغادر البلد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من الموظفين الطبيين. وتشير التقديرات الجديدة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الفنزويليين الذين غادروا البلد يبلغ ٣,٤ مليون شخص.

وفي فنزويلا، تعمل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والجهات الفاعلة الأخرى من أجل دعم الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التحديات. وانتقلت سبع من الوكالات والصناديق والبرامج المقيمة، ووكالة غير مقيمة، من تقديم الدعم الموجه نحو السياسات العامة، إلى الجهود المعززة ذات الأولوية والمنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة، والتي من شأنها تقديم المساعدة بشكل أوثق إلى السكان المحتاجين. ومنذ عام ٢٠١٨، ما برحت الأمم المتحدة تنفذ جهودا على نطاق واسع تتألف من ثلاث ركائز للعمل وهي: إنقاذ الحياة، والإنعاش الاقتصادي، ومنع نشوب النزاعات وحقوق الإنسان. وقد أُعد هذا النطاق الواسع في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل فنزويلا. ويسترشد تقديم المساعدة بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومبادئ الإنسانية، والحياد والنزاهة والاستقلال. ويجب أن تكون هذه المساعدة خالية من الأهداف السياسية وأن تقدم على أساس الحاجة.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمعالجة الاحتياجات العاجلة للغاية الشعب الفنزويلي. والأمم المتحدة مستعدة للاستمرار في توسيع نطاق هذه الجهود، وسنواصل العمل وفقا للمبادئ الإنسانية، وسنعمل مع المؤسسات الفنزويلية لمساعدة السكان المحتاجين. وقد أكد الأمين العام مرارا أهمية هذه المبادئ التوجيهية ودعا جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء إلى احترامها.

وكما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، فإنه على استعداد لممارسة مساعيه الحميدة إذا ارتأت الأطراف الاستفادة من هذا الخيار. وتتحمل الجهات الفاعلة الفنزويلية من جميع الأطياف السياسية مسؤولية وضع مصالح الشعب الفنزويلي في صميم الإجراءات التي تتخذها في هذا الوقت البالغ الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية اليوم.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبرامس (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الواقعية والشاملة جدا.

ونحن هنا اليوم بسبب رفض نظام مادورو بحكم الأمر الواقع السماح بإدخال المعونة الإنسانية إلى فنزويلا في ٢٣ شباط/فبراير، الأمر الذي أدى إلى حدوث وفيات وإصابات وحالات عنف على اثنتين من الحدود الدولي. وهذه الأعمال أوضحت مرة أخرى النوايا الحقيقية وطبيعة نظام مادورو. فقد حُشدت العصابات المسلحة، والعصابات، والمجرمون الذين أفرج عنهم من السجون، للسيطرة على الحدود. وأدت الأعمال التي قاموا بها إلى حرق المساعدة الإنسانية بدلا من حمايتها.

وبينما كان الفنزويليين يُطلق عليهم الرصاص ويُضربون ويُقتلون أثناء محاولتهم جلب الطعام والدواء إلى بلدهم، كان مادورو فعليا يرقص في كاراكاس. وقُتل أربعة أشخاص وأصيب أكثر من ٨٠ فنزوليا بجروح – وقد يكونون أكثر من ذلك بكثير – بعد أن قامت عناصر إنفاذ العدالة الأهلية التابعة للنظام بإطلاق النار عليهم. لقد سار المتظاهرون، والعاملون في مجال تقديم المعونة، والصحفيون صوب الحدود للترحيب بالمعونة التي تشتد الحاجة إليها ليواجهوا بدلا من ذلك الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.

ويجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي دعم الشعب الفنزويلي في سعيه لاستعادة ديمقراطيته. ويجب أن نحترم دستوره وسيادته، ولهذا السبب يجب أن ندعم الرئاسة المؤقتة لخوان غوايدو. ويجب أن نتصدى للنتائج المفضية لعدم الاستقرار الناجمة عن حكم مادورو الفاسد، القائم على الغش والمتسم بعدم الكفاءة، والذي أدى للتو في عطلة نهاية هذا الأسبوع، إلى عدم الاستقرار والعنف على حدود اثنتين أخريين من الدول الأعضاء، هما البرازيل وكولومبيا.

إن مادورو وأعوانه، والبعض في هذه الهيئة يدعون أن تقديم المساعدة الإنسانية هو استعراض سياسي، وغطاء لتدخل عسكري، ولكن من الواضح جدا أن نظام مادورو وحده هو الذي يستخدم العنف، فهذا النظام وحده هو الذي استدعى كلا من قوات الأمن والعصابات المسلحة، وهذا النظام وحده هو الذي خان استقلال وسيادة فنزويلا بالخضوع لنفوذ الضباط الكوبيين الذين تغلغلوا في وكالات الأمن والاستخبارات، وهذا النظام وحده هو الذي لديه تاريخ من استخدام المعونة الإنسانية كأداة سياسية للسيطرة الاجتماعية وكمورد للفساد المتفشي على حد سواء.

إن مادورو يريد البقاء في السلطة خلال الأزمة الحالية، وما انفك يواصل تسييس المعونة، عن طريق اللجان المحلية التابعة لبرنامج الإمداد والإنتاج، الذي يوفر مزايا لأنصاره في الوقت الذي يرفض فيه المساعدة التي تركز على الاحتياجات كما ذكرت وكيلة الأمين العام، دي كارلو.

إن أي وقت إضافي يقضيه مادورو في السلطة يعني توفر المزيد من الوقت لديه لكي يستعمله في قمع الشعب الفنزويلي. لقد ثبت ذلك المرة تلو الأخرى، وكانت نهاية هذا الأسبوع مثالا آخر على ذلك. وعندما واجه الحقيقة مباشرة، خلافا لادعاءاته الباطلة بأنه لا حاجة إلى المساعدات، كانت محطة يونيفجن التلفزيونية تصور أطفال فنزويلا وهم يبحثون عن الطعام في حاويات القمامة، فما الذي فعله السيد مادورو؟ قام السيد مادورو باحتجاز الصحفيين واستولى على معداتهم وأمر بترحيلهم من البلد. لكن الحقيقة لا تزال ماثلة ولم تتغير المحنة المحزنة التي يعاني منها الملايين من أبناء فنزويلا.

نحن ممتنون لقيادة شركائنا في دعم تقديم المساعدة الإنسانية إلى لشعب الفنزويلي وتأييد مطالبته بالديمقراطية. لقد

سارع الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وبنما، وبيرو إلى إدانة استعمال العنف، ودعت إلى تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها هناك. فأقوالها وأفعالها يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في هذه الأزمة.

إن علاج هذا البؤس والطغيان يكمن في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتشمل جميع قطاعات المجتمع، والأحزاب السياسية كافة. ويشمل ذلك، بطبيعة الحال، أتباع شافيز، الذين شأنهم شأن البلد نفسه الذين اغتصب مادورو حقوقهم. إننا نؤمن بأن مؤيدي غوايدو وأتباع شافيز يمكنهم إعادة بناء بلدهم معا ويمكن أن يبنوا فنزويلا الجديدة المزدهرة والديمقراطية. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء سلامة الرئيس المؤقت غوايدو لدى عودته إلى فنزويلا. إنه واجبنا بصفتنا أعضاء في المجلس كفالة أن يتمكن الرئيس المؤقت غوايدو من العودة إلى وطنه بحرية وأمان.

لقد حان الوقت لتعزيز التزامنا بالشعب الفنزويلي. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا في تلبية الاحتياجات المتزايدة في فنزويلا وفي المنطقة الإقليمية. ونهيب بالدول الأعضاء أن تنظر في تحديد الموارد والأدوات المتوفر لديها للمساهمة في الديمقراطية الفنزويلية والضغط على نظام مادورو غير الشرعي للتنحي بصورة سلمية. ونطلب من الآخرين أن ينضموا إلينا في معاقبة المتورطين في العنف خلال عطلة نهاية الأسبوع والذين أُتخموا من غنائم نظام مادورو الفاسد. ونطلب من الدول الأعضاء أن تسهم في معالجة الحالة الإنسانية في فنزويلا، على غرار العشرات من الدول التي أسهمت بسخاء فعلا. ونطلب إليها أن تسلم بطبيعة نظام مادورو وتتساءل عن الغرض والنتائج المحتملة لما يسمى بالحوار مع الشخص الذي يفضل أن يمنع ويحرق الأدوية والخبز المتبرع بهما على أن يراها في أيدي أطفال فنزويلا. إسألوا خورخي راموس من تلفزيون يونيفيجن عن قيمة الحوار مع نيكولاس مادورو.

إن أبناء شعب فنزويلا بحاجة إلى تضامننا ومساعدتنا إذا أردنا له أن يتغلب على نظام يتسم بالوحشية والعنف، ويخرج إلى الديمقراطية، ويشرع في إعادة بناء بلدهم. فلنعقد العزم على تقديم تلك المساعدة لهم ونمدهم بذلك التضامن وتلك المعونة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والمعلومات الهامة التي قدمتها السيدة دي كارلو.

لقد اجتمعت بيرو وحكومات المنطقة التي تشكل مجموعة ليما بالأمس في مدينة بوغوتا، واعتمدت إعلانا بشأن الأزمة الخطيرة التي تكتنف فنزويلا، وقد أحيل إليكم الإعلان، السيد الرئيس، من أجل توزيعه بصفته وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، ويشمل النقاط الرئيسية التي ترد في بياني اليوم.

في ذلك الإعلان، تدين مجموعة ليما القمع العنيف الذي يمارسه نظام نيكولاس مادورو غير الشرعي، والذي يتجاهل معاناة سكان فنزويلا ونداءات المجتمع الدولي، ومنع في نهاية الأسبوع الماضي دخول الضروريات الأساسية والمساعدة الدولية. لقد أدت تلك الأعمال المتعمدة إلى وقوع وفيات وإصابات على الحدود مع كولومبيا والبرازيل. تلك الأعمال تفاقم المخاطر على حياة الشعب الفنزويلي وكرامته وسلامته، وتؤثر على السلام والأمن الإقليميين.

تزداد هذه الحالة تعقيدا جراء الهجرة الهائلة التي تشمل أكثر من ٣,٤ مليون مهاجر ولاجئ فنزويلي فروا من الطغيان والاعتداءات والفقر والفساد، مما أجبر تقريبا كل بلدان أمريكا الجنوبية على اتخاذ تدابير عاجلة لتلبية احتياجات أولئك الناس المحتاجين.

اليوم، تود بيرو أن تكون الصوت المعبر عن حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ فنزويلي رحبت بهم في أراضيها وذلك بإعادة تأكيد التزامها الراسخ بالتحول الديمقراطي والمؤسسي وبناء فنزويلا من جديد اقتصاديا واجتماعيا، كما نعرب عن تضامننا مع شعبها

الشقيق الشجاع والصامد. إن استمرار هذا النظام غير الشرعي في حد ذاته يمثل تهديدا غير مسبوق للسلم والأمن، والحرية والازدهار في المنطقة برمتها.

في الشهر الماضي، منذ أن اجتمع المجلس لمعالجة الحالة في فنزويلا (انظر S/PV.8452)، لاحظنا التدهور السريع في الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. إذ يعاني ما يزيد عن ٨٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي بسبب سياسات نظام مادورو المتعمدة التي تحرم شعبه من الأغذية والأدوية، وكذلك تمنع إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، لضمان أن يظل في السلطة.

شهدنا أيضا استخدام العنف بشكل عشوائي على يد الجماعات المسلحة التي تعمل في خدمة النظام المُتهم بالاستخدام الاستراتيجي للقتل والسجن، والتعذيب، والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، بهدف ترويع الشعب الفنزويلي وسحق معارضة النظام. إننا ندين استخدام العنف من قبل أجهزة الحكم الاستبدادي ضد السكان، وهو عنف تجلى، إلى جانب الأشكال الأخرى، في السجن الجائر للسجناء السياسيين واحتجاز الصحفيين بصورة تعسفية.

في ظل استمرار ارتكاب تلك الجرائم الخطيرة بدون عقاب، نطلب مجددا من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الشروع في إجراء تحقيق عاجل في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام مادورو في فنزويلا منذ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. كما نناشد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعالج الحالة في ذلك البلد، ونطلب من مجلس حقوق الإنسان الشروع في التحقيقات وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

إن بيرو، بالاشتراك مع مجموعة ليما، تعرب من جديد عن اقتناعها بأن الانتقال إلى الديمقراطية يجب أن يقوم به الفنزويليون أنفسهم بالطرق السلمية في إطار الدستور والقانون الدولي، وبدعم من الوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن دون استخدام القوة. لذلك، نؤيد ضرورة التعجيل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية ومفتوحة أمام مشاركة جميع القوى السياسية، وبدعم من المجتمع الدولي والرصد المحايد، وتقوم بتنظيمها هيئة انتخابية مشكّلة بصورة شرعية.

هذا الإجراء ضروري نظرا إلى أن النظام قد أثبت مرارا وتكرارا عدم الالتزام بتعزيز الحلول السلمية والتفاوضية من خلال الحوار. إذ أن المحاولات السابقة قد أُستخدمت فقط لكسب الوقت، ومن ثم الشروع في تجاوزات وانتهاكات جديدة لحقوق الإنسان.

لذلك تؤكد مجددا بيرو اعترافها ودعمها للجمعية الوطنية ورئيس فنزويلا المؤقت، خوان غوايدو وممثليه في جهودهم الرامية إلى استعادة الديمقراطية والتركيز بسرعة على الأزمة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد. وفي هذا الصدد، ننضم إلى مجموعة ليما في دعوتها القوات المسلحة، والمحاكم والنظام القضائي في فنزويلا إلى الاعتراف بالرئيس المؤقت واحترام سلطاته الدستورية والامتناع عن استخدامها أدوات قمع لشعبها.

نرحب بالدعم المتزايد من عدد كبير من الدول الملتزمة بالديمقراطية التي اعترفت بالرئيس المؤقت غوايدو.

وندعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على الصلات مع نظام مادورو لتيسير البحث عن حلول تتيح المجال لانتقال ديمقراطي وإجراء الانتخابات في فنزويلا. ودعا فريق ليما أيضا الأمين العام، وفقا لاختصاصاته، إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة للرد على الأحداث في فنزويلا. وفي الوقت نفسه، سنواصل الدعوة لمعالجة هذه الحالة الخطيرة في هذا المنتدى، وكذلك في منظمة الدول الأمريكية.

وفي الختام، أود أن أنوه بشجاعة وتصميم الشعب الفنزويلي في كفاحه البطولي من أجل استعادة الاستقرار والديمقراطية في بلده، وكذلك أن أؤكد مجددا على تضامننا مع حق الفنزويليين في العيش في الديمقراطية والحرية والتزام الكامل به.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة المأساوية المستمرة التي يواجهها الشعب الفنزويلي.

بينما تمر فنزويلا بأخطر أزمة إنسانية في تاريخها، ويموت المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، بسبب عدم حصولهم على الرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية الكافية، قرر نظام السيد مادورو في ٢٣ شباط/فبراير حظر وصول المعونة الدولية إلى سكان البلد. ولم تتردد قواته في قتل وجرح مئات الأشخاص في اشتباكات مع المدنيين العزل على الحدود. ولجأ النظام إلى استخدام الميليشيات المسلحة المأجورة والمعروفة بوحشيتها الشديدة. وفضل المئات من الجنود الفنزويليين الانشقاق على مهاجمة مواطنيهم.

ومنذ بداية هذه الأزمة، أكدت فرنسا دعمها الثابت للشعب الفنزويلي ومطالبه المشروعة. إننا نشير إلى النساء والرجال الذين يعانون أوجه النقص في الضروريات الأساسية ونظام رعاية صحية يتسم بحالة من الفوضى؛ وإلى النساء والرجال الذين اضطروا إلى الفرار من بلدهم، إذ لم يعد بمقدورهم العيش في كرامة وأمن؛ وإلى النساء والرجال الذين يدعون إلى عودة الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على نقطتين.

أولاً، هذه الأزمة السياسية والإنسانية لم تحدث عن طريق الصدفة. وكما ذكرت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغيريني، في ٢٤ شباط/فبراير؛

> ”إن جذور الأزمة المستمرة في فنزويلا جذور سياسية ومؤسسية؛ ومن ثم، لا يمكن أن يكون الحل إلا سياسيا.“

وبناء على ذلك، فإن الأزمة نتيجة لانتهاكات النظام المتعددة لسيادة القانون والدستور الفنزويلي، التي توجت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، بإجراء انتخابات رئاسية تفتقر إلى الشفافية والمصداقية، وتم إجراؤها في ظروف قمعية. إن نيكولاس مادورو، الذي ادعى أنه الفائز، لا يتمتع بأي شرعية على أساس هذا الادعاء. وقد استخلص العديد من البلدان، بما فيها فرنسا وشركاؤها الأوروبيون، الاستنتاجات اللازمة. وأصبح رئيس المجلس الوطني خوان غوايدو، الرئيس المؤقت، ليس عن طريق مده بدعم خارجي ولكن باحترام الدستور الفنزويلي، بغية تنظيم إجراء انتخابات رئاسية جديدة تتسم بالمصداقية والشفافية.

وعلى الرغم من أن الحالة تبدو في حالة جمود، فقد أطلق الاتحاد الأوروبي وأوروغواي أعمال فريق الاتصال الدولي الذي تشارك فيه فرنسا. ولدى الفريق هدفان واضحان تتشاطرهما فرنسا. الأول هو تشجيع التوصل إلى مخرج من الأزمة بالتفاوض السلمي، لأنه يجب تفادي استخدام القوة والعنف في فنزويلا. وتشدد فرنسا بشكل خاص على النقطة الأخيرة. لا يمكن أن يكون هناك إلا حل سياسي وسلمي للأزمة، وينطوي هذا الحل على إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية في أقرب وقت ممكن. والهدف الثاني هو السماح بإيصال المعونة الدولية، وفقا للمبادئ الإنسانية الدولية، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفنزويلي.

إن النظام، بعرقلته للمعونة الإنسانية في خضم أزمة لم يسبق لها مثيل، إنما يتصرف بشكل معيب في نظر المجتمع الدولي وشعبه. ولعدة سنوات الآن، يواجه ملايين الفنزويليين أكبر التحديات فيما يتعلق بتوفير الغذاء والرعاية لأنفسهم بوصفهم ضحايا لنظام فاسد جدا. وفرنسا ملتزمة، بصفتها الوطنية وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بمدّ يد العون للنساء والرجال الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وسنواصل جهودنا بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، مع

الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا جميعا زيادة جهودنا لمساعدة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية على تلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا.

وندعو النظام الفنزويلي إلى إظهار الإنسانية وتيسير وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للقيام بأنشطتها في البلد الرامية إلى التخفيف من معاناة الشعب الفنزويلي. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لآلاف من الأشخاص؛ وكل دقيقة نضيعها تمثل أرواحا نفقدها. وأشيد مرة أخرى بشجاعة الفنزويليين الذين على وقفوا مستعدين منذ عدة سنوات لمساعدة مواطنيهم. إنهم يستحقون إعجابنا التام ودعمنا الكامل.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على النقاط التالية. على الرغم من أن فنزويلا اليوم على حافة الهاوية، فإن مسؤوليتنا لا تتمثل في حلولنا محل أبناء الشعب الفنزويلي. إن مسؤوليتنا هي أن نمنحهم مرة أخرى صوتا ونمكنهم من التعبير عن أنفسهم بحرية لاستعادة مصيرهم من خلال استعادة الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا. وهذا هو الاتجاه الذي تعمل فيه فرنسا.

السيد سينغر ويزنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية المفصلة عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في فنزويلا.

في البداية، نود أن نكرر التأكيد على ما قلناه في نفس هذا السياق قبل شهر بالضبط (انظر S/PV.8452). لقد عملت الجمهورية الدومينيكية كوسيط لتشجيع الحوار بين المعارضة والسلطات الفنزويلية، في محاولة للتوصل إلى تفاهم من أجل حل الأزمة السياسية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وعلى الرغم من التفاؤل المبدئي، لم تتوفر لا الإرادة السياسية ولا النضج اللازمين للتوصل إلى اتفاق. ولذلك، فإننا نفهم أنه لا يوجد أي حل آخر ممكن غير إجراء انتخابات حرة وتنافسية دون تأخير، مع ضمانات لجميع التكتلات السياسية والجهات الفاعلة. ولا يمكن إجراء هذه الانتخابات إلا في بيئة يسودها احترام حقوق الإنسان بدعم من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن المساعي الحميدة للأمم المتحدة مناسبة لبناء الثقة الضرورية لنجاح العملية الانتخابية. ونشعر بقلق متزايد إزاء الحالة المأساوية التي يشهدها الفنزويليون الذين يعانون بيئة عامة تتسم ب انعدام الأمن فضلا عن نقص السلع والأدوية الأساسية.

وقد أظهرنا كمنطقة تضامننا مع ملايين الفنزويليين الذين أُجبروا على مغادرة البلد. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل التكلفة العالية الناجمة عن تدفق الأشخاص الفقراء، والتي من شأنها تهديد استقرار البلدان المضيفة والمنطقة. ولا يمكن أن نتجاهل ما هو على المحك في الأجلين المتوسط والطويل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح نقطة مهمة. ففي الأيام الأخيرة، تم اتهام جمهورية الدومينيكان على نحو مغرض بالسماح باستخدام أراضيها لبلدان ثالثة لاتخاذ إجراءات عسكرية ضد فنزويلا. وادعت السلطات الكوبية والفنزويلية على وجه التحديد أن طائرات أجنبية هبطت في قاعدة جوية عسكرية بالقرب من سانتو دومينغو للمشاركة في مناورات من هذا القبيل. ونود أن نوضح موقفنا تماما: إن التدخل العسكري ليس حلا للأزمة الفنزويلية. ولذلك، فإن هذه الادعاءات كاذبة تماما، وتكرارها لن يجعلها حقيقية. ونأمل أن يقوم أولئك الذين روجوا لحملة التضليل هذه بتصحيح هذه المعلومات وأن يظهروا اللياقة لتقديم اعتذارهم. وأكرر أننا نأمل أن يقوم أولئك الذين روجوا لحملة التضليل هذه بتصحيح المعلومات وأن يكون لديهم اللياقة لتقديم اعتذارهم.

أخيرا، نأسف للأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع عند عدة معابر حدودية في فنزويلا. وندعو إلى

الاعتدال من قبل جميع الضالعين، ليس في إساءة استخدام القوة ضد أشخاص غير مسلحين فحسب، وإنما أيضا من يستخدمون خطابا مؤججا للمشاعر يتصاعد يوما بعد يوم. ونود أن ننتهي بالدعوة إلى تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات اللازمة دون عوائق لتخفيف الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على إخواننا وأخواتنا الفنزويليات. ونؤكد مجددا أن جمهورية الدومينيكان تأمل في أن تتوصل فنزويلا إلى حل ديمقراطي وسلمي، وفقًا للقانون الدولي، وهو حل من شأنه أن يساعد على إعادة بناء الثقة والتماسك الوطنيين في أوساط المجتمع الفنزويلي من أجل المستقبل.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

ترى بلجيكا أن الحالة في فنزويلا تشكل تهديدًا واضحًا لاستقرار المنطقة. ولمنع تدهور الحالة، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل معا لتشجيع التوصل إلى حل سلمي للحوادث الأخيرة. وندعو إلى تجنب أعمال العنف بأي ثمن. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط: أولا، فيما يتعلق بالنداء الموجه من أجل ضبط النفس ووقف التصعيد؛ وثانيا، بشأن أهمية وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية؛ وثالثا، بشأن الحاجة إلى إطلاق عملية سياسية سلمية في أقرب وقت ممكن، تمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة وشفافة.

بادئ ذي بدء، أود أن أدعو أولئك الذين لديهم تأثير على التطورات في البلد إلى التحلي بضبط النفس. وندعو إلى الهدوء ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على ألا تدخر جهدا لتخفيف حدة التوتر. وندين بشدة الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، وكذلك من جانب الفصائل الموالية للحكومة. وقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحدوث أربع وفيات وأكثر من ٣٠٠ حالة إصابة، لا سيما في صفوف السكان الأصليين في بيمون. وتتقدم بلجيكا خالص تعازيها لأسر المتوفين، وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل ونذكّر بأهمية احترام حقوق المتظاهرين وحرية الصحافة.

ثانيا، أدى رفض النظام الاعتراف بحالة الطوارئ الإنسانية إلى تصاعد التوتر. وتدعو بلجيكا جميع الأطراف الفاعلة إلى الإذن بدخول المعونة وتيسير تنقل العاملين في المجال الإنساني. ونؤكد أهمية تقديم المعونة الإنسانية التي تستهدف تخفيف معاناة أشد الفئات ضعفا تحت إشراف الوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة وبما يتماشى مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ومن غير المقبول أن تقوم جماعات مسلحة غير نظامية بترهيب المدنيين وأعضاء الجمعية الوطنية الذين اجتمعوا لتوزيع المساعدات.

ثالثا، تدعو بلجيكا إلى التسريع بإطلاق عملية سياسية سلمية، تمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بحرية، وتفضي إلى تحقيق المصالحة في فنزويلا. إن الأزمة الحالية في فنزويلا سياسية بطبيعتها. ولذلك، يجب أن يكون الحل سياسيًا أيضًا. ولم تكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر أيار/مايو من العام الماضي انتخابات حرة أو عادلة أو ذات مصداقية، وبالتالي فإنها قد حرمت حكومة نيكولاس مادورو من شرعيتها الديمقراطية. ونحن ندعم خوان غوايدو في اضطلاعه بواجبه الدستوري المتعلق بتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وديمقراطية. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي فريق اتصال خلال الفترة الانتقالية لدعم العملية.

لقد عانى الشعب الفنزويلي بالفعل بما يكفي. وحان الوقت لتركه يقرر مستقبله. وتدعو بلجيكا إلى القيام بانتقال ديمقراطي سلمي وإلى ضبط النفس ووقف التصعيد من جانب جميع الأطراف واحترام الحقوق السياسية وحقوق الإنسان، بالمعنى الأوسع. وهذه هي الأدوات الأساسية للتحرك باتجاه تحقيق

المصالحة الدائمة في المجتمع الفنزويلي. وستواصل بلجيكا رصد الحالة الميدانية عن كثب.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، اسمحوا لي أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها أمام مجلس الأمن.

لقد شهدنا خلال الأيام الأخيرة مزيدا من التصعيد للعنف وتعميق الأزمة الإنسانية التي تعصف بفنزويلا. ويعبر مئات الأشخاص الحدود أثناء حديثنا، وينضمون إلى أكثر من ثلاثة ملايين فنزويلي فروا بالفعل من البلد، مُخلفين وراءهم ملايين أخرى داخل في ظروف بائسة للغاية. ولا يمكن للمجلس أن يظل متقاعسا في مواجهة أزمة لها تأثير سلبي كهذا على السلم والأمن في المنطقة.

وندين بشكل خاص الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين العزل من جانب قوات الأمن الفنزويلية والجماعات المسلحة غير النظامية الموالية لمادورو، والتي أدت بالفعل إلى حالات وفيات ومئات الإصابات. كما نأسف لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق التي ترتكبها قوات الأمن والجماعات المسلحة غير النظامية، والتي يجب وضع حد لها الآن. وندعو الجميع إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال عنف، يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة وتزيد من تعقيد هذا النزاع المتعدد الجوانب. وندعو إلى احترام الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير. ونظرا للجذور السياسية لهذا النزاع، نعتقد اعتقادا راسخا أن حله لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. وليس هناك بديل آخر.

ونعيد تأكيد اعترافنا بالجمعية الوطنية ورئيسها، السيد خوان غوايدو، باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة في فنزويلا ذات التفويض الديمقراطي، والتي فازت في انتخابات حرة ونزيهة، تمشيا مع الدستور الفنزويلي. وننضم إلى دعوة الرئيس غوايدو إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية بشكل عاجل، وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية، ويجب أن تصغي السلطات الفنزويلية لهذه الدعوة.

وقد تسبب النظام القمعي لنيكولاس مادورو في أزمة هجرة وأزمة إنسانية لم يسبق لهما مثيل، تؤثران بصورة لا يمكن إنكارها على الوضع في بلدان أمريكا اللاتينية المجاورة وكانت لهما عواقب هائلة على هذا الوضع.

ومهما كانت بلاغة وحماس ممثلي نيكولاس مادورو في إنكار الكارثة الإنسانية في فنزويلا، فإنها حقيقية ومواطنوها في حاجة ماسة إلى معونة إنسانية عاجلة. وسياسة مادورو هي التي أدت إليها، ونيكولاس مادورو هو الذي يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية بعدم السماح بوصول المساعدة الإنسانية الأجنبية والإضرار عمدا بمواطنيه. ولنؤكد على أن هذه أزمة إنسانية من صنع الإنسان.

ويتعين على المنظمات الإقليمية الاضطلاع بدور خاص في نزع فتيل هذه الأزمة. ونعتقد أنه ينبغي الإشادة بالجهود الحقيقية لمجموعة ليما وفريق الاتصال الدولي من أجل تحقيق التهدئة وإيجاد سبيل للمضي قدما. وتستبعد بولندا، تمشيا مع النهج المشترك للاتحاد الأوروبي تجاه الأحداث الأخيرة في فنزويلا، استعمال القوة العسكرية وتدعو إلى إجراء محادثات تفضي إلى حل دائم وسلمي وديمقراطي.

وختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على أن مطالب المجتمع لا يمكن تجاهلها. فأبناء الشعب يطالبون على نطاق واسع بالديمقراطية. وأصواتهم لا ينبغي، بل لايمكن تجاهلها.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو. ونرحب كذلك بوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد خورخي أرياثا.

إن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. غير أننا اليوم نشهد المجلس منقسما بشأن الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة، بل إن البعض يهددون باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية فنزويلا البوليفارية، الدولة العضو في الأمم المتحدة. وذلك لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، التي تأسست لتصون السلم والأمن الدوليين فيما بين الدول، استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء فيها.

ومن المهم الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يحظران التهديد باستعمال القوة. ونحن في جنوب أفريقيا نعتبر التهديد باستعمال القوة سابقة سيئة للغاية،. فقد عانينا في القارة الأفريقية الأمرين، إذ استخدمت القوى الخارجية أدوات غير ديمقراطية لتغيير الأنظمة لحل المشاكل في قارتنا. ونحن، من حيث المبدأ، نعارض بشدة تلك الطريقة لحل أي مشكلة. فذلك النهج يسلب شعب البلد حقه في تقرير مستقبله.

فلندع أبناء شعب فنزويلا يقررون مستقبلهم. وكل ما يمكننا القيام به هو مساعدتهم، لكن القرارات تبقى قرارات فنزويلية. إننا نقر بالعمليات الديمقراطية التي اتبعتها فنزويلا لاختيار الرئيس، ولكننا كذلك نسلم بأن فنزويلا تواجه حاليا تحديات إنسانية. وتستند جنوب أفريقيا إلى تجربتها في التغلب على واحدة من أكثر الأنظمة القمعية والخبيثة والعنصرية من خلال الحوار، وتعتقد أن الحوار الداخلي الشامل يظل السبيل الوحيد العملي والمستدام لإنهاء الأزمة السياسية في فنزويلا. وينبغي أن يكون الحوار السياسي هو الخيار البديهي والمحطة المنطقية الأولى، غير أن إجراءات البعض في المجتمع الدولي لم تكن مواتية أو مشجعة لاتباع ذلك النهج. فعزل وتشويه صورة أحد الأطراف والدعوة إلى مسار عمل محدد يمنع الحوار لن يؤدي إلا إلى إثارة إمكانية اللجوء إلى النزاع المسلح. وأكرر أن ذلك لا يتسق مع مقصد مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا لا تعتقد أن الحالة في فنزويلا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فإن جهود مجلس الأمن لمواجهة الحالة في فنزويلا ينبغي أن تتم في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بما يشجع الأطراف أولا وقبل كل شيء على أن تسعى إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها. وإجبار الأطراف على الانصياع وقبول وصفات لحل أزمتها، بما في ذلك عن طريق الإنذارات النهائية، لن يؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من التنافر والانقسام. ولذلك، فإننا ندعو المجلس وكل الذين يهتمون حقا بالتسوية السلمية للأزمة في فنزويلا إلى أخذ السؤال التالي بعين الاعتبار: ما هو البديل للحوار. البديل – كما رأينا في حالات أخرى تم تجاهل الحوار فيها من قبل البعض في المجلس – سيكون أزمة مطولة وتعقيدات عسكرية محتملة. وذلك لا يؤدي إلا إلى إلحاق المزيد من الضرر بالشعب الفنزويلي.

ويساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية في فنزويلا. ونشعر بالجزع إزاء القلاقل والخسائر في الأرواح خلال عطلة نهاية الأسبوع. فقد أدى تسييس المساعدة الإنسانية واستخدامها كسلاح إلى تفاقم التوترات، التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى العنف والمواجهة في فنزويلا، بدلا من مساعدة شعبها. ومن الأهمية بمكان ألا يكون تقديم الدعم للشعب الفنزويلي نقطة محورية لزيادة التوترات والعداوات، أو أن يصبح أداة في التنازع السياسي الذي تثيره بعض الأطراف والجهات الفاعلة الخارجية. إننا نعتقد أن المعونة الإنسانية لا ينبغي استخدامها لأغراض الأطراف السياسية الخارجية للأزمة، بل ينبغي إيصالها من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لضمان حيادها ونزاهتها.

ولا يمكن للمجلس أن يقرر مسبقا إرادة الشعب الفنزويلي. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع إطارا لحوار داخلي شامل لكي يقرر شعب فنزويلا مصيره بنفسه.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نتقدم بجزيل الشكر والامتنان، السيد الرئيس، لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية القيمة.

في البداية، نود أن نؤكد على التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة عند التعاطي مع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونؤكد أيضا على أهمية الدبلوماسية الوقائية في منع النزاعات والتعامل مع الأزمات في وقت مبكر، والعمل على معالجتها بالطرق والوسائل السلمية وعن طريق الحوار. ونؤكد أيضا على محورية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كفالة الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة سعيا إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تابعنا بقلق تسارع الأحداث في الأيام القليلة الماضية في فنزويلا، والتي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى. ونؤكد هنا على أهمية محاسبة المسؤولين عن تلك الأحداث المؤسفة، وعلى أهمية احترام حرية التعبير والتظاهر السلمي الذي يكفله القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يكفل من بين جملة أمور، الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وفقا للقوانين الوطنية المنظمة لذلك.

ونطالب الأطراف المعنية بالالتزام بكافة مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونحثها على تغليب مصلحة الشعب الفنزويلي ووضع مستقبل بلدهم فوق كل اعتبار. ونشاطر المجتمع الدولي قلقه من الوضع الإنساني في فنزويلا الذي تسبب خلال السنوات القليلة الماضية في نزوح مئات الآلاف من الفنزويليين إلى دول الجوار، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا للبلدان المضيفة فيما يتعلق بتوفير المأوى المناسب والآمن لهم، ويشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين. ونثمن هنا استضافة عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتلك الأعداد الكبيرة من المشردين. وندعو كافة الأطراف المعنية إلى التعاون واتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وفقا للمبادئ الإنسانية المتعارف عليها دون أي تمييز أو تفرقة.

إن هذه الأزمة التي تعيشها فنزويلا تتطلب من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية أو الحزبية، والالتزام بإجراء حوار سياسي شامل من أجل معالجة الأزمة الراهنة. ونحث جميع الأطراف على ضرورة ضبط النفس، وخفض التوتر، ونبذ العنف، وبذل كافة الجهود لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف. وندعم هنا أي مسعى يكلف به الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي يكفل استقرار الأوضاع في فنزويلا بأسرع وقت، يجنب المنطقة أزمة إنسانية والانزلاق إلى دوامة العنف وعدم الاستقرار.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل شهر، ذكرنا وفود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن هناك انتهاكات صارخة للإعلان العالمي (انظر S/PV.8452). مع ذلك وإذ نجلس هنا، لا تزال الحالة مستمرة بعد مضي شهر أيضا. وأصبح نظام مادورو أكثر إثارة للسخرية. وأشير إلى المثال الذي استخدمه ممثل الولايات المتحدة في بيانه، بالقول إن مادورو ما زال يرقص بينما يموت الأطفال والناس ويعانون لأنه ليس لهم ما يأكلونه ولا تتوفر لهم أية لوازم طبية.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج هذا المسألة في جدول أعمال المجلس اليوم. وأختلف مع صديقي ممثل جنوب أفريقيا صديقا، وأعتقد أن هذه المسألة تندرج ضمن جدول أعمال المجلس. وهي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لسببين. أولا، وكما ذكرت في المرة الماضية، هناك ٣,٤ مليون لاجئ عبر الحدود موجودون حاليا في المناطق الحدودية للبرازيل وكولومبيا وإكوادور ويؤثرون سلبا على موارد تلك البلدان وأوضاعها واستقرارها. وسيتكلم ممثلو تلك البلدان في وقت

لاحق ليؤكدوا أن استقبال جميع أولئك الأشخاص الفارين من فنزويلا في أراضيهم يشكل تهديدا لهم. ثانيا – وكنت أعتقد أننا قد اتفقنا على هذا – فإن حقوق الإنسان ليست شأنا داخليا فحسب، إنما تُعدُّ – وأقتبس من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – ”مقياسا مشتركا لما يتحقق من منجزات في ميدان حقوق الإنسان لجميع الشعوب وجميع الأمم“. وكنت أعتقد، بالنظر إلى خلفية جنوب أفريقيا، أنها ستؤيد الرأي القائل بأهمية احترام حقوق الإنسان وأنه يجب علينا أن نسعى للتصدي للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في حال حدوثها.

وقدمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، وصفا مروعا للحالة الراهنة في البلد. وقد توقعت – كما توقع زميلنا البولندي – أن ينكر ممثل نظام مادورو ما يحدث هناك وينفي أن يكون ذلك اضطهادا وينكر وجود حالات للاحتجاز التعسفي أو وجود جماعات مسلحة غير نظامية بينما يؤكد توفر حرية التعبير. ولكن يجب عليهم أن ينظروا إلينا في أعيننا مباشرة ويقولوا لنا أنهم يعلمون أن هناك أطفالا يموتون بسبب انعدام التغذية، وأن هناك وفيات نفاسية، كما ذكرت وكيلة الأمين العام، وأن الكثير من الأشخاص يتوفون لأسباب يمكن الوقاية منها.

والأكثر أهمية الآن هو ضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى البلد. وأتفق مع زميلي ممثل جنوب أفريقيا وممثلي البلدان الأخرى على أنه يجب علينا أن نمنع أي تسييس لإيصال المساعدات الإنسانية. لأن ذلك لن يسفر عن أي نتيجة إيجابية بل يهدد سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وهذه لحظة تاريخية بالنسبة لفنزويلا ويجب علينا ألا نعطي شعبها الشعور بأنهم يواجهون مصيرهم لوحدهم. ويجب إيصال المساعدة الإنسانية إلى هناك وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة السياسية. وأود أن أردد ما قاله زميلاي البلجيكي والفرنسي في وقت سابق. إن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم من خلال فريق اتصاله الدولي، ولا بديل للحل السياسي، ونعرب عن رفضنا لاستخدام القوة. ونؤيد أيضا إعلان ليما، الذي أود أن أقتبس منه ”لعملية الانتقال السلمي من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية دون استخدام القوة“.

وعليه، فإننا نجدد دعوتنا إلى استئناف العملية الديمقراطية والنظام الدستوري عن طريق انتخابات رئاسية حرة شفافة وذات مصداقية. ونؤيد من خلال عملية ديمقراطية والحرية والشفافية والمصداقية الانتخابات الرئاسية، ونؤيد تولي خوان غوايدو لإجراء تلك العملية المؤدية إلى تحقيق السلام الدائم استنادا إلى القيم الديمقراطية واحترام حقوق الشعب الفنزويلي وحرياته.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب بسعادة السيد خورخي أرياثا، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

ما زلنا نتابع عن كثب الحالة وتصاعد التوترات في فنزويلا، ونشعر بالأسف العميق للخسائر البشرية الناجمة عن الأحداث الأخيرة. ولا يمكننا أن نشهد مزيدا من الخسائر. ونعرب عن تأييدنا التام لبيان الأمين العام الداعي إلى التزام الهدوء وتجنب العنف بأي ثمن، ونناشد جميع الأطراف المعنية، داخل البلد وخارجه على حد سواء، لبذل الجهود لأجل الحد من التوترات بقدر الإمكان وتجنب أي تصعيد للعنف.

وترى إندونيسيا أنه يجب أن يكون الحوار والمصالحة والمفاوضات هي الخيارات المفضلة لتسوية جميع المسائل. ونحن على اقتناع راسخ بإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي دائم على أساس الحوار بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الخيار المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر لنا أدوات مختلفة يمكن استخدامها في معالجة الحالة.

وبالتالي، فإننا نحث جميع الأطراف على اتباع ذلك المسار، مع الأخذ بعين الاعتبار سلامة ورخاء الشعب الفنزويلي.

وفي هذا الصدد، نرحّب بآلية مونتيفيديو ونؤيدها، وهي التي تسعى إلى الحفاظ على السلام في فنزويلا على أساس مبدأ عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات.

وما فتئت إندونيسيا ثابتة في التمسك بمبادئ عدم التدخل وسيادة جميع البلدان، بما فيها فنزويلا، وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ندرك أن الحالة الإنسانية في فنزويلا مقلقة بصورة متزايدة وتتطلب الاهتمام المناسب. ولذلك، نشجع على تقديم جميع المساعدات الإنسانية لشعب فنزويلا من خلال قناة مناسبة من قنوات الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الفنزويلية.

ونؤمن إيماناً قوياً بأن للمجلس دوراً هاماً – استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة – في مساعدة فنزويلا على العودة إلى الأوضاع الطبيعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تكون للمجلس كلمة موحّدة. وإندونيسيا يحدوها الأمل في أن يتمكّن مجلس الأمن من تعزيز السبل التي تهيئ بيئة مواتية لجميع الجهات الفاعلة المعنية للالتزام بالحوار السياسي الشامل للجميع وذي المصداقية. كما يجب على المجلس أن يكون قادراً على الإصرار على أن تعزز جميع الأطراف المعنية الحوار الوطني وأن تقبل بمساعي الأمين العام الحميدة من أجل المساعدة في حل الأزمة. وقد حان الوقت لأن يضطلع المجلس بدوره المحوري في تجنب تفاقم الحالة في فنزويلا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن فنزويلا من تجاوز هذه الأزمة بالوسائل السلمية، مع ضمان الأمن والاستقرار والازدهار لشعبها.

أود أن أختتم بياني باقتباس كلمات هربرت هوفر: ”لا يُصنع السلام على طاولة المجلس أو عبر المعاهدات، ولكنه يُصنع في قلوب البشر.“ فلنستعمل جميعاً قلوبنا وعقولنا من أجل الشعب الفنزويلي.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أرحّب بعقد هذه الجلسة وأن أثني على السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

ما فتئت كوت ديفوار تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في فنزويلا وتعرب عن استيائها من الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأيام الأخيرة على حدود فنزويلا مع البرازيل وكولومبيا، والتي أسفرت عن خسائر في الأرواح ودمار مادي واسع، الأمر الذي نأسف لحدوثه بالطبع. ولذلك، تودّ كوت ديفوار أن تُعرب عن تعازيها للأسر المكلومة وعن أطيب تمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى. كما أننا نتطلع إلى وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها، أياً كان مصدرها.

وإذ نشدد على ضرورة المحافظة على مناخ السلام والاستقرار، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس ويشجعها على السعي إلى إيجاد حل سياسي سلمي عن طريق الحوار الشامل للجميع لمجابهة المشكلة، التي هي أساساً ذات طبيعة سياسية ومؤسسية. ونعتقد أن دور الأمين العام مفيد وعاجل في هذا الصدد. فالفرقاء في فنزويلا سيستفيدون من دعمه فورا من أجل إنقاذ الشعب الذي يدعون حبه والذي يدعون أنهم على استعداد لبذل آخر قطرة من دمهم في سبيله.

واقتناعاً من بلدي بأنه لا يوجد حلّ عسكري لهذه الأزمة، فإنه يحث جميع الأطراف على استخدام جميع الوسائل القانونية والسلمية لإيجاد حلول مناسبة للنزاعات المؤسسية والسياسية. ولذلك، يدعو وفد بلدي جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بعزم في عملية تفاوض للبحث عن حلول توافقية للأسباب الجذرية للأزمة.

في الختام، تحثّ كوت ديفوار المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، على دعم الشعب الفنزويلي في جهوده الرامية إلى الخروج من هذه الأزمة عن طريق دعم جميع المبادرات السلمية التي يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة التوتر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للسيدة روزماري ديكارلو، ونرحّب بوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد خورخي أرياثا، في قاعة المجلس.

إنني أتفق تماماً مع زميلي ممثل ألمانيا في أن موضوع جلسة اليوم كان ينبغي أن يُعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين“، نظراً للتهديدات التي تتعرض لها فنزويلا من جانب عدد من الدول. وفي الواقع، أعتقد أن الموضوع ينبغي أن يكون مختلفاً. فلا ينبغي لنا أن نناقش الحالة في فنزويلا، وإنما الحالة المحيطة بفنزويلا. واليوم، نجد أنفسنا مرغمين على حضور فصل جديد من مسرحية الولايات المتحدة في ما يتعلّق بفنزويلا. وبالنسبة لأولئك الذين لم يتمكّنوا من متابعة القصة بكاملها، سأقدّم عرضاً موجزاً للفصول السابقة.

في بلد ذي سيادة من بلدان أمريكا اللاتينية، ظهر فجأة شخص أفّاك. وقد بدأ بإعلان نفسه رئيساً للبلد، حيث اعترفت به الولايات المتحدة الأمريكية على الفور بتلك الصفة. وتردد عدد من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية في البداية قبل أن تعترف به هي أيضاً رئيساً للبلد. واستناداً إلى تلك المجموعة من البلدان، فإن الزعيم الشرعي للبلد، نيكولاس مادورو، قد فاز في الانتخابات بطريقة تخلو من النزاهة في الربيع الماضي بسبب مقاطعة المعارضة لتلك الانتخابات. وبالطبع، تم إغفال حقيقة أن واشنطن العاصمة نفسها شجعت زعماء المعارضة على الانسحاب من تلك الانتخابات. وأعتقد أن من يتحدّثون الآن عن العملية الدستورية الواجبة وشرعية سلطة خوان غوايدو على أساس الدستور الفنزويلي يعرفون أن مزاعمهم باطلة وتتصف بالنفاق وأنه لا يوجد لها أساس قانوني، وهي سخيفة ببساطة.

إن ما نشهده الآن هو إساءة استعمال للقانون الدستوري. ألا يشعرون بالخجل من الكلام بهذه الطريقة؟ ألا يدركون أن ذلك الأمر واضح بجلاء لنا جميعاً؟ ألا يفهمون أنه لا يوجد قاضٍ أو محامٍ يحترم نفسه يمكن أن يؤيد تلك المهزلة ويتجاهل القانون؟ وينبغي لهم على الأقل أن يقرؤوا استنتاجات البرلمان الألماني ودائرته القانونية، والتي كانت واضحة تماماً بشأن ذلك كله.

وفي الوقت نفسه، نسمع التذمّر والتشكّي إزاء الحالة الاقتصادية المروّعة في فنزويلا ومواطنيها الجائعين والارتفاع الهائل في الأسعار، في جملة مشاكل أخرى. ويُقال لنا إنه يجب إنقاذ فنزويلا بأي ثمن من أجل مواطنيها. وبطبيعة الحال، يجري التعتيم على حقيقة أن الولايات المتحدة تفرض جزاءات على البلد منذ عام ٢٠١٣، والتي يعتقد الكثيرون أنها السبب في الحالة الاقتصادية الراهنة. ويتم، بطبيعة الحال، تجاهل حقيقة أن الأضرار الإجمالية التي لحقت باقتصاد ذاك البلد نتيجة لهذه الجزاءات يُقدر أنها بلغت ٣٤٥ بليون دولار.

والآن، في ظل حالة وصلت فنزويلا فيها إلى نقطة الغليان، تلقي واشنطن العاصمة باللائمة على نيكولاس مادورو في جميع مشاكل البلد وتُنظّم عملية تسمّيها ”إيصال المساعدات الإنسانية“. وبلغ هذا الأمر ذروته في ٢٣ شباط/فبراير، عندما وصلت شحنة أمريكية لم يتم التحقق منها أو طلبها إلى كوكوتا في كولومبيا. وبُذلت محاولات لتهريب الشحنة بصورة غير مشروعة إلى فنزويلا المجاورة، باستخدام المدنيين كدروع بشرية. وحرّكت السلطات الفنزويلية الشرعية، وفاءً منها بواجبها المتمثل في حماية الحدود الوطنية، قواتها الأمنية بهدف وحيد هو ضمان حرمة حدود البلد.

ويبيّن شريط الفيديو بوضوح أن الأشخاص القادمين من الأراضي الكولومبية تصرّفوا بعدوانية واستفزوا في البداية الجيش الفنزويلي وأفراد الشرطة الموجودين في الخدمة.

وفي ذلك الوقت، بدأت تسقط أولى الضحايا من بين المتظاهرين. وقام أشخاص يرتدون الزي العسكري على متن سيارة من الجانب الفنزويلي بتوجيه مركبتهم لترتطم بحاجز على الجانب الكولومبي بسرعة كبيرة. وقد تم تصوير هذا

الفعل الجنوني في مقاطع فيديو منتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي، مما لا يترك مجالا للشك في أنه أسفر عن وقوع إصابات وربما وفيات. وبدأت وسائط الإعلام على الفور في النفخ بالأبواق بشأن وفاة الضحايا على أيدي النظام الدموي. إن دهس الناس بشكل متعمد في أي مكان من العالم يعني شيئا واحدا، الإرهاب، ولكن في كوكوتا يعتبر عملا بطوليا من جانب الفارين المعارضين للسلطات، في حين أن خوان غوايدو يصفق لمن يسمون ”أبطالا“. وقد بدأ من يسمون بالعاملين في المجال الإنساني على جانب الحدود الكولومبية بسرعة شديدة باللجوء إلى العنف، حيث تطايرت الحجارة وقنابل المولوتوف على المدافعين عن الحدود الفنزويلية. وأعتقد أن أعضاء المجلس قد يتفقون على أن هذا السيناريو يذكرنا بكل شيء تقريبا عدا إيصال المعونة الإنسانية. وبالمناسبة، قام المحتجون أنفسهم بعد ذلك بإشعال النيران في إحدى الشاحنات بإحدى قنابل المولوتوف. وفي الصور التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، يمكن للمرء أن يرى بوضوح أحد المتظاهرين على الجانب الكولومبي، سواء عن قصد أو غير قصد، يلقي بزجاجة مشتعلة داخل شاحنة لم تعبر الجسر على الإطلاق.

لذلك، لاحظنا في ٢٣ شباط/فبراير، من جميع المؤشرات، محاولة لعبور حدود دولة بصورة غير قانونية من أجل جلب شحنة غير معروفة. وأود أن أسأل أعضاء المجلس عما إذا كان أي بلد من بلدانهم سيتصرف بشكل مختلف في هذه الحالة. فهناك بلد يريد أن يشيد جدارا ضخما على طول جانب من حدوده لمنع الدخول غير القانوني. وهنا، كيف يمكننا ألا نتذكر عام ١٩٨٦، عندما تبين أن المعونة الإنسانية المقدمة لنيكاراغوا كانت دفعة من الأسلحة لقوات الكونترا؟ وهذه الواقعة تجعلنا نشعر أن ما يحدث ليس جديدا.

فلنسم الأشياء بمسمياتها. فهذه ليست معونة إنسانية. ولو كانت الولايات المتحدة ترغب فعلا في مساعدة شعب فنزويلا، لفعلت ذلك من خلال أي من وكالات الأمم المتحدة المعتمدة هناك، كما تفعل بلدان أخرى بنجاح. فعلى سبيل المثال، قمنا في الأسبوع الماضي بتقديم ٧,٥ طنا من الإمدادات الطبية إلى كراكاس من خلال منظمة الصحة العالمية، ولم نواجه عقبات، لا سيما وأن السلطات الفنزويلية على استعداد لقبول المساعدة التقنية الإنسانية التي يحتاجها البلد. ومن أجل إنجاح هذه العملية، فإن كل ما ينبغي عمله هو تمكين كراكاس من سداد المدفوعات للحصول على الإمدادات اللازمة من الأغذية والأدوية. ولكن الأمريكان وحلفائهم لا يريدون التصرف بصورة قانونية. فلديهم هدف آخر. ووصفه بالهدف بالإنساني مهزلة. إن ما حدث يوم السبت كان أشبه بما يسمى الإطعام القسري هنا في الولايات المتحدة وليس بمعونة. وإذا كان هناك أحد لا يعرف الإطعام الفسري، فإنه نوع من أنواع التعذيب. ومن الواضح أن السلطات الأمريكية، بعد أن تدربت على السجناء في غوانتنامو، قد قررت الآن الإطعام القسري لبلد بأكمله.

إذا كان هناك من يعتقد أن الولايات المتحدة وحلفائها كان لديهم الحق في التصرف على هذا النحو، فليلق نظرة على قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. فقد أنشأ الإطار القانوني المعياري للمساعدة الإنسانية الدولية. وقد تكلم زميلي الممثل الدائم لألمانيا للتو عن جميع مبادئ المساعدة الإنسانية تقريبا، إلا أنه نسي مبدأ بالغ الأهمية. فالقرار ينص بوضوح على أن تقديم المساعدة الإنسانية،

> ”يجب أن يحترم سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية احتراما كاملا وفقا لميثاق الأمم المتحدة“.

ويضيف على وجه التحديد أن

> ”للدولة المتضررة الدور الأساسي في بدء تقديم المساعدة وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها“ وأنه ”ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتضرر، وعلى أساس نداء يوجهه البلد المتضرر من حيث المبدأ“.

هل كان هناك أي نداء من هذا النوع؟ كلا.

وهنا، أود أن أشكر جميع زملائي من وكالات الأمم المتحدة وشركائهم في المنظمات الإنسانية الرئيسية على رفض دعم هذا الاستفزاز السياسي. ونطالب بإنهاء هذه الانتهاكات لقرارات الجمعية العامة واحترام حدود الشعب الفنزويلي وسيادته ووحدته الوطنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وبدلا من المحاولة الزائفة لاستيراد مساعدات مزعومة قيمتها ٢٠ مليون دولار، من الأهمية بمكان أن يتم على الفور تحرير حسابات مؤسسات الدولة الفنزويلية المجمدة في المصارف الأمريكية من أجل تحرير ١١ بليون دولار خصصتها الحكومة لشراء الأدوية والأغذية والسلع الأساسية. وماذا عن أصول شركة ”بتروليوس دي فنزويلا“ البالغة ٧ بلايين دولار؟ والذهب الفنزويلي بقيمة ١,٢ بليون دولار في المملكة المتحدة؟ لقد سلبت واشنطن ولندن مؤخرا من الشعب الفنزويلي ما مجموعه ٣٠ بليون دولار من الأصول النفطية والمصرفية. فلنسم الأشياء بمسمياتها. هناك بلد ذو سيادة يجري سلبه بشكل صارخ أمام أعيننا. إنهم يحاولون إضعافه ليصل إلى الفقر المدقع حتى يتمكنوا من تغيير نظام لا يروق لهم في إطار التدخل الإنساني والمسؤولية عن الحماية، وهي مفاهيم غير معترف بها في القانون الدولي. ويمكن عندئذ أن نتساءل لماذا تعارض روسيا وبلدان أخرى هذه المفاهيم النبيلة. والإجابة جلية أمام أعيننا. ألم تكن هناك بعض الأمثلة على ذلك – وفي تاريخ أمريكا اللاتينية وحدها؟ وأود أن أستشهد بالمؤرخ الأمريكي هاري ستوت. إنه يقول، ”لقد حددت ٢٨٠ تدخلا عسكريا ... خارج الولايات المتحدة في كل ركن من أركان العالم“. ويردف قائلا،

> ”يتمثل توافق الآراء الأمريكي في ثقة أمريكا في مؤسسة الحرب باعتبارها أداة إلهية وولاية مقدسة تمارس في جميع أنحاء العالم“.

وإنني أناشد البلدان المؤيدة لخوان غوايدو الذي نصب نفسه رئيسا. هل هي في الواقع من السذاجة لتعتقد بأنها بمنأى عن هذا النوع من الأمور؟ ألم تسمع القادة الأمريكان يعلنون أن كوبا ونيكاراغوا هما المقبلتين؟ وهل تتصور أنهم لن يصلوا إليها؟ ولكن هذا التحذير ليس موجها لها فحسب، بل هو إنذار للجميع، لكل من يرفض اللعب استنادا إلى قواعد واشنطن. وأولئك الذين يؤيدون واشنطن في هذا الأمر يتواطؤون في انتهاك الميثاق والقانون الدولي، ولا قدر الله، في تدخل مسلح يدعون أنهم يرفضونه رفضا قاطعا. ولا نفهم بصفة خاصة لماذا قررت جارة فنزويلا، كولومبيا، الهرع إلى المشاركة في مشروع متهور ضد جارتها بدلا من حل العديد من المشاكل الداخلية لديها في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. إنه أمر مخيب للآمال بصفة خاصة بالنظر إلى أن كولومبيا نفسها قد خرجت مؤخرا من عواقب حرب أهلية مطولة سيستغرق التغلب على تداعياتها وقتا طويلا للغاية، والتي بسببها لا يزال إحلال السلام المستدام أمرا غير مضمون. وبالمناسبة، عندما كانت كولومبيا تواجه أوقاتا صعبة، قامت جارتها فنزويلا بفتح حدودها أمام أكثر من ٥ ملايين لاجئ، والكثير منهم يعيشون هناك.

وهذا تحذير من مغبة اتخاذ خطوات متهورة لتنفيذ سيناريو عسكري في فنزويلا، وهو ما نسمع عنه كثيرا على نحو متزايد. فهذه الخطوات يمكن أن تكون لها أسوأ العواقب الوخيمة على المنطقة والعالم أجمع. ونحث جميع دول المنطقة، بصرف النظر عن أفضلياتها السياسية، على الإعراب عن دعمها الراسخ لميثاق الأمم المتحدة وعلى الامتناع عن استخدام القوة والتدخل السافر الواسع النطاق في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة. لقد قلناها من قبل، وسنقولها مرارا وتكرارا. إن أي حل لمشاكل فنزويلا حق حصري واختصاص ومسؤولية للفنزويليين أنفسهم، ويجب أن يكونوا قادرين على القيام بذلك دون أي تدخل استفزازي من الخارج. وينبغي أن تكون المساعدة الدولية، وخاصة الإقليمية، موجهة نحو إيجاد صيغة يمكن أن تنهي الاضطراب في هذا البلد مع الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الإقليمية. لذا،

فإننا نرحب بالأهداف المعلنة التي تسعى لتحقيقها المكسيك وأوروغواي وبوليفيا وبلدان الجماعة الكاريبية – المشاركة في آلية مونتيفيديو. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لتقديم المساعدة في السعي إلى إيجاد تفاهم متبادل بين جميع القوى الوطنية والبناءة في فنزويلا، لا سيما وأن السلطات الفنزويلية تطالب بضرورة إجراء حوار بين الفنزويليين وتصر على ذلك.

وبدلا من مناقشة إمكانيات الحوار والمصالحة الوطنية، يدعو رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو الدول إلى إبقاء الخيار العسكري قائما. ومن الصعب وصف هذه النداءات بالسلوك المسؤول لسياسي يهتم ببلده وشعبه.

وقد أدت المسرحية الإنسانية التي أخرجتها واشنطن في ٢٣ شباط/فبراير إلى نزع الأقنعة عن أولئك الذين عادة ما يظلون خلف الكواليس.

وقد بات من الواضح تماما أن هدف واشنطن الوحيد في فنزويلا لم يكن حل مشاكل فنزويلا ولا رعاية شعبها، بل تغيير النظام والتهديد بذلك عن طريق التدخل الأجنبي. وحقيقة أن هذا يجري في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعايير الحضارية لا يثير أي قلق على الإطلاق لمرتكبيه. وللأسف، فإن عدم احترام هذه المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية يشكل منذ وقت طويل القاعدة بالنسبة للولايات المتحدة. إذ، نادرا ما تولي اهتماما لها.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى تجربة بسيطة. في ٢١ شباط/فبراير، اقترح وفد الولايات المتحدة نصا لإصداره بوصفه بيانا صحفيا لمجلس الأمن بشأن الأحداث في هايتي، أيده جميع أعضاء مجلس الأمن بالإجماع. وإذا سمحتم لي، أود أن أقرأ هذا الوثيقة الموجزة:

”أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم بشأن المظاهرات العنيفة ووفاة مدنيين أبرياء وحثوا جميع المواطنين على التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية.

”وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد التزامهم بالعمل مع شعب وحكومة هايتي نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

”وشدد أعضاء مجلس الأمن على أنه من الأهمية بمكان أن تظهر جميع الجهات الفاعلة استعدادها للمشاركة بحسن نية في الجهود الرامية إلى معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هايتي.“

وسؤالي هو كما يلي: هل يوجد استعداد لدى زملائنا الأمريكيين لاعتماد نص مماثل فيما يتعلق بفنزويلا يصدر بوصفه بيانا صحفيا لمجلس الأمن؟ من الصعب ألا نلاحظ أننا نتعامل مع حالة مطابقة تقريبا. ويكمن الاختلاف الوحيد في حقيقة أنه، فيما يتعلق بهايتي، قررت واشنطن العاصمة أن تقف إلى جانب السلطة الشرعية – على الأقل في الوقت الحالي. ولسبب ما، لا يساورنا شك في كيف سيكون الرد على هذا السؤال، ولكننا لا نزال نود أن نسمع ذلك مباشرة من زملائنا في الولايات المتحدة. وسنعمم هذا البيان الصحفي على أعضاء مجلس الأمن.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. وأرحب بوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا، السيد خورخي أرياثا، في جلسة مجلس الأمن المفتوحة اليوم.

إن الصين تولي اهتماما وثيقا للحالة الراهنة في فنزويلا وتؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الفنزويلية لحماية سيادة الدولة واستقلالها واستقرارها. ويجب ترك شؤون فنزويلا للشعب الفنزويلي نفسه. وتدعو الصين الحكومة الفنزويلية والمعارضة إلى السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية، ضمن الأطر الدستورية والقانونية من خلال الحوار والتشاور.

وتلاحظ الصين أنه في الآونة الأخيرة ظلت الحكومة الفنزويلية هادئة تمارس ضبط النفس وتظهر التصميم على تعزيز السلام والاستقرار الداخليين. وتؤكد الصين ضرورة التزام جميع البلدان بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية. وتعارض الصين التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لفنزويلا والتدخل العسكري في فنزويلا واستخدام مسألة ما يُسمى بالمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية لزعزعة الاستقرار أو إثارة الاضطرابات داخل فنزويلا والمنطقة المجاورة. فذلك لا يخدم مصالح أي طرف.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير مفيدة حقاً للاستقرار والتنمية الاقتصادية لفنزويلا ولتحسين حياة شعبها. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة فنزويلا، بتقديم المساعدة البناءة إلى فنزويلا لتيسير التوصل إلى تسوية سلسة للمسائل ذات الصلة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية حسنة التوقيت والزاخرة بالمعلومات، وبشكر الولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أبدأ بالقول إنني أتفق مع كل ما قاله اليوم السفير الألماني، ولا سيما بشأن أهمية تناول مجلس الأمن لهذه المسألة. وألاحظ أن جدول أعمال مناقشة اليوم لا يشير إلى الحالة في المنطقة أو الأخطار الأوسع نطاقا التي تهدد السلام والأمن الدوليين. إن بند جدول الأعمال، الذي اتفقنا عليه جميعا، هو الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لقد دمرت سنوات من سوء الحكم والفساد الاقتصاد الفنزويلي. وأدت الإجراءات التي اتخذتها مادورو إلى انهيار اقتصادي يهدد السلام والأمن في المنطقة. وغادر أكثر من ٣,٥ ملايين فنزويلي بلدهم إلى بلدان أخرى في المنطقة. وهذه واحدة من أكبر أزمات المهاجرين على الإطلاق التي تواجهها أمريكا اللاتينية. وهي تشكل ضغوطا شديدة على الخدمات الاجتماعية في بلدان المنطقة. ولذلك، إلى جانب حالة حقوق الإنسان التي ذكرها زميلي الألماني، فمن المناسب تماما أن يواصل المجلس النظر في هذه المسألة.

وشعرت بخيبة أمل حينما استمعت إلى السفير الروسي يحاول السخرية مما أطلق عليه العويل والأنين بشأن الحالة الإنسانية في فنزويلا. إذ، يجب ألا يقلل أحد في المجلس من معاناة الشعب الفنزويلي. كما ألاحظ أن السفير الروسي طرح علينا جميعاً سؤالاً، سأحاول الإجابة عليه. لقد سألنا عما إذا كان أي منا في المجلس سيتصرف بطريقة مختلفة في مواجهة محاولات غير مرغوبة لإيصال المساعدات الإنسانية. حسنا، أود أن أقول له إننا كنا سنتصرف بطريقة مختلفة، وإذ أجول ببصري في المجلس اليوم، أعتقد أن أغلبية أعضاء المجلس كانوا سيتصرفون بشكل مختلف. فما كنا لنستخدم الذخيرة الحية ضد المدنيين الذين يحاولون توصيل المساعدات. وما كنا لنوجه البلطجية شبه العسكريين بمهاجمة المدنيين. وما كنا لنعتقل ونحتجز خصومنا السياسيين وما كنا لنسيء إدارة البلد عبر سنوات من سوء الحكم والفساد، مما تسبب في انهيار اقتصادي وحدوث أزمة إنسانية. ويحدوني الأمل في أن يشكل ذلك إجابة على سؤاله.

تنضم المملكة المتحدة إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة أعمال العنف التي وقعت على حدود فنزويلا مع كولومبيا والبرازيل في عطلة نهاية الأسبوع. فاستخدام مادورو للعنف القاتل ضد شعبه وغيره من الأعمال العدوانية لمنع وصول المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها هو ببساطة أمر بغيض. وتؤثر السياسات القمعية لنظام مادورو على جميع قطاعات السكان، من المدنيين الأبرياء – بمن فيهم النساء والأطفال – الذين لا يستطيعون الحصول على اللوازم الطبية الأساسية وغيرها من الإمدادات الأساسية، إلى الصحفيين الذين تخضع أعمالهم لرقابة النظام. وكما سمعنا من الأمم المتحدة، فقد احتُجز الصحفي

الشهير خورخي راموس أمس في قصر ميرافلورس، وأُطلق سراحه فيما بعد وتم ترحيله بينما صودرت معدات فريقه.

وكما هو الحال في ظل غياب الحرية للصحفيين، فإن الحريات الأساسية الأخرى – مثل الحريات الديمقراطية – ليست موجودة ببساطة في فنزويلا. وحده الحل الديمقراطي سيسفر عن حل هذه الأزمة. وتشكر المملكة المتحدة مجموعة ليما ومنظمة الدول الأمريكية على بياناتهما الواضحة وإجراءاتهما القوية لتحقيق هذا الهدف. ومن المهم أن تستمر المنطقة في أخذ زمام المبادرة. ونحن نقف مع هذه الهيئات الإقليمية ومع خوان غوايدو سعيا لتحقيق هدفنا المشترك لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في فنزويلا.

إن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار يتمثل في عملية انتقالية ديمقراطية من خلال إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، على نحو ما طالب به الرئيس المؤقت غوايدو والجمعية الوطنية وفقا للدستور الفنزويلي. وإلى أن يتحقق ذلك، ستستمر الأزمة الإنسانية الحالية الناجمة عن السياسات الفاسدة لنظام مادورو. وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ ٨,٦ مليون دولار في صورة معونة طارئة لعلاج الأطفال المصابين بسوء التغذية ولتوفير اللقاحات والمياه النظيفة لأضعف المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة.

ونشجع شركاءنا في المجتمع الدولي وفي المجلس على النظر في ما يمكن القيام به لإرسال رسالة واضحة إلى نظام مادورو مفادها أنه لا بديل عن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة.

ويشمل ذلك النظر في فرض جزاءات إضافية ضد الأفراد الأعضاء في نظام مادورو الذين استفادوا من سياساتهم الفاسدة. وينبغي ألا يؤثر هذا سلبا على الحالة الإنسانية العصيبة، التي هي مسؤولية النظام حصرا.

ولا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي إزاء هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان. إن الشعب الفنزويلي جدير بمستقبل أفضل. لقد عانى بما فيه الكفاية على يد نظام مادورو. إن الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة هي الحل الوحيد. ويتعين على المجلس والمجتمع الدولي بذل قصارى الجهود لدعم هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغينيا الاستوائية.

أشكر السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على الإحاطة المفيدة التي قدمتها من فورها إلى مجلس الأمن عن الحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونرحب بوجود السيد خورخي أرياثا، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في فنزويلا، بيننا في هذه الجلسة الهامة.

ونجتمع مرة أخرى اليوم، بعد اجتماعنا قبل شهر واحد بشأن الحالة في فنزويلا (انظر S/PV.8452)، التي ما برح وفد غينيا الاستوائية يرقبها ببالغ الاهتمام والقلق الشديد. وفي الشهر الماضي، أعربنا عن قلقنا من أن زخم الأحداث الجارية في فنزويلا قد يصل إلى مستويات قد تسبب المزيد من المعاناة للسكان. ويبدو أن هذه الحالة تبعث على المزيد من القلق. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من أعمال العنف – الصدامات التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح البشرية.

ونعتقد أن جلسة اليوم فرصة مناسبة لنا لنفكر في حل سياسي ممكن للحالة في فنزويلا. وبالنسبة لنا، ينبغي أن يكون حلا يتم التفاوض عليه فيما بين الفنزويليين أنفسهم، بواسطة طرف محايد، مثل الأمم المتحدة، على نحو ما اقترحناه في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وكما سمعنا في العديد من المداخلات بعد ظهر هذا اليوم، فإن المجتمع الدولي بأسره تقريبا يعارض أي حل عسكري للمسائل التي تواجهها فنزويلا حاليا.

ونظرا إلى أن هذه هي مسألة وطنية، يتعين على السياسيين في البلد الجلوس للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات بشأن النقاط

الخلافية التي تسبب المشاكل التي تهدد استقرار البلد. ونعتقد أن أي نهج دولي يجب أن يوفر مبادرات سلمية لا تتجاوز إطار المفاوضات هذا، الذي يوفر وسيلة مضمونة لتسوية الصراعات والحيلولة دون المزيد من المعاناة للسكان. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الحكومة الفنزويلية – بدعم من المجتمع الدولي – تمهيد السبيل من أجل تيسير هذا الحوار الشامل للجميع. وفي هذا المقام يجب وضع المصلحة الوطنية موضع الأولوية، ليتسنى التوصل إلى اتفاقات مرضية فيما بين جميع الأطراف، وكي يتسنى استعادة السلام والوئام الاجتماعي في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للدعم المقدم من البلدان المجاورة لفنزويلا، وغيرها من البلدان التي تستقبل الآلاف من المهاجرين الفنزويليين يوميا. وفي هذا الصدد، نثني على تضامن الوكالات الإنسانية التي دعمت حكومات هذه البلدان المضيفة من أجل خدمة النازحين. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لمساعدة السكان المهاجرين.

وأختتم بياني بالتأكيد من جديد على الاقتراح القائل بأنه في ضوء حقيقة أن البديل الوحيد لحل الأزمة يكمن في الحوار الشامل بين الجهات الفاعلة السياسية الفنزويلية، ينبغي أن تشارك الأمم المتحدة – من خلال الأمين العام أنطونيو غوتيريش – في تنظيم وتيسير تلك المفاوضات، مع دعم وتنسيق المبادرات من قبيل فريق الاتصال الدولي المعني بفنزويلا، وآلية مونتيفيديو. إن كوننا نناقش هذه المسألة في مجلس الأمن للمرة الثانية في غضون شهر واحد هو في حد ذاته دليل واضح على الدور الهام الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في حل هذا الصراع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إيبرامس (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أرد باختصار على ملاحظات ممثل الاتحاد الروسي.

أعتقد أننا جميعا ندرك الجهود التي يجري بذلها – بعيدا عن هنا، في هانوي – على مدى اليومين القادمين لحل بعض المشاكل التي نشأت أثناء الحرب الباردة. بيد أن ذلك ليس هو الخطاب الذي استمعنا إليه في المجلس اليوم. لقد استمعنا إلى الكثير من خطاب الحرب الباردة – ذلك النوع الخطابات التي اعتدنا أن نسمعها عندما كان المكتوب على تلك اللافتة ليس ”الاتحاد الروسي“ بل ”اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية“. وهذا يدعو للاستغراب بعض الشيء.

أولا، إن ما فعلته الولايات المتحدة بتقديم أو محاولة تقديم المعونة كان بناء على طلب الحكومة الشرعية – رئيس فنزويلا، المؤقت الشرعي، خوان غوايدو الذي طلب تلك المعونة من المجتمع الدولي. ولقد قال الممثل الروسي إن بلده أوصل معونة، ولكنني أتساءل كم من تلك المعونة سيصل إلى شعب فنزويلا، لأنها لم تسلم إلى الشعب، لقد سُلمت إلى النظام، الذي سيأخذها، ولن نعرف مقدار ما بيع منها عن طريق الممارسات الفاسدة، ومقدار ما أعطي منها ببساطة إلى مؤيدي النظام.

ثم سمعنا قدرا كبيرا عن تجميد الحسابات وعن الذهب. وهنا، أعتقد أننا نصل إلى لب المسألة، وهي أن الكثير من المال دين مستحق لروسيا وهي دون شك يساورها القلق بشأن ما إذا كانت هذه الأموال سوف تُسدد. حسنا، إن جوابي – هو أنها لن تسدد إذا زُج بهذا الاقتصاد أكثر نحو الهاوية. إن السبيل الوحيد الذي يمكن به على الإطلاق، سداد الديون المستحقة على فنزويلا هو أن ينمو الاقتصاد مرة أخرى، وأن يتسنى وضع حد لهذه الفترة الرهيبة من التدهور، الذي أفقر البلد الذي كان أغنى بلدان أمريكا اللاتينية.

وأخيرا، أود أن أقول إنني أرفض تماما – من البداية إلى النهاية، ومن القمة إلى القاعدة – اتهامات التدخل العسكري من

بلد يحتل أراضي جورجيا وأوكرانيا، في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وفي شبه جزيرة القرم، على التوالي. نحن لا نقبل هذه الاتهامات في هذه الحالة؛ وإنني أرفضها تماما وأستغرب للاستماع إليها في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أكن أنوي الدخول في مجادلات مع زميلي ممثل الولايات المتحدة . ومع ذلك، فبالنظر إلى أنه قد أخذ الكلمة، أود إبداء ملاحظة واحدة وطرح سؤال واحد.

ففيما يتعلق بمن يتفق خطابه بصورة أوثق مع خطاب الحرب الباردة، لدي آرائي في هذا الشأن. لقد كان السيد إيبرامس مشاركا نشطا في الحرب الباردة، وفي عدد من العمليات السرية التي جرت خلال حقبة الحرب الباردة، ولذا فإننا لن نناقش هذه المسألة. وأعتقد أن السيد إيبرامس عليه بعد، أن يستمع إلى آراء الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن اليوم، والتي تتماشى بطريقة أو بأخرى مع ما قلته.

ولسبب ما، لديه انطباع بأن الشيء الوحيد الذي تهتم به روسيا هو أموالها، التي لا تستطيع أن تحصل عليها في ضوء ما استثمرته في البلد. فلماذا لا يخطر بباله أنه ربما قد تكون لنا مصالح أخرى؟ إننا لا نتسامح مع ذلك الانتهاك الصارخ المتغطرس لمبادئ القانون الدولي والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

نحن لا نأخذ بهذه الحريات، أو نسمح لبلدان أخرى بأن تأخذ بهذه الحريات – ومع ذلك نسمع العديد من الاتهامات بشأن تدخل روسيا في شؤون الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما اعتبرنا ما تقوم به الولايات المتحدة في فنزويلا، لوجدنا ببساطة أن الاتهامات الموجهة من الدولة الأنفة الذكر هزلية. ومضحكة

لا ارغب في الخوض في ضرب من الخطابة البلاغية، لأني أدرك الحقيقة المؤسفة ومفادها أننا لن نجد أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، أود أن أكرر السؤال التالي: هل وفد الولايات المتحدة على استعداد لتأييد عناصر البيان الصحفي المتعلق بفنزويلا باستخدام الصيغة التي اقترحها الوفد الروسي، استنادا إلى عناصر البيان الصحفي لمجلس الأمن فيما يتعلق بهايتي؟ النص هو بالضبط نفسه؛ وببساطة استعيض عن كلمة ”هايتي“ بكلمة ”فنزويلا“. سنقوم بتعميم مشروع النص على أعضاء المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير القوى الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد اريازا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة حتى أكون صريحا مع وفد الولايات المتحدة. ولكي تتيح لنا هذه الجلسة مرة أخرى فرصة للكلام عن الحقيقة بشأن ما يحدث في جمهورية فنزويلا البوليفارية. إن مواجهة التدخل الغربي، والإمبريالية، والتدخل في الشؤون الداخلية، والغطرسة الاستعمارية، التي كنا نظن أنها اختفت من مجلس الأمن، تبين لنا بأنها كانت ممارسة طويلة الأناة.

أولا وقبل كل شيئ، نحيي الرئيس الدستوري لجمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد نيكولاس مادورو موروس، ونحيي الشعب الفنزويلي الذي يتعرض لعدوان دولي. ومن المناسب أن نناقش هذا الأمر هنا في مجلس الأمن. فعندما تقوم بلدان قوية وبلدان أخرى تابعة لها – وأنا أشير هنا إلى الولايات المتحدة وكولومبيا – بتنظيم عدوان ضد سيادة شعب حر، مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، فإننا نتكلم عن مسألة لا شك في أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن في منطقتنا الإقليمية، الأمر الذي يؤثر بدوره على السلم والأمن الدوليين، وهذا انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة برمته.

اسمحوا لي، مع كل الاحترام الواجب، بأن أقول إن الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو كانت متحيزة. وقالت إنها تسعى إلى نشر المعلومات الواردة من مصدر واحد. وعلاوة على ذلك، ومع كل الاحترام الواجب، لا تتطابق على الإطلاق هذه المعلومات مع ما ناقشناه في الاجتماعات الثلاثة التي عقدناها مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

إننا نشجب حكومة الولايات المتحدة لتنظيمها وتمويلها وقيادتها لهذا العمل العدواني الجسيم ضد فنزويلا، وهو عمل بدأ في الواقع منذ سنوات عديدة. وفي بعض البلدان تنشأ الفضائح بالقول بأن بلدا آخر تدخل في حملاتها الانتخابية. أما تدخل حكومات الولايات المتحدة في فنزويلا فقد بدأ منذ وصول الثورة البوليفارية إلى السلطة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، إنها فعلت ذلك كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة من السنوات العشرين التي انقضت.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشجب هنا – وفقا للمعلومات التي قدمتها لنا بلدان صديقة، مثل كوبا والاتحاد الروسي – تعبئة القوات في منطقة البحر الكاريبي، وشراء أسلحة من أوروبا الشرقية موجهة إلى المعارضة الراديكالية في فنزويلا من أجل إثارة التدخل. عندما يتعلق الأمر بفنزويلا، كانت هناك دائما دعوات من الولايات المتحدة ومراكز القوى الغربية من أجل سياسة الموت.

جرت في نهاية الأسبوع عملية مدبرة بشكل جيد لانتهاك السيادة المقدسة لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وقد تمكنت قواتنا المسلحة وقوات الشرطة الوطنية من احتوائها بدون استخدام أي نوع من القوة المميتة، ولهذا السبب رأيتم استخدام الغاز المسيل للدموع في الجسرين الرئيسيين اللذين يربطان بين فنزويلا وكولومبيا – أي بين ولاية تاشيرا في فنزويلا وشمال إدارة سانتاندر في كولومبيا، فضلا عن استعمال أساليب تقدمية ومتنوعة. من أين جاء العدوان؟ جاء من كولومبيا. أما فيما يتعلق بالخارجين عن النظام الذين فيقال إنهم ينتمون إلى نظام مادورو؟ أنهم يأتون من كولومبيا. سواء كانوا من الكولومبيين أو الفنزويليين لا أعرف، ولكني أعرف أنهم كانوا يهاجمون موظفي إنفاذ القانون الفنزويليين وكانت الشرطة الكولومبية تحرضهم على ذلك وتحميهم.

تظهر هذه الصورة رجلا أضرم النار في مركبة مستخدمة في الحالات الإنسانية بإلقاء زجاجة مولوتوف عليها، وهي صورة نشرتها الصحافة على نطاق واسع. وهنا في الصورة نرى الشاحنة المحترقة، التي وجد عند تفتيشها أنها لا تحتوي فقط على الأغذية والأدوية، بل وجد فيها أيضا أدوات لوضع حواجز وأسلاك ومسامير لصنع أسلحة لكي تدل على أننا نستخدمها في فنزويلا بينما هي معدة لكي تستخدمها المعارضة الراديكالية. الدليل على ذلك هنا، يمكن للأعضاء مشاهدة الفيديو. تلك الشاحنة احترقت على هذا الجسر

يمكن للمرء هنا أن يري عملية إلقاء الزجاجات الحارقة بهدف حرق المساعدات الإنسانية. ولكن كان هناك أيضا بعض الجرحى. ومعظم المصابين هم ضباط ومجندون وموظفون مكلفون بإنفاذ القانون تابعون لقوات الأمن الفنزويلية، ويا للعجب أن وسائط الأعلام لم تحصل على الأخبار بشأن ذلك. لدي التقرير هنا

تظهر هذه الصورة حافلة على الأراضي الفنزويلية، مما يجعل هذا الحدث يبدو مسألة داخلية. تظهر الصورة ”بلطجية ملثمين“ احرقوها وليسوا من أنصار تشافيز. إنهم من أعضاء المعارضة الفنزويلية الذين تركوا بلدنا تحترق، في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٧، بما في ذلك على مدى فترة أربعة أشهر في عام ٢٠١٧. ولم تكن هناك إدانة من أي من تلك البلدان الأخرى.

هنا يمكننا أن نرى على الجانب الكولومبي من الجسر تحرك الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحميها قوات الأمن الكولومبية. ها هم هناك.

وهنا يمكننا أن نرى استخدام شعار الصليب الأحمر، من دون إذن من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد حدث ذلك في كولومبيا وندد به الصليب الأحمر.

هذا المشهد تحت أحد الجسور، حيث نرى قنابل محلية الصنع وزجاجات حارقة، بالمناسبة، كان ذلك باستخدام البنزين الذي تم تهريبه من فنزويلا إلى كولومبيا. هذا هو الواقع، للأسف.

هنا نرى قوات الأمن. ولاحظوا مكان الحاجز الفنزويلي. الشاحنة احترقت هنا وكانوا يلقون بالزجاجات الحارقة هناك

لكن كم هو سهل القول إن مادورو ذبح شعبه ويحرق الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية. بل أن البعض ذهب إلى حد القول بأننا في حالة انتهاك لاتفاقية جنيف فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. يا إلهي، هذا هو النفاق. هذا ما كان في الشاحنة: مسامير وأسلاك. وعندما فتشت قوات الأمن الشاحنة المحترقة، كان هذا ما وجدوه. لماذا؟ لإقامة المتاريس في ولاية تاشيرا وإحراق فنزويلا.

هذه هي الصورة الأخيرة، أود أن أسال ممثل المملكة المتحدة: ما هذه السفينة الحربية، التي وصلت يوم السبت الماضي، على بعد بضعة أميال من الجزر الفنزويلية الواقعة في البحر الكاريبي؟ يا إلهي، يا لها من مصادفة ماذا تفعل هناك؟ لماذا التقى قائد القيادة الجنوبية للولايات المتحدة مع رئيس القوات المسلحة الكولومبية في بوغوتا للحديث عن المساعدة الإنسانية في فنزويلا؟ ومنذ متى يجتمع الأفراد العسكريون في بلدان أخرى لمناقشة المساعدة الإنسانية؟ ينبغي أن تكون هناك منظمات معنية بتقديم المساعدة الإنسانية وأن يكون كل شيئ لهذا الغرض بالتحديد، وأن يجتمع القائمون على العمل الإنساني، وليسوا من الأفراد العسكريين.

ماذا عن جميع الرسائل التي بعث بها السيد ترامب، والسيد بِنس، والسيد بولتن والسيد بومبيون والسيد ماركو روبيو، والسيد دوكوي، والسيد غوايدو ؟ هذا هو التسلسل القيادي، بهذا الترتيب، للتدخل ضد فنزويلا، بهدف تحريض الجيش الفنزويلي على الثورة وخيانة القسم الذي أداه وفاء للدستور. وكم مرة حصل ذلك؟ لا يمكنني تذكر عدد التغريدات التي أرسلها السيد بولتن باستخدام لغة العصابات للاعتداء على كرامة قواتنا العسكرية، وشعبنا وقواتنا الثورية. انه أمر لا يصدق حقا. ولكن، كما أخبرت السيد إليوت إيبرامس في آخر جلسة لنا هنا في نيويورك (انظر S/8452)، فقد فشل الانقلاب. والفصل الأخير من الانقلاب وقع يوم السبت. وهنا يحبون أن يقولوا ”أنصتوا إلي جيدا“.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد باء بالفشل.

(تكلم بالإسبانية)

لقد حان الوقت الآن لكي نعود إلى رشدنا ونحترم القانون الدولي ودستور فنزويلا. إننا ننتظر رؤية أعضاء المعارضة الفنزويلية – السيد غوايدو أو غيره؛ هم سيقررون – يجلسون مع الحكومة الدستورية في فنزويلا. وعندئذ يمكننا نحن الفنزويليين فيما بيننا، وضع الحل الخاص بنا دون تدخل من أي أحد، وخاصة الولايات المتحدة. ولا يسعنا إلا أن نأمل من البيت الأبيض أن يمنح السيد غوايدو والمعارضة الفنزويلية الإذن بالجلوس مع الحكومة حتى نتمكن من إيجاد حل عن طريق الحوار والتفاوض بشأن كل ظرف من الظروف السياسية التي قد تنشأ في فنزويلا. وقد اقترحت المكسيك وأوروغواي وبلدان الجماعة الكاريبية آلية مونتيفيديو. وها نحن نجلس هنا؛ أخبرونا متى يجب أن نذهب إلى المكسيك أو مونتيفيديو أو بريدجتاون، وسوف نجلس على الطاولة بدون أي جدول أعمال ودستورنا بين أيدينا. هل سيتم إجراء انتخابات؟ ربما. هل هناك إمكانية لحلول أخرى؟ ربما. لهذا السبب لدينا هذا الدستور الغني.

كما اقترح الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية آلية يطلقون عليها اسم فريق الاتصال الدولي. وهي تستحق الترحيب. لقد اجتمعنا معهم لمدة أربع ساعات – وأنا شخصيا اجتمعت بهم لمدة ساعتين وفي وقت لاحق إلى جانب نائب الرئيس ووفد أرسلوه إلى كراكاس في الأسبوع الماضي. وعانقناهم وشكرناهم. كما اتفقنا بالأمس على آلية لتقديم المساعدة الإنسانية التقنية من الاتحاد الأوروبي إلى فنزويلا من خلال الأمم المتحدة، ولكن ذلك لم يرد في تقارير أي وسيلة إعلامية في أي مكان. بيد أن فريق الاتصال، كما قال العديد من أعضاء المجلس، يريد فرض نتيجة الحوار. فهو يريد فرض حل واحد فقط. وبالمناسبة، أستغرب وأنا أرى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لا تتفق مع الممثلة السامية فيديريكا موغيريني، التي وصفت تلك المساعدة الإنسانية المفترضة بأنها مسيّسة، وقالت إن الاتحاد الأوروبي لن يشارك حتى تكفل الوكالات الإنسانية تقيد المعونة بمعايير الإنسانية والحياد وعدم التسييس والاستقلال. غير أنهم لم ولن يتمكنوا من القيام بذلك.

كما يجب علينا أن نشجب استخدام أرض كولومبيا لشن عدوان ضد فنزويلا. وهذا أمر مؤلم بالنسبة لنا، نظرا لان المحرر سيمون بوليفار وساكني السهول الفنزويلية كانوا يعبرون جبال الأنديز قبل ٢٠٠ عاما ويضحون بأرواحهم للقتال من أجل حرية غرانادا الجديدة، أو ما يعرف الآن بجمهورية كولومبيا. وقد نجحوا – دون نهب أو الاستيلاء على الأراضي أو أي شيء آخر، قبل العودة إلى الأرض الفنزويلية.

إن مجلس الأمن ليس موجودا للحرب أو وضع شروط على الآخرين لشن الحرب. ومجلس الأمن ليس موجودا لتأييد العنف أو انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن موجود لصون السلم والأمن الدوليين والحفاظ على الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فلنحافظ على فنزويلا والأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لأن الخطر محدق وداهم.

وبما أن سفير الاتحاد الروسي قد قدم اقتراحا، نود أن نسأل مجلس الأمن – أكثر من ذلك، إننا نطالبه – أن يتفق على مشروع القرار ويعتمده. ما الذي نريد أن يتضمنه مشروع القرار؟ أن يرفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وأن يتم استبعاد الخيار نهائيا. إن السيد ترامب والسيد بِنس والسيد بولتن والسيد بومبيو والسيد ماركو روبيو والسيد غوايدو والسيد دوكوي يطرحون ذلك على الطاولة. ولدي في هذا المقام اقتباس حيث يقول السيد بِنس ”جميع الخيارات مطروحة على الطاولة“، واقتباسات غيره، حيث يقول السيد بولتن والسيد روبيو الشيء نفسه. فلتنظروا في هذا الأمر: ٤٠ تغريدة من السيد روبيو ضد الرئيس نيكولاس مادورو. أمن الممكن أن هذا الرجل يمثل سكان فلوريدا؟ هل هذه هي قيم شعب الولايات المتحدة؟ أن يدعو إلى اغتيال الرئيس؟ ونظرا للسياق، من الواضح أن ذلك هو ما يعنيه. وقد قام بذلك، لكن لم يحدث أي شيء.

وقال الرئيس المشهور للمجلس الوطني، خوان غوايدو خلال إن أحداث يوم السبت الماضي

> ”تجبرني على اتخاذ قرار: أن أقول للمجتمع الدولي إنه من الضروري إبقاء الباب مفتوحا أمام جميع الخيارات لضمان تحرير هذه الأمة التي تقاتل من أجل التمكن من مواصلة الكفاح“.

ماذا كان يقصد بـ ”جميع الخيارات“؟ إنه يقول: إننا نريد تدخلا عسكريا. ضد بلدي. ولا بد أنه ليس لديه أي أسرة أو أصدقاء في بلده، لأنه عندما تسقط القنابل على فنزويلا، فإنها لن تفرق بين أتباع تشايبث وغير أباعه، أو بين الغني والفقير. لقد شهدنا ذلك بالفعل في العراق. لقد شهدنا ذلك في أفغانستان. لقد شهدنا ذلك في ليبيا. لقد شهدنا ذلك في سورية. وكم من بلد آخر شهدنا فيه ذلك؟ فحيثما تذهب الولايات المتحدة تترك وراءها أزمة إنسانية. ومن الذي يتحمل المسؤولية بعد ذلك؟

لقد قيل إن الرئيس مادورو كان يحتفل يوم السبت. وذلك استخفاف بحت. إن الولايات المتحدة تدمر البلدان. إن الولايات المتحدة تغزوها مدعية وجود أسلحة الدمار الشامل. ويموت الملايين من الناس في البلد، وهي تحتفل بذلك. الولايات المتحدة تتفرج بينما يُعدم رئيس دولة، معمر القذافي، ثم يحتفل بذلك وزير الخارجية ويضحك. أليس ذلك استخفافا؟ كم عدد الأشخاص الذين ماتوا في فنزويلا؟ لقد كانوا يتوقعون مأساة. وكان مخططا لها، كما حدث مرات عديدة خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، بما في ذلك في عام ٢٠٠٢ عندما استخدمت الولايات المتحدة والمعارضة قناصة مأجورين لتبرير الانقلاب ضد الرئيس هوغو تشابيث. لقد كانت العملية كلها أمرا مدبرا. وكانت كلها أمرا مدبرا بحيث يكون هناك وفيات ثم إلقاء اللوم على الرئيس مادورو. ولم ينجح ذلك. بيد أنهم لاموا مادورو، كما قالت السيدة ديكارلو. ”نعم، بعض الأشخاص ماتوا في سانتا إيلينا دي وايرين؛“نحن نحقق في الوقائع. وفي الواقع، كانت مجموعة من الأشخاص المسلحين من المعارضة تحاول السيطرة على وحدة عسكرية. وتم احتواؤها باستخدام تدابير وأدوات الشرطة التدريجية والمتنوعة بهدف الحفاظ على النظام العام. ماذا حدث؟ كيف مات أولئك الناس؟ ”نحن نحقق في جميع الوقائع.“ ومع ذلك، قاموا مسبقا بكيل الاتهام وإصدار الأحكام. ويقومون بتشريح الجثث بالفعل. وهذا أمر مشين حقا.

واسمحوا لي أن أواصل كلمتي. ما الذي نطالب به في مشروع القرار ذلك؟ نطالب برفض التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد فنزويلا. قد يكون ذلك كافيا. ولكن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يرفضوا احتجاز ونهب أموال فنزويلا ومواردها، مما يجعل الشعب الفنزويلي يعاني ولكن يجري تجاهل هذا الأمر هنا. وقد بلغت التكلفة منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ حتى الآن ٣٠ بليون دولار. وضاعت أيضا ١٥ بليون دولار بسبب مصادرة شركة (Citgo)، إذ سرقوها منا عن طريق النهب الإمبريالي الذي تقوم به الولايات المتحدة. وهناك ١٢٠ بليون دولار في شكل ذهب فنزويلي في مصرف إنكلترا. وهناك ١٤٠ بليون دولار تحتجزها الشركة الوسيطة البلجيكية (Euroclear). بالإضافة إلى عشرات البلايين من الدولارات المجمدة في المصارف. علينا أن ندفع تأمينا ضد أخطار الحرب كي نتمكن من إيصال الواردات إلى فنزويلا اليوم. ألا يحصل شيء في بلدي؟ الناس يعملون في فنزويلا. الناس يذهبون إلى المدرسة. الناس يذهبون إلى الجامعة. إنهم يذهبون إلى الشاطئ. وهناك كرنفالات. وتقدم الخدمات على نحو أفضل من العام الماضي والعام الذي سبقه.

بخصوص الأسعار، نعم، لدينا مشكلة تضخم. ولكننا بدأنا نرى ضوءا في نهاية النفق، حيث بدأت أسعار الصرف، فضلا عن بعض الأسعار، في الاستقرار. ولكن كل ما نسمعه هنا هو أن ”الحالة تزداد سوءا وبشكل رهيب“ يوما بعد آخر وأنه ”يتعين علينا أن نتدخل في فنزويلا“. والمجلس يستند في تقييمه إلى أكاذيب، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تسمح بذلك.

ونحن نقول جازمين إن ما شهدناه يوم السبت الماضي كان ضربا من الدعاية. فهل سيكون طلبا عزيز المنال أن نطلب إلى جميع أعضاء مجلس الأمن أن يتفقوا، على الأقل، وأن يعتمدوا مشروع قرار يرفض استخدام القوة ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية؟ أم أن علينا أن نساعد الولايات المتحدة في إبقاء ”جميع الخيارات مطروحة“؟ أم مساعدة الرئيس ترامب في نهاية المطاف على كسب التأييد في فلوريدا؟ حيث أننا نحن أيضا نتاج للسياسة الداخلية. والولايات المتحدة تستخدمنا في سياساتها الانتخابية المحلية. إنهم بحاجة إلى أصوات الأمريكيين من أصل كوبي. فكيف يمكنهم الحصول على تلك الأصوات؟ بشن هجوم على من؟ على كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا. وهم يضفون طابعا أيديولوجيا على السياسة الدولية حتى يتمكن السيد ترامب من ضمان الأصوات في فلوريدا، إذا ما نجح في أن يكون

مرشحا، وهو ما يعتزم القيام به. ويتعين عليهم مهاجمة نيكولاس مادورو. وإذا ما سارت الأمور بصورة سيئة جدا في حملته وهناك العديد من الفضائح التي تمس نزاهته بصفته رئيسا، فربما يقررون شن عملية عسكرية ضد فنزويلا. وبعض البلدان هنا تقف وراءهم. وهم يقولون ذلك صراحة. وقد أكد السيد بولتن مرارا وتكرارا إن الأمر يتعلق بالنفط. وقال السيد ترامب نفسه إنه يتعين على بلده الحصول على غنائم عندما يتدخل – ولا يمكن أن نكتفي بالتدخل وقتل الناس وفرض السيطرة السياسية على الحكومة؛ لا، إننا بحاجة إلى السيطرة على الأراضي والموارد، على نحو ما جرت عليه العادة في حروب الأمس. ومن ثم، فإنه في حالة فنزويلا، يتعلق الأمر بالنفط. وقد قال السيد بولتون إن شركات الولايات المتحدة ستذهب وتنتج النفط وتستولي على نفط فنزويلا. يا إلهي.

لقد هوجمت فنزويلا. ويزعم بعض المتحدثين، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة، أننا كنا المعتدين في عطلة نهاية الأسبوع الماضي. ومن المؤلم أن نسمع ذلك. فقد تمكنت عناصر الشرطة والحرس الوطني والقوات المسلحة البوليفارية الوطنية، في بادرة تنم عن الصبر وضبط النفس والتناسب، من احتواء الجنون. ومع ذلك، فإن من الأسهل القول بأن ”مادورو ذبح“ و ”مادورو أحرق“ و ”مادورو قتل“. أليس ذلك أسهل؟ أليس ذلك أفضل لسيناريو تبرير الحرب؟

لقد هدد السيد ترامب المهاجرين بأنه سيجري إطلاق النار عليهم إذا وصلوا إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. فهل قال أحد شيئا عن ذلك؟ وأعلن السيد ترامب حالة الطوارئ الإنسانية في جنوب الولايات المتحدة حتى يتمكن أصدقاؤه من المقاولين من بناء جدار عنصري. حسنا، ما الذي كان سيحدث إذا كانت هناك حقا حالة طوارئ إنسانية وقامت كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا بإيفاد قافلة مسلحة وحاولت إدخالها بالقوة عبر الحدود الجنوبية، تحت ذريعة إيصال المساعدة الإنسانية، إلى السكان في جنوب الولايات المتحدة المتضررين من حالة الطوارئ الإنسانية التي أعلنتها حكومتهم؟ ما الذي سيحدث؟ وما الذي سيحدث لأولئك الذين سيجازفون للقيام بذلك؟ ينبغي لأعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال. إن هناك الكثير من النفاق والاستخفاف والغطرسة في هذا الصدد. وهذا ما لا ينبغي لمجلس الأمن أن يهتم به.

فنلق نظرة على الإصابات. لقد أصيب الرائد ريبيرو كوبيدو إيبان بكدمات في الصُّدغ؛ وأصيب رقيب ثان بكسر متبدل في قصبة الساق. وأصيب موظفون ورقيب من الدرجة الثالثة بجروح. وأصيبت جينيفر يولنتي، وهي كبيرة موظفين مدنية، بكسر في المعصم. حقا، لقد أصيب مواطنونا بجروح. فمن تكلم عن ذلك. هل تم نشره في وسائط الإعلام؟ هل ذكر أي من أعضاء المجلس ذلك في بياناتهم اليوم؟ يبدو الأمر كما لو كنا غير موجودين، تماما مثلما لا يوجد قرابة ١٠ ملايين فنزويلي صوتوا لانتخاب الرئيس نيكولاس مادورو في العام الماضي. وكما لو أنه لا وجود للتشافيزية، في حين أنها تمثل أكثر من نصف سكان البلد. إن محاولة محو التاريخ سهلة جدا، ولكن محاولات القيام بذلك لن تكلل بالنجاح.

لقد جرت عملية خداع جرى فيها دفع ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ دولار لأعضاء الحرس الوطني للهرب من الخدمة. وهم يستهدفون الدبلوماسيين أيضا لحملهم على الانشقاق. وقد هاجموا الناس وكادوا يقتلونهم، بما في ذلك صحفي من شيلي كان يغطي الأحداث. فهل أدان أحد هنا ذلك؟ لا. واستقبلهم السيد دوكي والسيد غوايدو والسيد بينييرا ورئيس باراغواي، الذي لا تسعفني الذاكرة باسمه حاليا، استقبال الأبطال.

وبخصوص موضوع عمليات الخداع أيضا، فإنهم يواجهون تحديين في كولومبيا، للأسف، وكما يعلم المجلس – وهذه هي الحقيقة، ولا يمكن إنكارها – إنتاج الكوكايين وعمليات ”النتائج الإيجابية الزائفة“، أو عمليات الخداع. وهذا هو ما يجري تأييده هنا.

إنني أريد إخراج فنزويلا من المناقشات المحلية والحملة الانتخابية في الولايات المتحدة. ولا يُعقل أن يكون عليهم مهاجمة فنزويلا لكسب التأييد في ولاية فلوريدا. أليس هذا أمرا مخزيا تماما؟ ولكنه واضح؛ وهم يقولونه. أين ذهب السيد بولتون للإدلاء ببعض التصريحات الهامة؟ لقد ذهب إلى ميامي. وأين ذهب السيد بينس للقاء أبناء الجالية الفنزويلية وغيرهم للإدلاء ببعض التصريحات الهامة؟ لقد ذهب إلى ميامي. وأين ذهب السيد ترامب في الأسبوع الماضي لإعلان الجزاءات ضد فنزويلا؟ لقد ذهب إلى ميامي. وكان حاكم فلوريدا السابق وأعضاء مجلس الشيوخ عن الولاية موجودين هناك، تمهيدا للانتخابات. إنهم يستخدمون فنزويلا. إنهم يستخدمون كوبا. إنهم يستخدمون نيكاراغوا. ولا يمكن السماح بذلك. في أي موضع، ينص ميثاق الأمم المتحدة على السماح بذلك؟ هذا أمر غير ممكن.

لقد فشل الانقلاب. وتجدر الإشارة إلى أن السيد بينس والسيد دوكي والسيد غوايدو دعوا أمس تكتلا من البلدان المعادية لفنزويلا – مجموعة ليما للدعم، على الرغم من أن ليما مدنية بوليفارية جميلة جدا؛ وينبغي أن تُسمى تلك المجموعة بمجموعة واشنطن – إلى التدخل عسكريا ضد فنزويلا. ولدينا معلومات تفيد بأنه خلال تلك المناقشة عارضت بلدان عديدة – وينبغي التنويه بها – استخدام القوة والتدخل العسكري اللذين اقترحهما أولئك السادة لمهاجمة فنزويلا عسكريا. ويجب على الأمين العام توضيح موقفه في هذا الصدد. ويجب على السيدة ميشيل باشليت، التي آمل أن أقابلها في غضون ساعات، أن تفعل الشيء نفسه. أم أننا سنتجاهل معالجة حقيقة أنه توجد نية لغزو بلد عسكريا وأنه لا يجري القيام بشيء بصورة وقائية باستخدام القانون الدولي – لا القنابل، ولكن القانون الدولي؟ ونعتقد أن الوقت قد حان للقيام بذلك. ومن ثم، فإننا نشدد على الحاجة إلى إعداد مشروع قرار في هذا الصدد.

كيف يمكن حل الأزمات المؤسسية؟ وحالتنا تندرج حقا ضمن هذا التصنيف؛ وأود حتى أن أذهب إلى حد القول بأن أحد الأفرع الخمسة للحكومة في فنزويلا في نزاع مع الأربعة الأخرى. ونحن على استعداد للجلوس وإيجاد حلول مع السيد غوايدو والسيد هنري راموس آلوب وأي شخص آخر يريد الجلوس معنا غير أنهم لا يريدون الجلوس معنا ويقولون ”إن وقت الحوار قد فات“ و ”مادورو يجب أن يرحل“ و ”النظام يجب أن يتغير“ وأنه ”يجب غزو فنزويلا“. فلماذا لا يوجه مجلس الأمن ومختلف المتحدثين باسم الأمم المتحدة أي نداء إلى المعارضة الفنزويلية؟ فقادة المعارضة هم الذين لا يرغبون في الجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ ونحن قد جلسنا بالفعل.

وهم يقولون إننا نضيع الوقت. لقد شاركنا في مفاوضات دعا إليها الرئيس مادورو خلال الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وعينني الرئيس وزيرا للخارجية في يوم ما وتوجهت يوم السبت التالي إلى الجمهورية الدومينيكية حيث للاجتماع مع الرئيس دانيلو مدينا سانشيس ووزير الخارجية ميغيل فارغاس مالدونادو، حيث دعونا رئيس الوزراء الإسباني الأسبق رودريغث ثاباتيرو والسيد خوليو بورغيس إلى الجلوس على طاولة المفاوضات. وتفاوضنا طوال شهور تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وعندما كان كل شيء جاهزا وتم الاتفاق عليه، تلقت المعارضة الفنزويلية أمرا بعدم التوقيع على ما تم الاتفاق عليه مما جعلنا نضيع وقتنا ووقت المجتمع الدولي، والأسوأ من ذلك كله، وقت الشعب الفنزويلي. ومع ذلك، يقال إن مادورو هو الذي يضيع الوقت في الحوار. لا يمكننا القبول بهذا العدد الكبير جدا من الأكاذيب.

إنني أشعر بسخط بالغ إزاء هذا الأمر. فأنا أحب بلدي. ونحن نحب شعبنا. فكيف يمكنكم أن تقولوا هنا إننا نريد أن يموت أبناء شعبنا، في الوقت الذي أدت فيه الثورة البوليفارية إلى استثمارات اجتماعية على نطاق لم يسبق له مثيل في أمريكا اللاتينية. وأبناء الشعب الفنزويلي لم يعرفوا ما الذي تعنيه الاستثمارات النفطية حتى تولى هوغو تشافيس

مقاليد السلطة. وعلى الرغم من الحصار والصعوبات والعدوان ومحاولات عزلنا، لم يُضحّ الرئيس نيكولاس مادورو بسنتٍ واحدٍ من تلك الاستثمارات. ونحن نواصل توفير السكن. ولم تُغلق أيّ مدرسة أو جامعة أبوابها. ونواصل تقديم الخدمات الاجتماعية للفنزويليين مجانا، قدر استطاعتنا.

ونواصل تقديم الأغذية المدعمة، ونستخدم ١ ٠٠٠ أداة مختلفة لإعادة توزيع الأرباح المتولدة عن النفط – ثروتنا الوطنية، وكي نكون قادرين على احتواء العدوان الدولي. ولكن أحدا لا يرى ذلك.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى السفراء الموجودين هنا والذين ينتمون إلى العديد من البلدان من القارات الخمس، لأنه تم إنشاء مجموعة في الأمم المتحدة شهدت حضور ٦٠ وفداً في آخر اجتماع لها. وتعمل تلك المجموعة بروح الدفاع عن مبدأي ميثاق الأمم المتحدة، المتمثلين في السلام والأمن. إنها ليست للدفاع عن فنزويلا، رغم أنها في هذه الحالة تدافع عن فنزويلا، ولكن إن كانت نيكاراغوا بحاجة إلى الدفاع عنها، فإنها ستدافع عن نيكاراغوا؛ وإذا حدث في اليوم التالي، لسبب ما، أن إندونيسيا كانت بحاجة لذلك، فإنها ستدافع عن إندونيسيا. ومن أجل استعادة مبادئ الميثاق؛ ومن أجل استعادة مبادئ حركة بلدان عدم الانحياز، اتفقنا على ضرورة وضع حد لذلك. وكما قال سفير جنوب أفريقيا في اجتماع لحركة بلدان عدم الانحياز: ”اليوم فنزويلا، فعلى من سيكون الدور غدا؟“.

(تكلم بالإنكليزية)

على من سيكون الدور؟

(تكلم بالإسبانية)

يمكن أن يكون الدور على أي أحد، إذا لم نضع حدًا لجنون الولايات المتحدة وادعاءاتها. وبالنسبة لأصدقائنا في أوروبا، فإنني أود أن أعرض على السفير الألماني تقريرا لدي هنا، صادر عن قسم الأبحاث في البوندستاغ (البرلمان الألماني). وفيما يتعلق بالاعتراف بالحكومة المفترضة للسيد غوايدو، يذكر التقرير ما يلي:

> ”لذلك، هناك أسباب مهمة تدعو إلى الاعتقاد بأن الاعتراف برئيس دولة مؤقت في هذه الحالة ينطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبالتالي، فإن التساؤل عما إذا كان التدخل في الشؤون الداخلية في هذه الحالة ينبغي أن يُعرّف على أنه تدخل غير قانوني لا يزال مطروحاً“.

كما يرد في التقرير ما يلي:

> ”لا ينبغي أن يكون هذا الاعتراف سابقا لأوانه، أي يجب ألا يحدث قبل تنصيب الحكومة الجديدة بصورة نهائية“.

وهذا أمر لن يحدث أبداً.

ويقول التقرير أيضا:

> ”إن الاعتراف السابق لأوانه في حد ذاته لا يحول أية حكومة إلى حكومة شرعية“.

ولذلك، فإنه لا يترتب عليه أي أثر من منظور القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاعتراف يشكل انتهاكا للحكومة الشرعية وبالتالي فإن الذين يعترفون بالحكومة الجديدة،

> ”يتحملون مسؤولية جنائية بموجب القانون الدولي. كما أنه يثير أسئلة خطيرة بشأن حفظ السلام“.

ويبدو أن الحكومة الألمانية لم تكترث لقيام الوحدة القانونية في البوندستاغ بنشر هذه المعلومات. والآن، يجب أن نتوجه بالسؤال إلى البوندستاغ، لأنه اتضح أن السيد غوايدو فسر المادة ٢٣٣ من الدستور على نحو يفترض أنه لا وجود للرئيس مادورو – لقد اختفى الرئيس مادورو. لقد ابتلعته الأرض؛ وتلاشى في

الهواء، ولا وجود له. ولا وجود للعشرة ملايين فنزويلي الذين انتخبوه. ولا وجود للفروع الأخرى للحكومة أيضا. ومن ثم، وفي مواجهة هذا الغياب التام، فإن التفسير غير القانوني وغير الدستوري بالمرة هنا هو أن السيد غوايدو يمكن أن يصبح رئيسًا للجمعية الوطنية لتولي رئاسة الجمهورية لمدة ٣٠ يومًا، يتعين أن يتم خلالها تنظيم الانتخابات وعقدها.

وكان يُفترض ألا تتجاوز هذه المدة ٣٠ يوما. ولكن، ما الذي حدث بعد مرور ٣٠ يومًا؟ لدينا رجل من الجمعية الوطنية وافق بشكل غير قانوني على شيء يُسمى قانون العمية الانتقالية، مدعيًا أنه يمكن تحديد مدة الثلاثين يوما لأي عدد من المرات كما يحلو لهم. فهل ينص الدستور على ذلك؟ لقد كان الرئيس مادورو مسؤولاً عن الرئاسة عندما مات القائد تشافيس. وأجريت الانتخابات في غضون ٣٥ يوماً وليس ٣٠ يوماً، لأن المجلس الوطني الانتخابي طلب خمسة أيام أخرى، ووافقت الدائرة الدستورية، وهي الدائرة الانتخابية في محكمة العدل العليا، على السماح بخمسة أيام إضافية لتنظيم وإجراء الانتخابات.

ولذلك، فإن قانون العملية الانتقالية هذا يعني أن السيد غوايدو قد أصبح الآن يتمتع بسلطات تنفيذية وصلاحيات تشريعية وسلطات شعبية وسلطات انتخابية وسلطات قانونية. ولكن يتضح أن أوروبا والولايات المتحدة قد اعترفتا بدكتاتور مطلق. ولحسن الحظ، فإن هذه الحكومة خيال، وهي تشبه حكومة نارنيا، لأنها غير موجودة. ولكنها تشكل خطرا، لأنها تفتح الأبواب أمام هذا التدخل الدولي. وإن لم يكن الأمر خطيراً، فإنه سيكون مضحكًا، ولكن لا يمكننا أن نضحك. إنه خطر شامل، وأنا أدعو المجلس إلى التفكير في هذا الأمر.

ألتمس المعذرة على نبرة كلامي، ولكني أتحدث كأي شخص يشعر بالغضب لأنه يحب بلده وشعبها وسلامها. فقد استمعت إلى العديد من العبارات التي لا أساس لها من الصحة هنا، والمتحيزة إلى حد يجعل من المؤلم الاستماع إليها، لأن المرء كان يأمل أن تكون الأمم المتحدة وتعددية الأطراف كفيلتين بوقف النزعية الانفرادية للولايات المتحدة والدكتاتورية التي تعتزم الولايات المتحدة فرضها على العالم. وأنا متأكد من أن الحال سيكون ذلك. وأدعو المجلس إلى التفكير بتدبر بالنيابة عن شعبي وبالنيابة عن الرئيس نيكولاس مادورو.

في إحدى جلساتنا، أعطيت السيد إليوت إيبرامس كتابًا بعنوان: ”الشعوب الحرة تهزم الإمبراطوريات القوية“. وهو أمر ممكن، وقد فعلناه، ولكننا لا نريد حربا في بلدنا. ولا نريد حرباً في فنزويلا، ويجب علينا منع نشوب حرب في فنزويلا، اقرأوا ذلك الكتاب. وهناك حتى اقتباس من السيد توماس جيفرسون. وأقسم على أنني سأختتم به حديثي لأنني أعرف أنني أتكلم منذ فترة، ولكن يجب فهم تاريخ أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. وهذا الاقتباس هو لأحد الآباء المؤسسين، وبالمناسبة، فإن الرئيس دوكي شكر الآباء المؤسسين مؤخرا على المساعدة في نيل استقلال جمهوريتنا، وهذا غير صحيح. ففي عام ١٧٨٦، قال جيفرسون ما يلي:

> ”يجب اعتبار كونفدراليتنا العش الذي يخرج منه جميع سكان أمريكا، الشمالية والجنوبية. ويتعين أن نحرص على ألا نتصور أن من مصلحة تلك القارة العظيمة الضغط على الإسبان قبل الأوان. فهذه البلدان هي بين أيد أمينة تماما. وأخشى أن تكون ضعيفة جدا لدرجة عدم القدرة على الاحتفاظ بها إلى أن تصبح شعوبنا متقدمة بما فيه الكفاية لاستعادتها منهم قطعة تلو الأخرى“.

لقد كان ذلك في عام ١٧٨٦، قبل ”مبدأ مونرو“ وقبل ”القدر المحتوم“ وقبل ”لازمة روزفلت“ وقبل العقيدة الإمبريالية الحالية للرئيس ترامب. وهذا هو تاريخ أمريكا اللاتينية. وسننتصر دائما بشعبنا وكرامتنا وفلاحينا وشعوبنا الأصلية وبلدياتنا ومجالسنا البلدية وبالشعب الفنزويلي وبحكومتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي الرئاسة على عقد هذه الجلسة وعلى السماح لنا بالمشاركة فيها. ونرحب أيضا بحضور وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، معالي السيد خورخي أرياثا، معنا.

لن نمل من تكرار أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة محبة للسلام، صدقت على التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات من أجل التخلص إلى الأبد من استخدام القوة والتهديد باستخدامها في منطقتنا، وكذلك الامتثال الصارم لالتزاماتها بعدم التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، في شؤون أي دولة أخرى. ويشمل ذلك احترام مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب في إطار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الحالة التي تمر بها فنزويلا تتطلب اهتمام مجلس الأمن، ليس لأن ذلك البلد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولكن لأن الإجراءات التي اتُخذت ضد فنزويلا تشكل بالفعل تهديدا خطيرا جدا للسلام والاستقرار في منطقتنا.

لقد جرى، خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، نشر عملية بتوجيه من حكومة الولايات المتحدة بهدف استخدام المساعدات الإنسانية كحصان طروادة لتحقيق هدفها السياسي المتمثل في: تغيير النظام في فنزويلا. ورغم القصف الأيديولوجي والحملة الإعلامية الضخمة المثارة حول ما يسمى ”إيصال المعونة الإنسانية“، لم تسمح الأمم المتحدة ولا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا الكنيسة الكاثوليكية بأن يتم استغلالها بهذه الطريقة، لأن المساعدة المزعومة تنتهك مبادئ الاستقلال والنزاهة والحياد والإنسانية. واليوم، كما ذكرت وسائط الإعلام، أشارت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ما يلي:

”لدينا مبادئ واضحة للغاية فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية. وفي حالة فنزويلا، كانت هناك محاولات لتسييسها“.

إن المناقشة التي نجريها اليوم مهمة ومناسبة من حيث التوقيت، لا سيما فيما يتحدث العديد من المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة عن الحالة في فنزويلا ويكررون باستمرار شعار ”إن جميع الخيارات مطروحة“. ويجب علينا، وعلى المجلس، أن نولي الكثير من الاهتمام لتلك العبارات وأن نقيم مدى جسامتها. لقد عانت المنطقة التي أنتمي إليها والعالم من العواقب المأساوية لشعار ”إن جميع الخيارات مطروحة“.

كم من المذابح يتعين على بلدان أمريكا اللاتينية أن تتحملها عندما تكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة؟ وكم من الغزوات والاعتداءات كالتي عانتها الجمهورية الدومينيكية أو نيكاراغوا أو بنما أو هايتي يجب علينا تحملها عندما تكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة؟ إننا نتذكر عملية كوندور ومدرسة الأمريكتين والاختفاء القسري للأشخاص والتعذيب والقتل العمد عندما تكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة. وكذلك تتبادر إلى الذهن فضيحة إيران – كونترا فيما يتعلق بالحرب في نيكاراغوا. وأود أن أقرأ، في هذا الصدد، ما نص عليه حكم محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦:

”تقرر المحكمة... أن الولايات المتحدة الأمريكية، بتدريبها وتسليحها وتجهيزها وتمويلها وتزويدها قوات الكونترا، أو من ناحية أخرى، بتشجيعها ودعمها ومساعدتها لأنشطة عسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدها، تكون قد قامت بعمل ضد جمهورية نيكاراغوا، منتهكة بذلك التزامها بموجب القانون الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى.“

وحين تكون جميع الخيارات مطروحة، عندما تكون ”جميع الخيارات مطروحة على الطاولة“، ما يتبادر إلى الذهن هو مبدأ مونرو، ونظرية العدو الداخلي. وما يتبادر إلى الذهن أيضا هو الدعم غير المشروط من الولايات المتحدة للدكتاتوريين سوموثا وستروسنر وبينوشيه وفيديلا وبانتز. وأود أن أستطرد قليلا – إن إحدى نتيجة تلك الحالات التي لا نزال ندعم عواقبها هي ظهور قوافل المهاجرين واللاجئين الفارين من أمريكا الوسطى.

والقصة المأساوية التي تتكشف أمام أعيننا هي الصيغة الجديدة للعديد من الحالات الأخرى. وفي هذه الحالة، لا يعاد تكرار السيناريو المروع للتدخلات وسياسات تغيير الأنظمة فحسب، بل إن بعض أهم الجهات الفاعلة في الأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا أو غواتيمالا أو هندوراس أو العراق هي ذاتها التي تضطلع بدور قيادي في هذه المأساة.

ومن المحتمل أن يقال لنا أننا نأتي إلى مجلس الأمن بمسائل من الماضي الذي تجاوزه الزمن وأنه لا يحركنا سوى دافع الضغينة التي لم نتجاوزها. فلنتكلم عما حدث في هذا القرن. أولا يطارد العدوان غير المشروع على العراق، الذي استند إلى أكاذيب وأدى إلى موت الملايين وزعزعة استقرار منطقة بأسرها، ضمير البشرية والمجلس نفسه؟ هل نسينا بسرعة الـ ٥٠٠ ٠٠٠ الذين ماتوا في سورية، وهي حالة سببها أيضا سياسة تغيير الأنظمة؟

لقد أظهر وزير خارجية فنزويلا، عبر تويتر، صورا من الولايات المتحدة لاغتيال معمر القذافي، وهو أمر يكشف الكثير عن نواياه. وليبيا موضوع مناقشة منتظمة في مجلس الأمن. ولدي بعض الأسئلة بشأن ذلك البلد. كيف يتم إيصال المعونة الإنسانية إلى ليبيا؟ وأين هي بلايين الدولارات في احتياطيات ليبيا الدولية؟ ومن المستفيد من موارد ليبيا الطبيعية؟ هل هو الشعب الليبي؟ هل هناك سلام وديمقراطية وحرية في ذلك البلد الجميل؟

إننا لا نريد لفنزويلا أن تعاني نفس مصير ليبيا. إننا لا نريد للشعب الفنزويلي أن يعاني ما يعانيه الشعب الليبي اليوم. وعلاوة على ذلك، نحن لا نريد لأمريكا الجنوبية أو أمريكا الوسطى أن تقاسي ما تقاسيه منطقة الساحل بسبب السياسات التي نفذت ضد ليبيا. وعلى مجلس الأمن واجب الحيلولة دون حدوث ذلك.

وبالنظر إلى تاريخ الولايات المتحدة التي نظمت ومولت وشجعت الانقلابات في منطقتي، من الواضح أن دافعها ليس هو الدفاع عن الديمقراطية، ولا هو الحرية أو حقوق الإنسان أو ازدهار فنزويلا. إن الدافع الحقيقي وراء هذا الهجوم، بالإضافة إلى السيطرة الجغرافية – السياسية ومعاقبة من لا يتماشى مع مخططاتها، هو النفط. وقد كان غزو العراق للأسباب نفسها. والعداء تجاه إيران الآن لذات الأسباب. إنني واثق من أننا جميعا ندرك أن احتياطيات نفط فنزويلا أكبر من احتياطات العراق وإيران مجتمعة.

وإذا كان صحيحا، كما يقول ميثاق الأمم المتحدة، أننا مصممون على حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فإن جميع الخيارات إذن غير مطروحة على الطاولة. وإذا كانت هناك فائدة من الجهود المبذولة لدعم مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، فإن جميع الخيارات ليست مطروحة على الطاولة. وإذا كنا ندعم تعددية الأطراف بدلا عن الإجراءات الانفرادية، وإذا كنا نفضل القانون الدولي على البربرية، وإذا كنا ندافع عن السلام بدلا من الحرب، فجميع الخيارات إذن غير مطروحة على الطاولة.

وفي هذا الصدد، تحيي بوليفيا جهود آلية مونتيفيديو المستندة إلى مبادئ المنظمة، فضلا عن إعلان مجموعة ليما وبيانات العديد من أعضاء مجلس الأمن التي تشير على وجه التحديد إلى استخدام الطرق السلمية والدبلوماسية، من دون استخدام القوة. غير أن البلد الذي قام بالتهديدات لم يستبعد بعد استخدام القوة. ولحل هذه الحالة الحرجة، فإن خياراتنا هي استخدام جميع الموارد الدبلوماسية وإعطاء الأولوية للحلول السياسة.

وإذا كنا نريد حقا أن ندعم الشعب الفنزويلي، فعلينا، أولا، أن نحترم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛ وثانيا، أن نرفع جميع الجزاءات المفروضة من جانب واحد لتعارضها مع القانون الدولي، بما في ذلك الحصار المالي والاقتصادي؛ وألا نسيس المعونة الإنسانية وألا نستخدمها كسلاح؛ وأن نقضي على أي إمكانية لعواقب عنيفة لهذه الأزمة؛ وأن ندعم المبادرات الرامية إلى تعزيز عملية الحوار من قبل الفنزويليين ولأجلهم، في احترام لسيادتهم وحقهم في تقرير مصيرهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميريث (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن ولأعرب عن رأي المكسيك بشأن هذه المسألة، التي تحظى بأعلى درجات الاهتمام من قبل حكومة بلدي. وأعرب كذلك عن امتناني للمعلومات التي قدمتها السيدة روزماري دي كارلو للأعضاء عن الحالة في الميدان ورؤية المنظمة.

إن المكسيك بلد عميق الاحترام للقانون الدولي والقواعد التي تنظم التعايش بين الدول، وهي كذلك نصير ثابت للسلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وذلك هو السبب في أننا أشرنا مع القلق إلى الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في فنزويلا. ونحث أطراف النزاع والمجتمع الدولي على اتخاذ موقف حذر وتجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التصعيد في أعمال العنف. ونعرب عن أسفنا العميق للخسائر في الأرواح البشرية وندعو السلطات الفنزويلية بكل احترام إلى تجنب الاستخدام المفرط للقوة وإلى حماية واحترام حقوق السكان الإنسانية.

إننا ندرك الصعوبات الخطيرة التي يواجهها الشعب الفنزويلي. ولذلك فإننا نعتقد أن تقديم المعونة الإنسانية أمر ضروري. ولكن إذا أريد لها أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها على وجه السرعة، يجب توجيهها تحت تنسيق وإشراف هيئات دولية مختصة تتسم بالحياد، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الوكالات التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة وتعمل وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

لقد كرر الأمين العام أنطونيو غوتيريش رفضه لأي شكل من أشكال العنف في فنزويلا، ودعا إلى حل سلمي وتفاوضي.

والمكسيك تتفق تماما مع الأمين العام. ففي هذه اللحظات المتوترة تحديدا، من المناسب تماما أن نختار الدبلوماسية والحوار والتفاوض، وفقا للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. ونرى أن ذلك هو أفضل سبيل لتحقيق حل شرعي ومستدام للأزمة التي تعيشها فنزويلا، في امتثال تام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا السبب تظل آلية مونتيفيديو، التي حظيت بتأييد ١٦ بلدا من منطقتنا، خيارا عمليا وشاملا للحوار كبديل للتوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض، وقد أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التطورات الأخيرة. وإذا اتفق الطرفان على المشاركة في حوار، فإن المكسيك على استعداد لدعمه دعما كاملا والقيام فورا بنشر الآليات الدبلوماسية الفعالة التي نعلم أنها كان مفيدة في الماضي فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات.

وتجدد حكومة المكسيك التزامها بالعمل مع جميع الأطراف واستعدادها لذلك، في إطار السعي إلى إيجاد حل سلمي في فنزويلا من أجل سلام ورفاه شعبها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): بادىء ذي بدء، أود أن أرحب بأخي وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية في هذه الجلسة.

لقد قامت حكومة الولايات المتحدة، بتواطؤ غير مسؤول مع العديد من البلدان والجهات الفاعلة، باختلاق استفزاز خطير سعى إلى انتهاك سيادة جمهورية فنزويلا البوليفارية عن

طريق استخدام الضغط والقوة، مما عرض للخطر حياة الآلاف من الناس. فمحاولة دخول فنزويلا بالقوة، تحت ذريعة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية المفترضة، تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهذه الأعمال يجب أن تُدان.

ولا تزال الولايات المتحدة تحاول اختلاق الذرائع للعدوان العسكري ضد فنزويلا. وقد أعلنت صراحة صلاحية وتطبيق مبدأ مونرو، الذي يعني لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرض حكومات مُصممة في واشنطن العاصمة، أو خاضعة تماما لإرادة إمبريالية الولايات المتحدة.

وقد أدانت الحكومة الكوبية بالفعل تصعيد الضغط وإجراءات حكومة الولايات المتحدة للإعداد لمغامرة عسكرية تحت ستار التدخل الإنساني في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ودعت المجتمع الدولي إلى التعبئة بغية الحيلولة دون ذلك. والهدف من تلك الإجراءات هو إلى إثارة أعمال عواقبها وخيمة تُستخدم كذريعة لمغامرة عسكرية من أجل الإطاحة بالحكومة الديمقراطية الشرعية للرئيس الدستوري نيكولاس مادورو موروس. إن قرار تحديد موعد نهائي لدخول المعونة الإنسانية المزعومة بالقوة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، ويكشف التلاعب السياسي بتلك المعونة، ويفضح الذريعة لبدء تدخل أجنبي في فنزويلا.

ونؤكد من جديد أن الولايات المتحدة بصدد وضع الأساس لعمل عسكري تحت ذريعة إنسانية. وقد أعلن رؤساء كوستاريكا وغواتيمالا وبيرو ونائب رئيس البرازيل أمس بأن حل الحالة الراهنة ليس هو التدخل العسكري. كما كرر الإعراب عن هذا الشعور خلال الساعات القليلة الماضية وزير خارجية إسبانيا والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، من بين شخصيات أخرى.

بيد أن نائب الرئيس مايك بانس قال ما يلي بالأمس في بوغوتا:

”بينما نواصل الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على نظام مادورو، يحدونا الأمل في انتقال سلمي إلى الديمقراطية، ولكن كما أوضح الرئيس ترامب، جميع الخيارات مطروحة على الطاولة.“

وأود أن أشدد على أننا سمعنا عبارة ”جميع الخيارات مطروحة على الطاولة“ مرارا وتكرارا في الأسابيع الأخيرة العديد من مختلف كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة. وقد اتبعت الولايات المتحدة نفس السلوك والذرائع تمهيدا للحروب التي شنتها على يوغوسلافيا والعراق وليبيا.

وأفادت العديد من مصادر الولايات المتحدة بالتفصيل عن الكيفية التي ينبغي بها تنسيق الانقلاب من أجل وضع حكومة في خدمة واشنطن على رأس السلطة في فنزويلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية سياسية وتواصلية كبيرة تجري على قدم وساق – وهي عموما تمهيد لأعمال أوسع نطاقا من جانب حكومة الولايات المتحدة، لا يمكن القيام بها إلا بالتواطؤ مع الشركات الكبرى لوسائط الإعلام.

ونحن ندين بشدة محاولة الانقلاب في فنزويلا ومحاولة فرض حكومة في خدمة الولايات المتحدة على ذلك البلد. كما ندين الدعوات المتكررة الموجهة إلى الجيش البوليفاري من أجل الانضمام إلى هذه الحملة، ومحاولات التسلل إلى سفارات وقنصليات جمهورية فنزويلا البوليفارية في الخارج، في انتهاك لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وقد قامت طائرات النقل العسكرية للولايات المتحدة برحلات جوية من قواعدها في المنشآت العسكرية للولايات المتحدة التي تضم قوات العمليات الخاصة ووحدات المشاة البحرية المستخدمة في تنفيذ العمليات السرية، بما في ذلك ضد قادة البلدان الأخرى.

وأسلوب عمليات فريق الأمن القومي في البيت الأبيض ومختلف المسؤولين في وزارة الخارجية وسفارات الولايات المتحدة

معروف جيدا. فتلك الحكومة تمارس ضغطا كبيرا على بلدان أخرى في محاولة لإرغامها على الاعتراف بما يسمى الرئيس، الذي نصب نفسه وأعلنته واشنطن رئيسا، أو الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، في تجاهل سافر للإرادة الشعبية والنزاهة المؤسسية لذلك البلد، على النحو المعرب عنه في انتخابات ٢٠ أيار/مايو.

والذين يدعون أنهم يشعرون بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية المزعومة في فنزويلا هم أنفسهم من يطبقون ويعززون تدابير اقتصادية قسرية انفرادية، وبالتالي غير قانونية، ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة – من خلال احتجاز أو تجميد أصولها المالية في بلدان أخرى؛ ويضغطون على الحكومات التي تزود فنزويلا، وعلى قطاع صناعة النفط الفنزويلي ومصارف بلدان ثالثة لمنعها من القيام بمعاملات مالية مشروعة، حتى بعملات أخرى ؛ ويصادرون ويسرقون الشركة الفرعية لشركة البترول الفنزويلية في الولايات المتحدة.

إن كوبا ترفض وتدين النفاق في الدعوات إلى تقديم المعونة الإنسانية من جانب الذين يطبقون التدابير التي تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، مما يتسبب بالتالي في المشاق والمعاناة الإنسانية للشعب وحكومة فنزويلا وحرمانهما من أكثر من ٣٠ بليون دولار.

والاتهام الذي كاله ممثل الولايات المتحدة لبلدي مشين.

وترفض حكومة بلدنا مثل هذا الافتراء رفضا تاما وقاطعا، في حين نجدد في الوقت نفسه التزامنا وواجبنا بمواصلة تعاوننا المتواضع مع الشعب الفنزويلي الشقيق، بمشاركة ما يزيد على ٢٠٠٠٠ من الموظفين الكوبيين العاملين في مجال تقديم المعونة، ٩٤ في المائة منهم في مجال الرعاية الصحية، ويعمل الباقون مجال التعليم، مثلما نفعل ذلك في ٨٣ بلدا على نطاق العالم. ويشكل تشويه هذه الحقائق وإنكارها انتقاصا للحقيقة ويدل على عدم احترام حكومة البلد لمجلس الأمن والأمم المتحدة.

ويعرب بلدنا مرة أخرى عن تضامنه الثابت مع الرئيس الدستوري، نيكولاس مادورو موروس، ومع ثورة شافيز البوليفارية، فضلا عن الاتحاد المدني – العسكري للشعب الفنزويلي. ويؤكد أنه يجب علينا أن ندافع اليوم في جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة، عن مبادئ إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. ويجب علينا أن ندافع اليوم في تلك المنطقة، عن سيادة جميع الدول واستقلالها والمساواة بينها في السيادة.

وقد دعت كوبا المجتمع الدولي إلى الدفاع عن السلام وتفادي أي تدخل عسكري ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك بحشد جهود جميع الجهات الفاعلة دون استثناء. ودعت كوبا إلى مبادرة دولية من أجل إحلال السلام في فنزويلا في مواجهة الحرب والتدخل العسكري للولايات المتحدة الذي من شأنه أن يلحق الضرر باستقلال شعوب أمريكا اللاتينية وسيادتها ومصالحها من ريو برافو إلى باتاغونيا، بما في ذلك المصالح السامية للبشرية – وتوطيد السلام والحق في الحياة.

ويجب علينا ألا نسمح بأن يتكرر في فنزويلا مرة أخرى التاريخ المحزن والمؤلم للتدخلات العسكرية المتكررة للولايات المتحدة في المكسيك ونيكاراغوا والجمهورية الدومينيكية وهايتي، ومؤخرا في غرينادا وبنما وفي بلدنا، كوبا. وبالنظر إلى إلحاح الوضع، فإننا نحث آلية مونتيفيديو، وخاصة حكومة الولايات المتحدة المكسيكية وجمهورية أوروغواي الشرقية والجماعة الكاريبية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، على ألا تدخر جهدا في المضي قدما نحو التوصل إلى حل يقوم على أساس الحوار والاحترام المطلق لاستقلال فنزويلا وسيادتها، فضلا عن انطباق مبادئ القانون الدولي، لا سيما مبدأ عدم التدخل.

وإذ نقرر الآن ضمان انطباق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن الأساس لشرعية أي من الحكومات تكمن في تأييد شعبها وأصواته، وأنه ليس لأي ضغوط أجنبية أن تحل

محل الممارسة السيادية لحق تقرير المصير، فلا يسع المرء إلا أن يكون مع الحرب أو ضدها.

ويحدونا الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بدوره ومسؤوليته بوصفه الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، وأن ينأى عن دعم أي مغامرات عسكرية. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصرف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن التدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأخرى، فضلا عن احترام مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير وتوطيد السلام، بوصفها ذات قيمة للبشرية جمعاء، ولقارتنا الأمريكية وللشعب الفنزويلي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد سكوكنك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة الثانية لمجلس الأمن (انظر S/PV.8452) لتناول مسألة شديدة الخطورة وذات تأثير بالغ على المنطقة. ولأجلها فقد دعى المجلس إلى الاضطلاع بدور أساسي في البحث عن سبل إيجاد حل لهذه الأزمة الإنسانية والسياسية الملحّة. ونعرب عن تقديرنا للإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. فهي لم تقدم موجزا عن الأحداث التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية فحسب، بل قدمت أيضا بالإضافة إلى تلك المعلومات لمحة مروعة عن الحالة الإنسانية المأساوية في فنزويلا.

وقد أشرنا في بياننا السابق بشأن هذا الموضوع في المجلس (انظر S/PV.8452) إلى أن شيلي تدعو إلى الديمقراطية بوصفها عنصرا أساسيا في سياستها الخارجية ونظاما سياسيا يشكل الإطار المناسب للاحترام الكامل لحقوق الإنسان. والسياق الأمثل لكفالة قيم التسامح والحوار وتكافؤ الفرص والممارسة الكاملة للحريات الأساسية هو ذلك الذي يسود فيه حكم القانون، حيث يتحقق الالتزام والتوازن بين سلطات الدولة وحيث تعمل المؤسسات العامة بروح من المسؤولية.

وللأسف، فقد شهدنا مرة أخرى خلال الأيام الأخيرة الأزمة الحادة التي تمر بها فنزويلا وتؤثر على مؤسساتها وأدت إلى تدهور الأحوال المعيشية إلى حد غير مقبول وعلى الحقوق غير القابلة للتصرف لمواطني البلد. ويحدث كل هذا في ظل حكومة استبدادية وقمعية.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت قبل يومين، شارك بلدي شيلي بقيادة الرئيس، السيد سيباستيان بينييرا، في الجهد التضامني الرامي إلى تعبئة المعونة الإنسانية التي تمس حاجة فنزويلا إليها، على النحو الذي أكدته الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو. ولكن لم يكن ممكنا توزيع المعونة من خلال ذلك الجهد التعاوني بسبب الآثار السلبية وردود الفعل العنيفة من جانب نظام مادورو.

وعليه، تكرر حكومة شيلي مرة أخرى وبأشد العبارات إدانتها القاطعة لأعمال العنف التي ترتكبها قوات الشرطة والقوات التابعة لنظام نيكولاس مادورو غير الشرعي في المناطق المتاخمة للحدود مع كولومبيا والبرازيل حيث بذلت المساعي لإيصال المساعدات الإنسانية سلميا، ولكن فقد الكثيرون حياتهم خلالها بينما أصيب آخرون كثيرون أيضا.

ونتشاطر الإدانة الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لأن أعمال العنف العشوائي هذه قد ألحقت الضرر بالمدنيين العزل الذين لا يسعون إلا للحصول على المعونة الإنسانية التي كان من المفترض تقديمها إليهم. وليس هناك أي مبرر أو تفسير على الإطلاق لهذا الانتهاك الصارخ وغير المقبول للحقوق الإنسانية لجميع الفنزويليين الذين حلت بهم الأزمة الاقتصادية بآثارها الاجتماعية والإنسانية والسياسية السالبة على البلد. ولذلك السبب، فإن على المجتمع الدولي أن يوليها ما تستحقه من عزم واهتمام.

وتجدد حكومة شيلي تأييدها الكامل لرئيس فنزويلا المؤقت، خوان غوايدو، وتعرب له أيضا عن خالص تعازيها للقتلى من الفنزويليين، فضلا عن تضامنها وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى.

ونؤيد أيضا انطلاق عملية الانتقال الديمقراطي في فنزويلا بغية إجراء انتخابات جديدة في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع الجهات السياسية الفاعلة وتوفر الضمانات والمعايير الدولية اللازمة لعملية بهذا القدر. وندعو إلى ضمان سيادة القانون والحقوق الأساسية للأشخاص والسلام الاجتماعي كي يتسنى تيسير الحكم الانتقالي.

وبما أن شيلي عضو في مجموعة ليما، فإنها تؤكد تأكيد قاطعا دعمها لإيجاد حل سياسي دبلوماسي وسلمي للأزمة التي تمر بها فنزويلا. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على أن شيلي لن تؤيد أية بدائل تتعارض مع القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، سنواصل العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى في المنطقة ومن خلال القنوات الدبلوماسية في حوار مستمر مع المجتمع الدولي لأجل التوصل إلى حل لهذه الأزمة التي طال أمدها في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد فرناندیس دي سوتو بالديرّاما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الثانية بشأن المسألة قيد النظر، التي لها أهمية قصوى لكولومبيا ولمنطقتي. كما نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

إن وجودنا في المجلس هو إعادة تأكيد للمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في بلدي – إيماننا بتعددية الأطراف للتمسك بقيم ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. ويجب ألا يكون هناك شك في ذلك. إن اجتماع مجموعة ليما الذي عُقد بالأمس في بوغوتا مثال ممتاز على صلاحية العمل المتعدد الأطراف. تعترف أكثر من ٥٠ دولة في العالم بالرئيس المؤقت خوان غوايدو وبالسلطة الشرعية للمجلس الوطني وتتفق على ضرورة استعادة الحرية والديمقراطية في فنزويلا.

إن الحالة الخطيرة في ذلك البلد الشقيق هي إحدى أشد الحالات في تاريخ أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهي تتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكساد اقتصادي شديد، وتضاؤل للفصل بين السلطات، وبأزمة إنسانية وهجرة لم يسبق لهما مثيل امتدت آثارها إلى خارج حدودها وأضرّت بكولومبيا. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أدى نقص الأغذية والنقص في الأدوية واللوازم الطبية إلى ترك ٣,٤ ملايين فنزويلي لديارهم. وبالمثل، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تضاعف في فنزويلا انتشار الجوع ما يقرب من ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ وعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وتشير التقديرات إلى أن ٣,٧ ملايين فنزويلي، من أولئك الذين ذكرتهم للتو، يعانون من نقص التغذية بين ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وتأتي هذه الإحصاءات من المنظمات التي ذكرتها للتو وهي ترد في تقارير صادمة صادرة إلى العالم.

وبالنظر إلى تزايد تدفق الهجرة من فنزويلا إلى بلدان المنطقة، أعلنت مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبناء على طلب من الحكومة الكولومبية واقتناعاً منهما بالحاجة العاجلة إلى تقديم المعونة الإنسانية للشعب الفنزويلي والمساعي الحميدة للأمين العام، عن تعيين السيد إدواردو ستاين بصفته الممثل الخاص للاجئين والمهاجرين الفنزويليين، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الناجمة عن النزوح الجماعي. وكما أشار وزير خارجية كولومبيا بالأمس:

”بدعم من مجموعة ليما، بذلت عدة بلدان جهوداً كبيرة لتيسير عمل قناة المساعدة الإنسانية وتوفير المساعدة الدولية الأساسية والتخفيف، ولو جزئياً، من الحالة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على الكثير من الفنزويليين“.

ومنذ الإعلان الأول لمجموعة ليما في آب/أغسطس ٢٠١٧ – وليس مؤخراً وحسب – أشارت المجموعة إلى الحاجة للمعونة الإنسانية وطلبت مراراً وتكراراً من النظام الديكتاتوري ألا يعيق دخول المساعدات الإنسانية وعبورها إلى الفنزويليين. تلك هي الحقائق. وكانت استجابة النظام غير الشرعي، الذي فرض طغيان الخوف والقمع والعنف كوسيلة للتخويف ونظّم تجمعات للمدنيين المسلّحين، معروفةً للجميع. وعلى الرغم من النداءات الملحّة للمجتمع الدولي، منعَ النظامُ الوصول إلى المساعدة المقدمة، حتى أنه بلغ حدّ حرق المعونة التي نجحت في عبور الحدود.

وفي حين حاول الآلاف من المواطنين الفنزويليين المتطوعين إيصال المعونة من أجل تحسين حياة أسرهم، احتفل الدكتاتور بلامبالاة بالعذاب والأسى واليأس الذي نزل بشعبه. وذلك أعاد ببساطة تكرار ما سبق أن كان واضحاً للجميع. لقد كفّت الديكتاتورية عن التفكير في شعبها منذ سنوات خلت وكانت أعمالها في نهاية الأسبوع ختاماً لهزيمتها المعنوية والدبلوماسية.

إنني أحمل معي بروتوكولات العملية التي جرت يوم السبت الماضي. وأدعو مجلس الأمن إلى النظر معنا في هذه المعلومات. وأودّ أن يغوص مجلس الأمن عميقاً في البروتوكولات التي تجسّد بوضوح ما جرى ساعة بساعة. كما يتوفر التقرير الإضافي الصادر عن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي ساعدت في العملية. وسيكون من السهل جداً كتابة رواية بشأن ما حدث يوم السبت الماضي. وكما قال أحد الكولومبيين البارزين: إذا كذبت وكذبت كثيراً، فلا بدّ لشيء من هذا أن يؤثّر. وأدعو أعضاء المجلس إلى النظر في البروتوكولات ومقارنتها بالمعلومات التي قدّمها السيد أرّياسا هنا اليوم.

كما أملك أيضاً صوراً يمكنني أن أمررها لكم هنا في مجلس الأمن، ولكنني لن أفعل ذلك احتراماً للزملاء الذين لم يتكلّموا بعد. إن الحقائق مفاجئة. وقد رآها العالم بأسره. ومن السهل جداً ليّ عنق الحقائق والتلاعب بها، ومن ضمنها ذكرى بوليفار، ولكن لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن كولومبيا تملك أيضاً معلومات عن الأحداث حال وقوعها لحظة بلحظة. ونحن على استعداد لتقديم تلك المعلومات وتبادلها مع مجلس الأمن بحيث يعرف الأعضاء أن ما قيل هو الحقيقة المطلقة والواقع.

لقد أظهر الجهد التنسيقي لمجموعة ليما النظام الاستغلالي الذي هو دكتاتورية في عزلة متزايدة نتيجة الأعمال المتعمّدة ضد الشعب الفنزويلي. وستستمر مجموعة ليما، بحضور الرئيس خوان غوايدو لاجتماعها، في تقديم المعونة الإنسانية بموافقته، انطلاقاً من مسؤولية المجتمع الدولي، باستخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية لدعم السكان المحتاجين، وتحقيق التحول الديمقراطي، والدعوة إلى انتخابات حرة، واستعادة النظام الدستوري وتحقيق إعادة الإعمار المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا.

وهذا الاعتقاد الراسخ موجود في الإعلان التاريخي الصادر في الجلسة الحادية عشرة لوزراء خارجية مجموعة ليما، الذي يبيّن أن الانتقال إلى الديمقراطية يجب أن يقوده الفنزويليون أنفسهم سلمياً، في إطار الدستور والقانون الدولي، مدعوماً بالوسائل السياسية والدبلوماسية، دون استخدام القوة. يعلم أعضاء مجموعة ليما ذلك جيداً والمجتمع الدولي يعلمه أيضاً. ومن المبادئ الأساسية أننا قررنا أن نتقاسم هذه التجربة لتعزيز الديمقراطية وإنقاذها لصالح الشعب الفنزويلي. وسنواصل في إطار المحافل المتعددة الأطراف، بطبيعة الحال، العمل لضمان اتخاذ القرارات والجزاءات ذات الصلة وتقديم الشكاوى في أعقاب أحداث ٢٣ شباط/فبراير.

لقد عانت كولومبيا من العنف. ونفهم جيداً معاناة شعبنا ونعمل دون كلل للتخفيف منها. لقد قدّم سفير روسيا بعض

الملاحظات المفاجئة حقاً لأننا نحرز تقدماً، بمساعدة المجلس ومختلف منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقد تعهّد رئيس كولومبيا أيضاً بالتزام حقيقي لتنفيذ اتفاقات السلام الموقعة والنهوض بها بهدف تحقيق الاستقرار.

وتدرك كولومبيا أن المشروعية وسيادة القانون والديمقراطية هي أشكال التعايش التي تكفل السلام ومستقبل المواطنين، وقد أكد رئيسها على ذلك. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يفشل في الاستجابة لمطالب الفنزويليين الذين يتطلعون إلى العيش في حرية ورفاه وديمقراطية.

وأود أن آخذ بضع دقائق أخرى، ولكن من الواضح أن الأحداث التي حدثت في بلدي تلزمني أن أفعل ذلك. وسأتناول اثنين أو ثلاثة جوانب.

إن التقرير الأولي الذي أشرت إليه يبين بوضوح أن أربع شاحنات قد وصلت ظهرا تحمل المعونة الإنسانية، كل شاحنة تقل حوالي ٥٠ شخصا. وقد بدأ الحرس الوطني البوليفاري على الفور في إطلاق الغاز المسيل للدموع باتجاه القافلة، وكان معظم المتضررين على الجانب الكولومبي، مما أدى إلى تراجع مؤقت. ولاحظت منظمة الدول الأمريكية مباشرة إصابة أكثر من ٣٠ شخصا، معظمهم من الكيانات المنظمة.

وفي الساعة ١٣/٤٥، شوهدت قافلة المعونة الأولى والثانية مشتعلة على الجانب الفنزويلي، دون التأكد من وقائع الحادث. وطوال اليوم، كانت أصوات الطلقات تسمع باستمرار على الجانب الفنزويلي، وفي مرحلة ما، أطلق الغاز المسيل للدموع وكريات، مما أدى إلى إصابة عدد غير معروف من الأشخاص، بالإضافة إلى ارتباك السكان وخوفهم.

ووصلت أربع شاحنات للمساعدات الإنسانية إلى جسر سيمون بوليفار الدولي وعلقت في المعبر. وقد بذلت عدة محاولات للدخول، إلا أن ذلك لم يكن ممكنا. وفي فترة ما بعد الظهر، نظرا لعودة المركبات وغلق الجسر، شن الفنزويليون معارضة قوية، حيث واصلوا منع تنفيذ هذا الأمر إلى حين نشر هذا التقرير.

وقد استجابت كولومبيا استجابة تامة لتلقي المعونة الإنسانية التي حصلت عليها. ومن السهل للغاية الادعاء بأنه يمكن كتابة رواية بشأن ما حدث في غضون تلك الأيام، ولكنني أوصي بأن يكتب السيد أرياثا هذه القصة، لأنها ليست سوى خيال – قصة خيالية تسعى إلى التلاعب بحقيقة ما حدث. ويمكن للجميع استخلاص استنتاجاتهم بشأن ما قيل هنا. وكولومبيا على استعداد لتشاطر المعلومات في هذا الصدد.

وفي ٢١ شباط/فبراير، ذكرت السيدة موغيريني أن ما يجري في فنزويلا هي أزمة متعددة الأبعاد تؤثر بشكل متزايد على الفنزويليين، وبطبيعة الحال، من واجب المجتمع الدولي، على النحو الذي أظهرته النظريات التقليدية طوال الوقت بشأن القانون الدولي الإنساني، الوفاء بواجبه وإظهار التضامن من خلال المساعدة على كفالة أن يتلقى الناس العناية والاهتمام على النحو الواجب.

وسأختتم ملاحظاتي بشأن تلك المذكرة. وأعتذر عن كوني عاطفيا، ولكن عند الدفاع عن المصالح المشروعة لكولومبيا والمنطقة يجب أن نكفل دائما منح التركيز المناسب حتى لا يكون هناك شك في الواقع وحسن النية الذي عمل بلدي من خلاله.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة لتناول الحالة المأساوية في فنزويلا، التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبقية المجتمع الدولي. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو.

تؤمن الأرجنتين بأن الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة في فنزويلا تتطلب اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومنسقة، وأن للمجلس دور هام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل الحيلولة دون استمرار تدهور الحالة وزيادة المعاناة الرهيبة لسكان فنزويلا. لقد تدهورت الأزمة في فنزويلا بمعدل مثير للقلق، على نحو ما توضحه الأحداث الأخيرة التي بدأت في ٢٣ شباط/فبراير على الحدود مع كولومبيا.

لقد استخدم نظام مادورو الديكتاتوري القوة لعرقلة المبادرة الإنسانية السلمية المتعددة الأطراف لتقديم الأغذية والأدوية للتخفيف من حدة الحالة التي وقع فيها الملايين من الفنزويليين. وقد قام بذلك من خلال خنق العنف غير المقبول للسكان المدنيين الأبرياء والعزل الذين كانوا يحاولون المساعدة في دخول هذه المساعدات وتوزيعها. وقد خلفت تلك الإجراءات المتعمدة التي اتخذها نظام مادورو، الذي انتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي، ما لا يقل عن أربعة قتلى ومئات الجرحى.

وتدين الأرجنتين بشدة أن نظام مادورو قد منع دخول المعونة الإنسانية إلى فنزويلا ويرفض بشدة الاعتراف مرة أخرى بالإجراءات القمعية والعنيفة التي يتخذها النظام ضد الشعب الفنزويلي. وفي ضوء التطورات الخطيرة والأحداث المؤسفة التي وقعت في ٢٣ شباط/فبراير، وعلى أساس أن العنف العشوائي ضد السكان المدنيين، والحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية يشكلان جريمتان من الجرائم ضد الإنسانية، فإن مجموعة ليما، التي تعد الأرجنتين عضوا فيها، قررت في ٢٥ شباط/فبراير أن تطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في تلك الأحداث، في إطار الدعوى التي رفعتها الأرجنتين وبلدان أخرى أمام المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ولكل هذه الأسباب، خلصت الأرجنتين وغيرها من بلدان مجموعة ليما إلى نتيجة مدوية وبالإجماع مفادها أن استمرار مادورو ونظامه غير الشرعي في السلطة يمثل تهديدا لم يسبق له مثيل للسلام والأمن في المنطقة برمتها.

وقد أنشأ هذا الوضع الخطير أزمة هجرة ولاجئين على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فقد أجبر أكثر من ٣ ملايين فنزويلي على التماس اللجوء في بلدان أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد استقبلت الأرجنتين ما يزيد عن ١٣ ٠٠٠ مهاجر ولاجئ فنزويلي، مع الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفنزويلي من خلال مختلف البعثات التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بذوي الخوذ البيض في الأرجنتين.

ولا يمكن أن تظل الأمم المتحدة غير مبالية إزاء الأزمة في فنزويلا، بالنظر إلى خطورتها وعمقها وآثارها المتعددة الجوانب. ونشير إلى أن مجموعة ليما، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، طلبت من الأمين العام الإسهام في حل هذه الأزمة الخطيرة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في فنزويلا. ونكرر ذلك النداء في هذه المناسبة.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١/٣٩ بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في فنزويلا، الذي قدمته الأرجنتين وبلدان أخرى، الذي يعرب عن بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد، ويحث حكومة فنزويلا على قبول المعونة الإنسانية للتخفيف من نقص الأغذية والأدوية. وفي هذا الصدد، قررت مجموعة ليما دعم تعيين خبير مستقل أو لجنة للتحقيق في الحالة في فنزويلا، بالإضافة إلى تكرار دعوتها الموجهة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات التي ترى أنها مناسبة للوفاء بولايتها.

وتجدد الأرجنتين دعمها لرئيس فنزويلا المؤقت، خوان غويدو، وتكرر التأكيد على دعمها للجهود التي يبذلها، بالاشتراك مع الجمعية الوطنية، للسماح بدخول الأغذية والأدوية

من أجل تخفيف المعاناة التي فرضتها سياسات نظام مادورو غير الشرعي على كامل سكان فنزويلا، وتحقيق إعادة الديمقراطية.

وتؤمن الأرجنتين بأن منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم من أجل فتح قناة إنسانية، ينبغي أن تسهم في تيسير الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في فنزويلا، دون استخدام القوة، بقيادة الفنزويليين أنفسهم من خلال انتخابات رئاسية حرة وديمقراطية وشفافة ومضمونة تماما في أقرب وقت ممكن.

بالنسبة لبلدي، ذلك هو السبيل الوحيد لحل الأزمة الخطيرة التي سيطرت على فنزويلا لفترة طويلة جدا. ولا يمكن إحلال سلام حقيقي ودائم من خلال القمع وعلى حساب الديمقراطية والحريات المدنية والسياسية. لذلك، ندعو إلى استعادة سيادة القانون على نحو عاجل والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في فنزويلا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوكي استرادا ماير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة الهامة في مرحلة حاسمة من تاريخ فنزويلا ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا.

مثلت الأحداث التي وقعت في ٢٣ شباط/فبراير تنبيها للمخاطر التي سيواجهها المجتمع الدولي – وبالأخص منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – إن لم يتم نزع فتيل الأزمة في فنزويلا بشكل عاجل. وأكدت أيضا من يقف إلى جانب الشعب الفنزويلي في نهاية المطاف. إن الإجراءات التي يتخذها النظام لمنع إيصال المعونات الإنسانية التي من شأنها أن تساعد في إطعام الجياع ومداواة المرضى لم تكن غير مقبولة فحسب من أي معايير إنسانية معقولة بل كانت قاسية بوحشية وتسببت في إزهاق أرواح بشرية، بما في ذلك أرواح السكان الأصليين الذين يعيشون على الحدود البرازيلية – الفنزويلية.

إن منطقتنا منطقة اخترنا فيها مسار الديمقراطية والتنمية. يشكل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية إلى جانب العديد من الصكوك دون الإقليمية بشأن الموضوع نفسه دليلا على قوة ذلك الالتزام. إننا ندرك تماما أن نظام نيكولاس مادورو الوحشي وغير الشرعي قد تحول تحولا مؤسفا عن أي رؤية لمستقبل حر ومزدهر لشعبه.

وكان من المناسب أن يعلن رئيس الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطيا، وهي السلطة الشرعية الوحيدة في فنزويلا، نفسه رئيسا مؤقتا للبلد. وقد تم ذلك في امتثال صارم للدستور الوطني لأن انتخابات مادورو المزورة خنقت صوت الفنزويليين واغتصبت السلطة في نهاية المطاف. ومنذ ذلك الحين، ندد عدد متزايد من أعضاء المجتمع الدولي – ٥٠ بلدا حتى اليوم – بعدم شرعية النظام واعترفوا بخوان غوايدو رئيسا شرعيا لفنزويلا حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وانضمت البرازيل إلى ذلك الاعتراف لأننا نأمل في أن نرى ازدهار فنزويلا الديمقراطية والمتقدمة في أعقاب هذه الأزمة التي طال أمدها.

وإدراكا لحالة متصاعدة على طول حدودنا، اجتمعت مجموعة ليما في بوغوتا أمس لإظهار تضامن نصف الكرة الغربي مع إخواننا وأخواتنا في فنزويلا وأيضا للمساعدة في تمهيد الطريق للانتقال الديمقراطي في البلد. إن مجموعة ليما لا تدعي أنها تتحدث باسم المنطقة برمتها، ولكن صوتنا يحمل تأثير مجموعة من الدول ما فتئت تتحمل منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ مسؤوليتها في إيجاد طريقة لمساعدة الفنزويليين في كفاحهم ضد السلطوية.

وكما ورد في بيان بوغوتا، فإننا ندين استخدام النظام الإجرامي للعنف والقوة العسكرية لمنع إيصال المساعدة الإنسانية، وكررنا مناشدة القوات المسلحة الفنزويلية الالتزام بالسلطة الشرعية للرئيس غوايدو. ونقلت مجموعة ليما إلى المحكمة الجنائية الدولية دعمها لطلب مقدم في أيلول/سبتمبر

الماضي بأن تنظر المحكمة الجنائية الدولية في الكارثة الإنسانية التي ارتكبها نظام مادورو ضد شعبه.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي في المقام الأول منطقة سلام. لم تخض البرازيل، أكبر بلدانها من حيث المساحة الإقليمية والسكان، حربا مع جيرانها منذ ١٥٠ عاماً مضت. وهذا ليس بالإنجاز الهين، ولا يتحقق بالصدفة. بل جاء نتاجا – أو بالأحرى نتيجة مباشرة – للخيار المحدد للدبلوماسية وتفضيل غير قابل للإلغاء للوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، على النحو الذي يناسب بمن ظلوا مخلصين للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، قررت مجموعة ليما، من خلال بيان بوغوتا، تشجيع مجلس حقوق الإنسان على ترشيح خبير مستقل أو لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في فنزويلا، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٩ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. كما طلبت مجموعة ليما إلى الأمين العام إشراك منظومة الأمم المتحدة في معالجة الحالة في فنزويلا.

والبرازيل تناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لم تعترف بعد بالرئيس خوان غوايدو، الانضمام إلى الجهود المبذولة لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في فنزويلا والاعتراف بالحكومة الشرعية للسيد غوايدو والمطالبة بوقف العنف الذي يمارسه النظام ضد شعبه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد هيرميدا كاستيّو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): ننوه بحضور شقيقنا خورخي أرياثا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم وشعب وحكومة جمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة على الإدارة الممتازة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

لقد أكدت حكومة نيكاراغوا وشعبها باستمرار – ونؤكد من جديد اليوم – التزامنا الكامل ومسؤوليتنا المطلقة للامتثال لصكوك الأمم المتحدة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وكذلك آلياتها وكل ما يمثل إمكانية وضرورة تجاوز الصراعات بشكل سلمي. ويعزز التزامنا التهديدات المشينة الناشئة عن التدخل في شؤون الدول، وكذلك عن أي ممارسة أو اقتراح أو خطاب يسعى إلى إحياء التاريخ العدواني لأمريكا اللاتينية، وذلك عن طريق الترهيب وعدم الاحترام واستخدام وسائل وتكنولوجيات المعلومات التي تسعى إلى تعزيز الكراهية والانقسام بين الشعوب والدول وبين الأشقاء في جميع أنحاء العالم.

تدعو نيكاراغوا جميع الحاضرين بشكل أخوي، ولا سيما حكومات وشعوب قارتنا الأمريكية للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجسد الحق في العيش والتعايش في سلام ووئام، ونبذ الخطابات والممارسات التي تؤذي كرامة الشعوب وقوة مؤسساتنا وقوانيننا وفي المقام الأول دستور كل دولة – ميثاق الحقوق الذي تدافع عنه كل دولة إذ تدافع عن شرفها وفخرها وحقوقها الوطنية.

وندعو البلدان الشقيقة الأخرى إلى احترام إرادة الشعوب. وندعوها إلى نبذ التهديدات والأعمال التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والمعاناة والموت للملايين بحرمانهم من السلام وحرمانهم من إمكانية العيش في أمن ورفاه. وندعوها إلى الكف عن العدوان والأعمال العدائية التي تسعى إلى إضعاف شعوبنا وتتسبب في فقرنا ومضايقتنا وإذلالنا بينما تدمر الاقتصادات وتعرض الكثير للبلاء والضعف والتبعية.

إن الدفع باتجاه الفوضى وعدم الاستقرار، والعنف، والشنق أو الخنق الاقتصادي، مع إطلاق التهديدات بالقتل والحرب يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان العالمية، ويؤدي إلى إبعاد البلدان والشعوب التي جرى تحديدها وتمييزها عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، مما

يزيد عدد الأشخاص والأسر الذين يعيشون في ظل الإقصاء والفقر وانعدام الأمن بالملايين.

وبروح الأخوة، ومع كل الاحترام الذي يدين به بعضنا لبعض كسكان رفاق لكوكبنا، فإننا مطالبون بالدفاع – بكل ما أوتينا من قوة – عن السلام والعلاقات القائمة على الاحترام، وحق كل بلد في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل أو تهديد أو إجراءات قسرية تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وجميع صكوك القانون الدولي.

لقد اخترنا طريق السلام لا الحرب. وفي مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في عام ٢٠١٤، أعلن رؤساء الدول والحكومات في قارتنا الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي أن إقليمنا برمته منطقة للسلام والعدالة والتنمية، ويجب علينا أن نحترم – ونضمن احترام – هذا الإعلان.

وفي هذه الفترة الحزينة والمؤسفة، التي يبدو أنها تكرر دورة تاريخية اعتقدنا أننا قد تجاوزناها، فإننا مطالبون بروح الأخوة أن ندافع عن السلام في كل مكان، وفي هذه اللحظة خاصة، في فنزويلا، وكذلك في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إننا نريد السلام والاتفاق والحوار بهدف تسوية جميع المشاكل والتناقضات أو النزاعات بحسن نية، حتى لا تعاني شعوبنا من ويلات الحرب وقسوتها في أي شكل من أشكالها، أو من الفقر الذي يسلب منا جميع حقوقنا.

إن نيكاراغوا ترحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمنظمات المدافعة عن القانون الدولي، ونحن ننهض بها من أجل تفادي المآسي الأخرى التي تكرر، كما قلنا، تاريخ الشقاق والرغبة الجامحة في السيطرة وإخضاع الشعوب ذات الكرامة. لقد تعلمنا – ويجب أن يكون لدينا علم الآن – بكيفية اختيار الحياة باحترام. وإننا بقوة هوياتنا التي لا تلين ولا تنكسر، نرفض أي شيء يسعى إلى تحطيم الروح الباسلة والنبيلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تنشد السلام بشدة.

وترحب نيكاراغوا بآلية مونتيفيديو التي أنشأتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي جمعت المكسيك وبوليفيا وأوروغواي وبلدان الجماعة الكاريبية، وتسعى إلى تعزيز التفاهم والاتفاق والاحترام والكرامة، من أجل تعزيز الحلول الأخوية والعادلة في فنزويلا.

إننا نحيي شعب البطل العظيم سيمون بوليفار، فضلا عن رئيسه، ورفيقنا نيكولاس مادورو، في فنزويلا. وبتأييدنا لفنزويلا، فإننا نؤيد جميع شعوب أمريكا التي تتخذها وطنا وحياة وحبا وأملا. إن الحرب لا تمنحنا شيئا؛ ونحن نود أن نعيش في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد غواتيمالا أن يتقدم بالشكر لرئاسة غينيا الاستوائية على عقد جلسة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن الحالة في فنزويلا.

إن جلسة اليوم تأتي في وقت مناسب جدا بسبب الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة، ولأنه بالأمس عُقد الاجتماع الحادي عشر لوزراء خارجية مجموعة ليما في بوغوتا، كولومبيا. وقد شارك في هذا الاجتماع، رئيس جمهورية غواتيمالا، السيد جيمي موراليس كابريرا، ووزيرة خارجيتنا، السيدة ساندرا إيريكا خوفيل بولانكو، مما يبين التزام بلدي باستعادة النظام الدستوري في فنزويلا. وقد أكدا مجددا دعمنا لرئيس فنزويلا المؤقت، السيد خوان غوايدو، وأهمية التخفيف في أقرب وقت ممكن من حدة الأزمة الإنسانية والأمنية التي يعاني منها الشعب الفنزويلي.

وكما سبق أن ذكر العديد من البلدان الأعضاء في مجموعة ليما اعتمد وزراء الخارجية لتلك البلدان إعلانا بالأمس يدعم

عملية الانتقال الديمقراطي والتعمير في فنزويلا، ويدين الإجراءات المتعمدة من جانب نظام نيكولاس مادورو، التي لم تأخذ في الاعتبار معاناة السكان أو النداءات الملحة من جانب المجتمع الدولي، ومنعت في ٢٣ شباط/فبراير، دخول الضروريات الأساسية والمساعدة الدولية جراء أعمال القمع العنيفة التي تسببت في وقوع العديد من الإصابات والوفيات على الحدود مع كولومبيا والبرازيل. ونعرب عن رفضنا للإجراءات العنيفة من جانب حكومة مادورو غير الشرعية، والتي زادت تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يشكل تحديا جسيما للملايين من الفنزويليين، فضلا عن البلدان المجاورة ومنطقتنا برمتها. ونحث على السماح بدخول المساعدة الإنسانية الدولية دون مزيد من العراقيل أو الإبطاء.

ونكرر تأكيد النداء العاجل من أجل الاستعادة الفورية للنظام الديمقراطي في فنزويلا عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، بدعوة من السلطات الشرعية، وفقا للمعايير الدولية، في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تجرى هذه الانتخابات مع توفير الضمانات الملائمة وبمشاركة جميع الزعماء السياسيين والمراقبين الدوليين، فضلا عن تعيين مجلس انتخابي وطني جديد.

إن إبقاء نيكولاس مادورو ونظامه غير الشرعي في السلطة يمثل تهديدا غير مسبوق للسلام والأمن والحرية والازدهار في المنطقة. ونعرب عن تأييدنا للرئيس المؤقت، السيد خوان غوايدو، في إطار جهوده الرامية إلى الدفاع عن دستور فنزويلا والامتثال له. لقد قدم الدعم له أكثر من ٥٠ بلدا في جميع أنحاء العالم، واعترفت تلك البلدان بالسلطة الدستورية للجمعية الوطنية وبالرئيس المؤقت غوايدو.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأي نظام ديمقراطي أن يحترم تماما الحقوق والحريات الأساسية لجميع مواطنيه، وهي الشروط اللازمة للبناء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لفنزويلا. وندعو الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى التصرف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سريع للأزمة في فنزويلا.

ومن المهم التأكيد على أنه بالنسبة لغواتيمالا، ينبغي أن يكون الانتقال إلى الديمقراطية على يد الفنزويليين أنفسهم، بالطرق السلمية وفي إطار دستورهم. ومن المهم التأكيد مجددا على أننا نرفض أي حل عسكري أو التهديد باستخدام القوة أو أي عمل استفزازي، يهدد السلام والأمن في منطقتنا. وستواصل غواتيمالا، بالتعاون مع البلدان التي تتألف منها مجموعة ليما، العمل من أجل الهدف المتمثل في تحقيق استعادة النظام الديمقراطي في فنزويلا، والسلام والأمن في ذلك البلد، واحترام حقوق الإنسان لجميع الفنزويليين، واستعادة الحياة الكريمة لهم، دون مواجهات وعن طريق الحوار.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أنتيغوا، وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد، وتوباغو، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، وسورينام، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا.

في البداية، أرحب بحضور معالي السيد خورخي آريازا مونتسيرات، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا تزال البلدان التي أتكلم باسمها تتابع بصورة وثيقة الحالة الراهنة غير السارة والمتقلبة بصورة متزايدة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومن دواعي القلق البالغ أننا نتابع أيضا الظروف المستقطبة للغاية المحيطة بفنزويلا، وكذلك الحالة المتدهورة في ذلك البلد. في خضم كل هذا، نشعر بالقلق البالغ إزاء محنة شعب فنزويلا وهي التي تدفعنا إلى ذلك الشعور.

إن البلدان التي أتكلم باسمها لا تنحاز إلى جانب أو آخر. وبدلا من ذلك، نختار المبدأ، وهو المبدأ الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة وإدراج المادة ٢ من الفرع ٤، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وقد انبثقت عن هذا المبدأ المادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية التي تعترف بالحرمة الإقليمية ومبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وسيادة القانون، وحرمة السيادة الوطنية، ومبادئ التسوية السلمية للمنازعات، والسعي إلى تحقيق السلام والحوار وإيجاد الحلول التوفيقية لضمان الحفاظ على كرامة الإنسان وقيمته.

هذه المبادئ تضرب في جذور تعددية الأطراف، بل الأساس الذي بنيت عليه الأمم المتحدة. واليوم نؤكد من جديد التزامنا بتلك المبادئ. ومن المهم جدا بالنسبة لنا أيضا الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي ومناطقها الأوسع بوصفها منطقة سلام. وما زلنا متمسكين بشدة برأينا ومفاده أن الخنق الاقتصادي والتدخل العسكري لا يتعارضان مع تلك المبادئ فحسب، بل يفاقمان أيضا المعاناة الكبيرة التي يتعرض لها بالفعل شعب فنزويلا.

نحن مقتنعون بأنه يجب أن يكون هناك حل سياسي من صنع الفنزويليين أنفسهم وزعمائهم وبملكية فنزويلية. نحن نؤيد وندعو إلى التوصل إلى سبيل للسلام، لا بالتهديدات وإنما بالحوار؛ ليس عن طريق تصعيد التوترات، بل عن طريق تهدئتها؛ ليس عن طريق تسجيل الأهداف، بل عن طريق الوساطة؛ ليس بفرض العقوبات الخانقة، بل باستعمال أدوات الدبلوماسية.

إن الذين يرغبون منا في إحلال السلام في فنزويلا ويريدون ازدهار شعبها، يجب أن يشجعوا بفعالية الحوار كي يجلس الجانبان ويتحدثان ويستمعان حتى يمكن إيجاد أرضية مشتركة تمكنهما من المضي قدما على أساسها. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف الواسع النطاق، عرض رؤساء حكوماتنا مساعيهم الحميدة لتيسير الحوار بين جميع الأطراف بغية إيجاد حل سلمي للمأزق الذي تتزايد حلقاته ضيقا.

تدعم بلداننا وتؤيد بالكامل آلية مونتفيديو التي تضم أربعة عناصر رئيسية. الأول، مرحلة الحوارالذي يهيئ الظروف التي تتيح الاتصال المباشر بين الجهات الفاعلة المعنية بالبيئة الأمنية. والثاني، مرحلة المفاوضات التي توفر عرضا استراتيجيا لنتائج الحوار وفرصا لتليين المواقف، وإيجاد أرضية مشتركة، وتحديد الاتفاق المحتمل. والثالث، الالتزامات المرحلية، التي تعزز بناء الاتفاقات والاشتراك فيها استنادا إلى نتائج مرحلة المفاوضات. وأخيرا، هناك مرحلة التنفيذ، التي ستشهد تجسيدا للالتزامات المتعهد بها في مرحلة الالتزامات، مع مصاحبة دولية.

من أجل تحقيق هذه الغاية، تم تحديد أربعة مواطنين مرموقين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهم من ذوي الخبرة والكفاءة الدولية. سيعملون بصفة وسطاء أمناء ويساعدون في تفعيل آلية مونتفيديو عن طريق دعم المحاولات الرامية إلى جلب الأطراف المتنازعة إلى مائدة الحوار والدبلوماسية. ونحث جميع الأطراف، داخل فنزويلا وخارجها، على إعطاء الآلية الوقت والمجال اللازمين لها للعمل لصالح رفاه شعب ذلك البلد.

إن الأمم المتحدة، ومن تجربة التاريخ الأليمة، القديم والحديث منه على حد سواء، تعرف الثمن الباهظ والمروع للتدخل العسكري وما تجره الحرب من ويلات. وقد علمنا التاريخ القديم والحديث أيضا أن السلام والازدهار غير قابلين للتجزئة. لقد عانى شعب فنزويلا بالفعل بما فيه الكفاية. إنه يستحق العيش في سلام. إنه يستحق مستقبلا يوفر له الرخاء. ونحث جميع الأطراف، مهما كانت الصعوبات والتعقيدات، على الدخول في حوار بناء، والعمل معا لتشييد الطريق المفضي إلى السلام في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، نود أن نشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها الإعلامية.

تتابع حكومة سورينام بقلق متزايد الحالة المتعلقة بجمهورية فنزويلا البوليفارية. وتفيد التقارير بأن جهود المعونة الإنسانية

تبذل بقوة على الحدود الفنزويلية، بينما يبدو أن الاستقرار والهدوء في ذلك البلد، لا يزالان يبعثان على الانزعاج بصفة خاصة لأن هذه الأعمال تقوض مبادئ الاستقلال والنزاهة والحياد والموافقة التي ينبغي أن تحكم جميع العمليات الإنسانية.

تعيد سورينام تأكيد التزامها القوي بمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في دستورنا. لذلك تشجب سورينام جميع أعمال العدوان التي تنتهك تلك المبادئ.

بالنظر إلى ضرورة توجيه الاهتمام الدولي أولا وقبل كل شيء إلى الشعب الفنزويلي، فإن وفد بلدي يرفض تسييس المعونة الإنسانية المقدمة من دون موافقة الحكومة الشرعية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

تكرر سورينام دعوتها إلى إجراء حوار هادف وشامل، من قبيل آلية مونتفيديو، باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الداخلي الذي نشب في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية المشاركة في هذا الحوار من أجل تأمين منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحفاظ عليها بوصفها منطقة يسودها السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد أريولا راميريز (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يصادف اليوم مرور ٣٠ يوما بالضبط منذ أن انعقدت الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8452)، وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا نجتمع هنا مرة أخرى في مجلس الأمن. والجواب واضح وهو أن استمرار السلطة في يد نيكولاس مادورو ونظامه غير الشرعي أفرزت أزمة إنسانية تشكل تهديدا غير مسبوق لأمن وسلام وحرية ورخاء شعب فنزويلا، وتؤثر على المنطقة برمتها.

نود أن نعرب مرة أخرى في هذه المناسبة عن قلقنا إزاء تدهور الحالة السياسية والاجتماعية والإنسانية في فنزويلا، فضلا عن الانهيار المنهجي لسيادة القانون والديمقراطية، والحريات الأساسية لمواطني فنزويلا.

في ٢٣ شباط/فبراير، لاحظنا الأعمال الإجرامية لنظام نيكولاس مادورو غير الشرعي، الذي منع دخول المعونة الإنسانية الدولية رغم صيحات ومعاناة شعب فنزويلا، ونداء المجتمع الدولي. إننا نرفض وندين تلك الأعمال القمعية العنيفة التي خلفت العديد من القتلى والجرحى، وبالتالي زادت من الخطر على حياة وسلامة وكرامة أبناء شعب فنزويلا، الذين هم ضحية اضطهاد قاس ولا يرحم.

نطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تنظر في الالتماس الذي قدمته مجموعة من البلدان، بما فيها باراغواي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، تطلب فيه إلى المحكمة أن تنظر في الأزمة الإنسانية الخطيرة في فنزويلا، وفي العنف الإجرامي لنظام مادورو ضد المدنيين، والحرمان من الحصول على المساعدة الدولية، وهي جريمة ضد الإنسانية.

إن وجود الرئيس ماريو عبده بينيتيز في مدينة كيوكوتا الكولومبية، التي تقع على حدود فنزويلا، إنما هو تعبير عن التزام باراغواي الراسخ تجاه شعب فنزويلا الشقيق وتضامنه معه في صون القيم والمبادئ الأخلاقية والأدبية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحريات العامة.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أنتيغوا، وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد، وتوباغو، وسانت فنسنت، وجزر غرينادين، وسورينام، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا.

في البداية، أرحب بحضور معالي السيد خورخي آريازا مونتسيرات، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا تزال البلدان التي أتكلم باسمها تتابع بصورة وثيقة الحالة الراهنة غير السارة والمتقلبة بصورة متزايدة في جمهورية فنزويلا

البوليفارية. ومن دواعي القلق البالغ أننا نتابع أيضا الظروف المستقطبة للغاية المحيطة بفنزويلا، وكذلك الحالة المتدهورة في ذلك البلد. في خضم كل هذا، نشعر بالقلق البالغ إزاء محنة شعب فنزويلا وهي التي تدفعنا إلى ذلك الشعور.

إن البلدان التي أتكلم باسمها لا تنحاز إلى جانب أو آخر. وبدلا من ذلك، نختار المبدأ، وهو المبدأ الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة وإدراج المادة، ٢ من الفرع ٤، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وقد انبثقت عن هذا المبدأ المادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية التي تعترف بالحرمة الإقليمية ومبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وسيادة القانون، وحرمة السيادة الوطنية، ومبادئ التسوية السلمية للمنازعات، والسعي إلى تحقيق السلام والحوار وإيجاد الحلول التوفيقية لضمان الحفاظ على كرامة الإنسان وقيمته.

هذه المبادئ تضرب في جذور تعددية الأطراف، بل الأساس الذي بنيت عليه الأمم المتحدة. واليوم نؤكد من جديد التزامنا بتلك المبادئ. ومن المهم جدا بالنسبة لنا أيضا الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي ومناطقها الأوسع بوصفها منطقة سلام. وما زلنا متمسكين بشدة برأينا ومفاده أن الخنق الاقتصادي والتدخل العسكري لا يتعارضان مع تلك المبادئ فحسب، بل يفاقمان أيضا المعاناة الكبيرة التي يتعرض لها بالفعل شعب فنزويلا.

نحن مقتنعون بأنه يجب أن يكون هناك حل سياسي من صنع الفنزويليين أنفسهم وزعمائهم وبملكية فنزويلية. نحن نؤيد وندعو إلى التوصل إلى سبيل للسلام، لا بالتهديدات وإنما بالحوار؛ ليس عن طريق تصعيد التوترات، بل عن طريق تهدئتها؛ ليس عن طريق تسجيل الأهداف، بل عن طريق الوساطة؛ ليس بفرض العقوبات الخانقة، بل باستعمال أدوات الدبلوماسية.

إن الذين يرغبون منا في إحلال السلام في فنزويلا ويريدون ازدهار شعبها، يجب أن يشجعوا بفعالية الحوار كي يجلس الجانبان ويتحدثان ويستمعان حتى يمكن إيجاد أرضية مشتركة تمكنهما من المضي قدما على أساسها. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف الواسع النطاق، عرض رؤساء حكوماتنا مساعيهم الحميدة لتيسير الحوار بين جميع الأطراف بغية إيجاد حل سلمي للمأزق الذي تتزايد حلقاته ضيقا.

تدعم بلداننا وتؤيد بالكامل آلية مونتفيديو التي تضم أربعة عناصر رئيسية. الأول، مرحلة الحوارالذي يهيئ الظروف التي تتيح الاتصال المباشر بين الجهات الفاعلة المعنية بالبيئة الأمنية. والثاني، مرحلة المفاوضات التي توفر عرضا استراتيجيا لنتائج الحوار وفرصا لتليين المواقف، وإيجاد أرضية مشتركة، وتحديد الاتفاق المحتمل. والثالث، الالتزامات المرحلية، التي تعزز بناء الاتفاقات والاشتراك فيها استنادا إلى نتائج مرحلة المفاوضات. وأخيرا، هناك مرحلة التنفيذ، التي ستشهد تجسيدا للالتزامات المتعهد بها في مرحلة الالتزامات، مع مصاحبة دولية.

من أجل تحقيق هذه الغاية، تم تحديد أربعة مواطنين مرموقين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهم من ذوي الخبرة والكفاءة الدولية. سيعملون بصفة وسطاء أمناء ويساعدون في تفعيل آلية مونتفيديو عن طريق دعم المحاولات الرامية إلى جلب الأطراف المتنازعة إلى مائدة الحوار والدبلوماسية. ونحث جميع الأطراف، داخل فنزويلا وخارجها، على إعطاء الآلية الوقت والمجال اللازمين لها للعمل لصالح رفاه شعب ذلك البلد.

إن الأمم المتحدة، ومن تجربة التاريخ الأليمة، القديم والحديث منه على حد سواء، تعرف الثمن الباهظ والمروع للتدخل العسكري وما تجره الحرب من ويلات. وقد علمنا التاريخ القديم والحديث أيضا أن السلام والازدهار غير قابلين للتجزئة. لقد عانى شعب فنزويلا بالفعل بما فيه الكفاية. إنه يستحق العيش في سلام. إنه يستحق مستقبلا يوفر له الرخاء. ونحث جميع الأطراف، مهما كانت الصعوبات والتعقيدات، على الدخول في حوار بناء، والعمل معا لتشييد الطريق المفضي إلى السلام في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، نود أن نشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها الإعلامية.

تتابع حكومة سورينام بقلق متزايد الحالة المتعلقة بجمهورية فنزويلا البوليفارية. وتفيد التقارير بأن جهود المعونة الإنسانية تبذل بقوة على الحدود الفنزويلية، بينما يبدو أن الاستقرار والهدوء في ذلك البلد، لا يزالان يبعثان على الانزعاج بصفة خاصة لأن هذه الأعمال تقوض مبادئ الاستقلال والنزاهة والحياد والموافقة التي ينبغي أن تحكم جميع العمليات الإنسانية.

تعيد سورينام تأكيد التزامها القوي بمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في دستورنا. لذلك تشجب سورينام جميع أعمال العدوان التي تنتهك تلك المبادئ.

بالنظر إلى ضرورة توجيه الاهتمام الدولي أولا وقبل كل شيء إلى الشعب الفنزويلي، فإن وفد بلدي يرفض تسييس المعونة الإنسانية المقدمة من دون موافقة الحكومة الشرعية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

تكرر سورينام دعوتها إلى إجراء حوار هادف وشامل، من قبيل آلية مونتفيديو، باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الداخلي الذي نشب في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ونناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية المشاركة في هذا الحوار من أجل تأمين منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحفاظ عليها بوصفها منطقة يسودها السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد أريولا راميريز (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يصادف اليوم مرور ٣٠ يوما بالضبط منذ أن انعقدت الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8452)، وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا نجتمع هنا مرة أخرى في مجلس الأمن. والجواب واضح وهو أن استمرار السلطة في يد نيكولاس مادورو ونظامه غير الشرعي أفرزت أزمة إنسانية تشكل تهديدا غير مسبوق لأمن وسلام وحرية ورخاء شعب فنزويلا، وتؤثر على المنطقة برمتها.

نود أن نعرب مرة أخرى في هذه المناسبة عن قلقنا إزاء تدهور الحالة السياسية والاجتماعية والإنسانية في فنزويلا، فضلا عن الانهيار المنهجي لسيادة القانون والديمقراطية، والحريات الأساسية لمواطني فنزويلا.

في ٢٣ شباط/فبراير، لاحظنا الأعمال الإجرامية لنظام نيكولاس مادورو غير الشرعي، الذي منع دخول المعونة الإنسانية الدولية رغم صيحات ومعاناة شعب فنزويلا، ونداء المجتمع الدولي. إننا نرفض وندين تلك الأعمال القمعية العنيفة التي خلفت العديد من القتلى والجرحى، وبالتالي زادت من الخطر على حياة وسلامة وكرامة أبناء شعب فنزويلا، الذين هم ضحية اضطهاد قاس ولا يرحم.

نطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تنظر في الالتماس الذي قدمته مجموعة من البلدان، بما فيها باراغواي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، تطلب فيه إلى المحكمة أن تنظر في الأزمة الإنسانية الخطيرة في فنزويلا، وفي العنف الإجرامي لنظام مادورو ضد المدنيين، والحرمان من الحصول على المساعدة الدولية، وهي جريمة ضد الإنسانية.

إن وجود الرئيس ماريو عبده بينيتيز في مدينة كيوكوتا الكولومبية، التي تقع على حدود فنزويلا، إنما هو تعبير عن التزام باراغواي الراسخ تجاه شعب فنزويلا الشقيق وتضامنه معه في صون القيم والمبادئ الأخلاقية والأدبية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحريات العامة.

ونذكر بأن باراغواي هي أول بلد قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام غير الشرعي لنيكولاس مادورو. وفي هذا

الصدد، نؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل لمجلس الأمن، واعترافنا بالمجلس الوطني المنتخب بصورة شرعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبالسيد خوان غايدو، رئيسا مؤقتا للجمهورية فنزويلا البوليفارية. وبالمثل، فإننا نؤيد بحزم الاتفاق لتعزيز خطة الإنقاذ الوطنية التي اعتمدها المجلس الوطني في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. كذلك، نؤكد مجددا على أن وجوب أن يتولى الفنزويليون أنفسهم وبصورة سلمية عملية الانتقال الديمقراطي وإعادة الإعمار المؤسسي الاقتصادي والاجتماعي في فنزويلا، ووفقا للدستور الوطني واحترام القانون الدولي وبدعم من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، مع تجنب استخدام القوة والعنف. ويجب أن يكون أبناء الشعب الفنزويلي هم فُرَقَاء تحريرهم. بالإضافة إلى ذلك، نشجع على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية.

وأخيرا، نقدم تحية خاصة للشعب الفنزويلي الشقيق والشجاع باسم حكومة باراغواي وشعبها، الذين يؤيدونهم ويشجعونهم، ويأملون أن تجدد هذه العملية الأمثلة التي سطرتها لنا فنزويلا في الماضي كمنارة للديمقراطية تسترشد بها أمريكا اللاتينية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية المفصلة. أرحب كذلك بحضور وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد خورخي أرياثا.

تتابع أوروغواي ببالغ القلق تزايد التوترات في جمهورية فنزويلا البوليفارية والحوادث المؤسفة التي تم الإبلاغ عنها في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، الأمر الذي أدى إلى خسائر في الأرواح وجرح العشرات. ونعتقد أنه، الآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تدعو إلى الحذر وضبط النفس، التي يجب أن تسترشد بها أعمالنا، وذلك للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة في الوقت الذي كان فيه المبادرات الجارية التي تسعى إلى الجمع بين الطرفين من أجل التوصل إلى تفاهم تهدف إلى التوصل إلى الحل السلمي والديمقراطي للأزمة الراهنة.

وتساعد آلية مونتيفيديو وفريق الاتصال الدولي على البحث عن حل سلمي وتفاوضي للنزاع. وتدعو آلية مونتيفيديو إلى إنشاء قنوات حوار توفر الظروف اللازمة للاتصال المباشر والتفاوض فيما بين أصحاب المصلحة. وكذلك اقترح فريق الاتصال الدولي حلا سياسيا سلميا ديمقراطيا يتولى زمامه الفنزويليون. وعقدت آلية مونتيفيديو وفريق الاتصال اجتماعات بمونتيفيديو في ٧ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، نشجع استكشاف هذين المسارين وإيجاد مسارات أخرى تفضي إلى التفاهم، مع عدم ادخار أي جهد يرمي إلى المضي قدما في البحث عن حل يعزز استقرار الشعب الفنزويلي ورفاهه واستعادة السلام.

تؤكد أوروغواي مجددا موقفها المتمثل في أنه لا يمكن إيجاد حل للحالة التي تشهدها فنزويلا إلا بأن يتوصل إليه الفنزويليون أنفسهم بحرية. إن بيئة يسودها الحوار والمفاوضات، مثل التي ندعو إليها ستفضي بطبيعة الحال إلى إجراء انتخابات حرة وموثوقة مع رقابة دولية يعول عليها. وسيكون ذلك أفضل وسيلة لدرء النطاق المحتمل لحمام الدم الذي نريد جميعا تفاديه. وسيواصل بلدي بذل كل جهد ممكن في حدود إمكانياته لتشجيع الحوار والتفاهم، بما في ذلك فيما يتعلق بالشروط اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية إلى الأراضي الفنزويلية من أجل التخفيف من حدة الحالة التي تؤثر على سكان البلد. ونعتقد أنه يجب تقديم هذه المعونة بتقيد صارم بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل أوروغواي الالتزام الصارم بنفس المبادئ التي كانت تلتزم بها دائما فيما يتعلق بسلوكها الدولي، أي الاحترام الكامل للقانون الدولي، والتسوية السلمية للمنازعات، والمساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل واحترام حقوق الإنسان.

إن أوروغواي، بوصفها بلدا ديمقراطيا ومسالما جدا، ستختار دائما الحوار والعمل المتضافر وستبذل أقصى جهودها لإيجاد حل سلمي وقابل للتفاوض لهذه الأزمة. في البيان الذي أدلى به بالأمس وزير خارجية أوروغواي، السيد رودولفو نين نوفوا، في الجلسة الافتتاحية للدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، أكد على أن

”أوروغواي ليست على استعداد للإسهام في زيادة التوتر والاستقطاب فيما يتعلق بالمواقف، نظرا للخطر الكبير جدا المتمثل في مواجهة عسكرية ومدنية، بما في ذلك التدخل الأجنبي الذي نرفض بأشد العبارات“.

ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على خفض حدة التوترات، وتجديد الحوار والمفاوضات التي تتيح المجال أمام استعادة الاستقرار والسلام لجميع الفنزويليين دون استثناء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد بينوي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بسعادة السيد خورخي أرياثا مونتسيرات، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية،، وأن أعرب له عن تضامننا مع الشعب والحكومة المنتخبة حسب الأصول في جمهورية فنزويلا البوليفارية، خلال هذه الفترة الصعبة.

تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم بلدان الجماعة الكاريبية المذكورة.

لقد مر شهر واحد بالضبط منذ أن اجتمعنا في مجلس الأمن وتلقينا إحاطة إعلامية عن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام (انظر S/PV.8452). وفي تلك المناسبة، أعربت سانت فنسنت وجزر غرينادين عن قلقها إزاء الأحداث المزعجة التي تتكشف في فنزويلا، وكررت النداء من أجل التقيد بالمبادئ الأساسية للاحترام السيادة، وسيادة القانون، وعدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في للدول الأخرى واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا اليوم، نؤكد التزامنا الثابت بالتمسك بتلك المبادئ الأساسية وضمان استمرار سريان جميع أحكام القانون الدولي، التي تشكل معا جوهر تعددية الأطراف.

وخلال الفترة الزمنية الفاصلة بين جلسة المجلس السابقة لمعالجة الحالة في فنزويلا وجلسة اليوم، شهدنا زيادة في التوتر في منطقتنا، ناجمة في المقام الأول عن التدابير الأحادية الجانب والقسرية من بلدان ثالثة. ومما لا شك فيه أن الخنق الاقتصادي والتدخل العسكري لا يؤديان سوى إلى عواقب إنسانية وخيمة تتجاهل بشكل صارخ مبادئ الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء التي تؤيدها تقليديا.

ولا يمكننا التضحية قبل الأوان بآلية مونتيفيديو بحثا عن حل سريع للنزعة العسكرية أو الإجراءات الأحادية الجانب غير المدروسة.

وتظل سانت فنسنت وجزر غرينادين متفائلة بحذر إزاء إمكانية أن تكون آلية مونتيفيديو بمثابة حافز لإيجاد حل سياسي لفنزويلا، يصوغه الفنزويليون لجميع الفنزويليين، بمجرد منحهم بعض الوقت وتوفير المكان لهم.

وستكشف محفوظات المنظمة أن القائمين على صياغة القرارات المُفخّمة، لا سيما في المجلس، هم أنفسهم غالبا الذين يتجاهلون نص وروح تلك الوثائق قبل أن يجف مدادها، وذلك في إطار سعيهم الحثيث لإيجاد حلول عسكرية لكل نزاع. وبوصفها دولة صغيرة محبة للسلام يقطنها عدد قليل من السكان وذات حدود مفتوحة وليس لديها جيش دائم، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدين بوجودها السلمي المستمر بوصفها دولة

مستقلة وذات سيادة إلى مجموعة قواعد القانون الدولي الصارمة والمقبولة عالميا، والتي تشمل ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، لا يمكننا أن نقف متفرجين، ولن نفعل ذلك، بينما تتلاعب دول أكبر وأقوى بقواعد القانون الدولي أو بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتنتهكها.

وكما هو الحال دائما، تعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الحوار القائم على الاحترام المتبادل والالتزام بالقانون الدولي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتقدم، مهما كان هذا الطريق صعبا. وعلى مر السنين، تحلت صديقتنا العزيزة، الولايات المتحدة الأمريكية، بضبط النفس على نحو جدير بالثناء إلى جانب الصبر والقيادة العالمية والإيمان بالدبلوماسية، وهو ما يتجسد في سعيها الحثيث الحالي الجدير بالإعجاب لإجراء حوار في القمة الثنائية الثانية مع كوريا الشمالية. ونعتقد أنه ينبغي اتباع نهج الحوار البناء ذاته مع فنزويلا لحماية منطقتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة سلام، وبشكل أكثر تحديدا، لضمان رفاه جميع الفنزويليين. ولا يمكننا ببساطة ولا يجب علينا أن نستبعد الحوار في منظمتنا الرئيسية المكرسة للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إن شعب فنزويلا لم يهدد أحدا، ولن تجبر أي جزاءات أو آثارها الجانبية الوخيمة شعب فنزويلا البطل على التخلي عن سيادته أو عن حقه في تقرير مصيره بحرية من دون تدخل أجنبي، حتى عبر الفواصل الأيديولوجية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم سيدي، على دعوة كندا للانضمام إلى مناقشة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الممتازة والمتزنة.

(تكلم بالفرنسية)

ترحب كندا بفرصة مناقشة مسألة فنزويلا في مجلس الأمن. ومنذ أن اجتمعنا آخر مرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8452) تدهورت الحالة في فنزويلا وترتب عن ذلك عواقب وخيمة. وفي ٢٣ شباط/فبراير، استخدمت عناصر النظام القوة الفتاكة ضد شعبها بدلاً من السماح بإيصال المساعدات المقدمة من البلدان المجاورة. وتعرب كندا عن أحر تعازيها لأسر الضحايا، ونكرر دعوتنا، كما فعل الكثيرون اليوم، إلى التحقيق في تلك الأحداث وتقديم الجناة إلى العدالة.

لا يزال نظام نيكولاس مادورو يعوق وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى الأشخاص الضعفاء في فنزويلا. ويجب ألا يكون هناك أدنى شك في أن فنزويلا تخضع لسيطرة نظام ديكتاتوري، يفضل أن يرى شعبه يتضور جوعا على أن يتخلى عن السلطة قيد أنملة. وللفرار من هذه الظروف المزرية، غادر أكثر من ٣,٤ مليون شخص فنزويلا منذ عام ٢٠١٥، ووفرت لهم البلدان المجاورة بسخاء الملجأ والدعم.

وفي ٤ شباط/فبراير، خلال الاجتماع الوزاري العاشر لمجموعة ليما، أعلنت كندا عن تبرعها بحوالي ٥٣ مليون دولار في صورة مساعدات في مجالي التنمية وتحقيق الاستقرار وفي المجال الإنساني لمساعدة المتضررين من الأزمة في فنزويلا، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون والمجتمعات المضيفة. ولكن ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، من الواضح أن للأزمة المتفاقمة في فنزويلا تأثيرا متزايدا على الاستقرار والأمن الإقليميين.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد اجتمعت مجموعة ليما، بما فيها كندا والآن بمشاركة كاملة من الحكومة الفنزويلية المؤقتة، أمس في بوغوتا، حيث أكدنا أن استمرار نيكولاس مادورو ونظامه غير الشرعي في السلطة يمثل تهديدًا غير مسبوق للأمن والسلام والحرية والازدهار في جميع أنحاء المنطقة. كما كررنا التزامنا بتحقيق انتقال ديمقراطي

وسلمي، على أساس الدستور الفنزويلي، وعبرنا عن رفضنا لمطالبة نظام مادورو غير الشرعية بالبقاء في السلطة.

فلنكن واضحين، لقد كانت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في شهر أيار/مايو ٢٠١٨ بوضوح، وأكر، بوضوح، مزورة. وعندما تصدر أحكام بالسجن بحق زعماء المعارضة أو يُوضعون تحت الإقامة الجبرية أو يُجبرون على العيش في المنفى وعندما لا تتمكن وسائل الإعلام من تقديم تقاريرها بحرية، فإنها ليست انتخابات حرة أو نزيهة أو مشروعة. إنها مهزلة حزينة؛ إنه غش. وحتى خلال فترة ولايته الأصلية، كان لنيكولاس مادورو سجل حافل بالقمع والفساد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي انتهكت الحقوق الدستورية للمواطنين الفنزويليين وشوهت مؤسساتهم الديمقراطية. وشملت هجمات النظام على الديمقراطية إنشاء الجمعية التأسيسية الوطنية، التي أنشئت لاغتصاب سلطات الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطيا بسبب وجود أغلبية المعارضة في تلك الهيئة.

ومن الواضح أن نظام مادورو ليس لديه الأهلية لحكم فنزويلا. لقد اعترفنا مع أكثر من ٥٠ بلدا ديمقراطيا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك معظم بلدان الأمريكتين، بأن خوان غوايدو هو الرئيس المؤقت الشرعي لفنزويلا. ويستند هذا الاعتراف بقوة إلى دستور فنزويلا نفسه.

ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، أعلنت الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطياً أن نيكولاس مادورو اغتصب الرئاسة. ووفقا للمادة ٢٣٣ من الدستور الفنزويلي، في غياب رئيس شرعي، يتولى خوان غوايدو، بصفته رئيس الجمعية الوطنية، مهام الرئيس المؤقت. وتدعم مجموعة ليما برنامجه الذي يتضمن الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن من أجل استعادة الديمقراطية الدستورية في فنزويلا.

دعونا نُذكر بأن الحكم المتعلق بالديمقراطية في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، الذي وقعه الرئيس آنذاك تشافيس في مدينة كيبيك في عام ٢٠٠١، يرفض بوضوح أي تغيير غير دستوري أو تعطيل للنظام الديمقراطي. وبهذه الروح، نكرر دعوتنا لنظام مادورو للتنازل عن السلطة على الفور. لقد خرج عشرات الآلاف من الفنزويليين إلى الشوارع في الأسابيع الأخيرة مطالبين بتغيير حقيقي. وأوضحت مجموعة ليما دعمها للانتقال السلمي والديمقراطي في فنزويلا، وهو انتقال يجري بالفعل، استنادا إلى الدستور الفنزويلي، ورفضها لاستخدام القوة.

وندعو جميع الدول الأعضاء التي تتواصل مع نظام مادورو إلى حثه على وضع حد للعنف. ويجب ألا يُقابل المحتجون السلميون الذين يبحثون عن الطعام والأدوية بالغاز المسيل للدموع والرصاص. وحتى يتحقق ذلك، فإن كندا تقف بجانب شعب فنزويلا في كفاحه السلمي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه هي المبادئ التي أعربنا عنها في إعلان أوتاوا بشأن فنزويلا، ونشجع جميع الحاضرين على تأييد تلك الوثيقة لإظهار التزامهم المشترك.

وسنواصل بذل جهودنا بالتعاون مع شركائنا في مجموعة ليما ومن خلال منظومة الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى المتعددة الأطراف. وتدعو كندا جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم الشعب الفنزويلي كذلك، في سعيه لتحرير بلده من ديكتاتورية مادورو.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بليز.

السيدة يانغ (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن للاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن آخر التطورات في جمهورية فنزويلا البوليفارية. كما تشكر بليز وزير خارجية فنزويلا على مشاركته في هذه الإحاطة الإعلامية وعلى ما قدمه من مساعدة لتحقيق التوازن في المناقشة.

ترغب بليز، بصفتها بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعضوا في الجماعة الكاريبية، فضلا عن جماعة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أن يضمن المجتمع الدولي أن يظل السلام الخيار الوحيد للشعب الفنزويلي.

لقد أعلن قادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قبل أقل من خمس سنوات – في عام ٢٠١٤، في مؤتمر القمة الثاني للجماعة – منطقتنا منطقة سلام، استنادا إلى احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشير إلى أن القادة تعهدوا، في ذلك الإعلان، بالالتزام الدائم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية بهدف القضاء على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في منطقتنا إلى الأبد، وأعادوا التأكيد على التزامهم القوي، أولا، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وبمبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وثانيا، بتعزيز التعاون والعلاقات الودية فيما بينهم ومع الدول الأخرى؛ وثالثا، بالاحترام الكامل للحق غير القابل للتصرف لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كشرط أساسي لضمان التعايش السلمي بين الأمم. وعلى الرغم من خلافاتنا في المنطقة، فإن ذلك الإعلان يبقى اليوم أكثر أهمية مما كان في عام ٢٠١٤.

وتحث بليز مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، على أن تحترم بنفس القدر لالتزام قادتنا بالإبقاء على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وأن تردع بالتالي، بصورة مباشرة وواضحة، أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى أي اشتعال أي نزاعات عسكرية في فنزويلا.

وفي الأسابيع الأخيرة، لفتت المحنة الإنسانية للشعب الفنزويلي انتباه العالم، وتم استنفار العديد من النوايا الحسنة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، هناك شواغل حقيقية من أن تلك النوايا الحسنة قد تكون في الواقع قناعا لأغراض سياسية شريرة. ولذلك، يجب أن توجه أي مساعدة إنسانية، عند طلبها أو الترحيب بها، من خلال مؤسسات مثل وكالات الأمم المتحدة المنشأة لذلك الغرض، أو من ناحية أخرى، من خلال الوسائل التقليدية الأخرى لتقديم المساعدة، مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ومن الواضح أن الحالة في فنزويلا متردية. وتشعر بليز، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن من واجبها تشجيع الخطوات الأولى للحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي. ونذكر في ذلك الصدد بآلية مونتيفيديو المؤرخة ١١ شباط/فبراير، التي تنظر إليها حكومة فنزويلا بشكل إيجابي. وترى بليز أنه يجب إجراء حوار يؤدي إلى حل توفيقي يأخذ في الاعتبار التعددية السياسية بين الحكومة والمعارضة، وقبل كل شيء، يجب أن يتم بالكامل من دون أن يكون مقترنا بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غاييغوس تشيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر بلدي جمهورية غينيا الاستوائية على عقد هذه الجلسة المفتوحة لنتناول مرة أخرى الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية العميقة في فنزويلا. كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمتها للمجلس.

تعيد إكوادور التأكيد على حق جميع شعوب العالم في الديمقراطية والتزام حكوماتها بتعزيزها والدفاع عنها. وبالمثل، فإننا نكرر التأكيد على السلطة الدستورية المنتخبة ديمقراطيا للجمعية الوطنية في فنزويلا، علاوة على دعمنا الراسخ للإجراءات المتخذة لطلب المساعدة الإنسانية الدولية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتجميد أصول المسؤولين الحكوميين الفاسدين وتوفير الضمانات للمسؤولين المدنيين والعسكريين الذين يؤيدون استعادة إعادة الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا.

إن إيمان إكوادور بالحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي سلمي وديمقراطي للأزمة في فنزويلا أكدته أعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا في سياق اعتراض شحنات المعونة الإنسانية. وترفض إكوادور استخدام قوات الشرطة والإجراءات التي اتخذتها الجماعات شبه العسكرية ضد المتظاهرين السلميين، وتأسف للوفيات والإصابات فيما بين بعض المتظاهرين، كما حدث في حالة الفنزويليين من المجتمع الأصلي ”بيمون“.

وتبين المعلومات المستقلة الاحتياجات الملحة لجزء كبير من سكان فنزويلا للأدوية والأغذية، فضلا عن المعاناة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمؤسسية التي أدت إلى هجرة أكثر من ٣ ملايين شخص إلى بلدان أخرى. ولا يجوز إعاقة توصيل السلع الأساسية إلى الفقراء بالاعتراض أو استخدام القوة ضد الذين يريدون تيسيرها؛ وعلى العكس من ذلك، من الضروري التماس قنوات لتنسيقها وتعزيزها، بغض النظر عن الاعتبارات التي ليست ذات طبيعة إنسانية بحتة.

ويتطلب نقص السلع الأساسية والنزاعات في فنزويلا حلا سياسيا فوريا من أجل تفادي المزيد من الآثار السلبية على شعبها والمنطقة. وينبغي التوصل إلى تفاهمات عاجلة تفضي إلى انتخابات حرة، من دون استثناءات من أي نوع، وشفافة وبضمانات حياد من السلطة الانتقالية والمراقبة الدولية، في إطار القانون الفنزويلي. ولا يضمن الاستقرار المؤسسي المستقبلي للبلد واستعادة الاقتصاد والنظام الاجتماعي سوى الشرعية الديمقراطية، وهي مسؤولية الفنزويليين وستتطلب دعم المجتمع الدولي.

لقد أبدى بلدنا على الدوام تضامنه مع الشعب الفنزويلي، وهو ما جعلنا نرحب بأكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ فنزويلي في أراضينا، حصل ١٠١ ٠٠٠ منهم بالفعل على تأشيرة إقامة عادية، ولا يشمل ذلك تأشيرات الحماية الدولية. وعلاوة على ذلك، عقدت إكوادور، في ٨ و ٩ نيسان/أبريل، الاجتماع الإقليمي الثالث بشأن المشكلة الناجمة عن هجرة ٣ ملايين فنزويلي، الأمر الذي سيساعد على وضع خطة عمل مشتركة لحل المشكلة الإنسانية الأكبر في منطقتنا.

وتجدر الإشارة إلى أن إكوادور هي البلد الأمريكي اللاتيني الذي يأوي أكبر عدد من اللاجئين المعترف بهم: ٥٣٧ ٦٣، من أكثر من ٧٠ بلدا. وقد تلقت إكوادور عددا كبيرا من طلبات اللجوء من مواطنين فنزويليين منذ العام ٢٠١٦.

ولا تؤيد إكوادور التدخل العسكري في فنزويلا. ولا يمكن حل الأزمة الفنزويلية إلا عن طريق الحوار والتشاور. وندعو إلى مواصلة العمل لضمان انتقال فنزويلا السلمي إلى مسار الديمقراطية وحماية وضمان وممارسة واحترام حقوق الإنسان لشعبها.

السيد توماس (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا رصد الحالة في فنزويلا، ببالغ القلق، وتناشد جميع الأطراف التزام الهدوء والتركيز على آلية مونتيفيديو، التي تيسرها حكومات المكسيك والأوروغواي والجماعة الكاريبية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية مقاومة أي تصعيد للخطاب الذي لا يعمل إلا على تقويض الجهود الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام.

وكما ذكرنا في المناسبات السابقة، فإن تلك المسألة تثير قلقا بالغا لدى أنتيغوا وبربودا، وكذلك لجميع البلدان في منطقتنا. ولا يمكننا المبالغة في التشديد على أهمية بقاء منطقتنا منطقة سلام. فقد مررنا بعقود من التدخلات في شؤون البلدان في منطقتنا أدت إلى تحطيم المنطقة. ولا يمكننا أن نعود إلى تلك الأيام ويجب علينا ألا نفعل ذلك. إن تسوية النزاعات في البلدان، أولا، مسألة شؤون داخلية من دون تدخل خارجي، والأهم من ذلك كله، أنها مسألة إيجاد سبل سلمية للتوصل إلى اتفاقات لحل النزاعات.

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا تشعر بالقلق إزاء الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية والتي أسفرت عن قتل

أشخاص أبرياء ومزيد من المعاناة الإنسانية. وتشعر بالقلق أيضا إزاء آثارها على الملايين من المواطنين الفنزويليين، بمن فيهم النساء والمسنين والمعوقين والأطفال. ولذلك، ترى حكومة بلدي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تيسر دائما توزيع أي من أشكال المساعدة والدعم المطلوبين حيثما تكون هناك حاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب أن يكون تقديم إمدادات المعونة خاليا من فرض الشروط المسبقة والنفوذ السياسي الدولي، وينبغي أن يتم بطريقة تتسق مع الإغاثة الإنسانية الدولية.

وتعيد حكومة أنتيغوا وبربودا القول بأننا ملزمون بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، بالمبادئ المكرسة في القانون الدولي. وتبين هذه المبادئ بجلاء تام أنه لا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة. ويبين ذلك أيضا ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٢ من الفقرة ٤

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

وقد نُصّ على هذه القاعدة في ميثاق الأمم المتحدة لسبب وجيه، ألا وهو منع الدول من استخدام القوة حين تشاء ذلك، سواء بشكل أحادي أو من قبل قلة من الدول ربما تقرر ذلك. ويجب دائما التشجيع على وسائل الدبلوماسية والحوار والمفاوضات السلمية. وفي الواقع، فقد علمنا التاريخ أن الدبلوماسية تحقق قدرا أكبر من النتائج. وما عدا ذلك، فإن من شأن أي عملية، بما في ذلك التدخل العسكري، أن تقوض شرعية الأمم المتحدة في تعزيز السلام وتهدد بزعزعة استقرار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتؤدي إلى آثار مدمرة في السنوات المقبلة.

وكما ذكرنا في هذه القاعة، فإن إعلان التأييد الانفرادي لطرف واحد في فنزويلا على حساب الطرف الآخر يعدُّ تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. وهو لا يؤدي إلى شيء سوى تقويض عملية تتطلب اهتماما عاجلا، وجهودا دبلوماسية دولية، فضلا عن احترام الإجراءات القانونية المتخذة داخل البلد. وبالمثل، فإن فرض الجزاءات الدولية وتضييق الخناق المالي الدولي على البلد ليسا سوى أدوات لا أثر لها سوى إلحاق الضرر بالفئات الضعيفة في المجتمع. ويجب علينا أن نكف عن استخدام المؤسسات الدولية التي أنشئت لتكون أدوات للتعاون وتحويلها إلى أدوات للحرب. ولا يمكن أن يكون الحق إلى جانب القوة أبدا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): يسعدني أن أرى ممثل بلد صديق يتولى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب أيضا بوزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أمام هذا المحفل ما سبق أن أعرب عنه في المناقشة المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8452) قبل شهر واحد بالضبط، وأن يعرب عن شعوره بالقلق البالغ إزاء الأحداث الأخيرة في البلد الشقيق فنزويلا الذي لم يتمكن من إيجاد طريقة سلمية لمعالجة الخلافات بين الأطراف المعنية. والأسوأ من ذلك أن هذه الإجراءات تزيد من المواجهة السياسية المستمرة التي تؤثر على استقرار الشعب الفنزويلي وتنميته.

ونؤكد مرة أخرى، اقتناعنا بأنه يتعين على الحكومة وغيرها من القوى السياسية الفنزويلية المحلية حل جميع خلافاتها عن طريق الحوار بين الفنزويليين أنفسهم بصورة سلمية وفي إطار الدستور والقانون الدولي، وعمه بالوسائل السياسية والدبلوماسية دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتدعو السلفادور، بوصفها دولة مسؤولة، المجتمع الدولي إلى ضمان الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك كما نعلم جميعا، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، فإن علينا أن ندعو إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار باعتباره أفضل وسيلة للإسهام في التغلب على الصعوبات التي قد تواجهها فنزويلا، فنسهم بالتالي في إيجاد الحلول الدائمة وتحقيق السلام الإقليمي.

وختاما، تعرب حكومة السلفادور مرة أخرى عن تأييدها للمبادرة الدبلوماسية المقدمة من تلك البلدان، والتزامها بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فضلا عن دعوتها وأملها في الإسهام في إيجاد حل سياسي وسلمي للخلافات في فنزويلا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وتؤيد هندوراس إعلان ليما الذي اعتمد في بوغوتا في ٢٥ شباط/فبراير.

ونعرب عن تعاطفنا مع شعب فنزويلا التواق إلى الحرية والديمقراطية والسلام. ونعرب عن تضامننا مع الرئيس خوان غوايدو، ليتولى مؤقتا هذا المنصب في جمهورية فنزويلا بموجب دستورها، في الجهود الكبيرة المبذولة لتوفير الإغاثة الإنسانية لجميع الذين يعانون، علاوة على تشكيل الحكومة الانتقالية، من أجل بدء عملية الدعوة إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وليست هذه بالمهمة السهلة في ظل الظروف السائدة، ولكنها ضرورية حتى تتمكن فنزويلا من استعادة سيادتها والوفاء بواجباتها والتزاماتها بصفتها عضوا في المنظمة.

لقد عانى سكان فنزويلا من الحرمان لفترة طويلة جدا من أبسط حقوقهم الإنسانية وتعرضوا للممارسات الوحشية في ظل ديكتاتورية قمعية. وفقد الناس حياتهم، بينما فقد كثيرون آخرون أصواتهم وحريتهم وفر ملايين آخرون هربا من هذا الوضع المريع. ومع ذلك، بقي الكثير من الأشخاص الأبطال الشجعان متكبدين بذلك مشاقا رهيبة. وحل الخراب والتدنيس الآن بأحد البلدان الغنية بكل الموارد.

ومنظمة الدول الأمريكية هي عبارة عن وكالة إقليمية وشريك استراتيجي للأمم المتحدة، عملا بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. واعتمد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، في اجتماعه الاستثنائي المعقود في ١٠ كانون الثاني/يناير، قرارا نص على ”عدم الاعتراف بشرعية الولاية الجديدة لنيكولاس مادورو ابتداء من ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩“ و

> ”حث جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة الدائمة لدى منظمة الدول الأمريكية على اعتماد التدابير الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تعتبرها مناسبة وفقا للقانون الدولي وتشريعاتها الوطنية لأجل الإسهام في التعجيل باستعادة النظام الديمقراطي في فنزويلا“.

ويتمثل الإرث الدستوري في أمريكا اللاتينية في ذلك الذي يحمي المواطنين من الحكم الاستبدادي. ومع ذلك، لا يزال الرئيس نيكولاس مادورو موروس السابق يسلب صلاحيات السلطة التنفيذية فيقوض بذلك سيادة القانون وجميع المؤسسات المستقلة. وستتم المساءلة عن عرقلة إيصال المعونة الإنسانية في شكل الغذاء والدواء إلى الفنزويليين وحرقها وحرمانهم منها في ٢٣ شباط/فبراير ضمن لائحة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عند التحقيق فيها واستعراضها من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

تؤيّد هندوراس الحلّ السلمي الذي يدعو إلى إجراء انتخابات دون إبطاء. ومع ذلك، فإننا نعترف بسلطة الجمعية الوطنية وصلاحياتها والآليات المبينة في الدستور الفنزويلي ونحترم كل ذلك، بما يتماشى مع استعادة الديمقراطية سريعا. إن أعمال

العدوان الكثيرة التي يرتكبها نيكولاس مادورو ومؤيدوه ضد سيادة القانون، بما في ذلك الخروج على مبادئ المساواة في الجمعية العامة والأمم المتحدة، لها تأثير كبير خارج منطقتنا. وتثير مسألة الديناميات الداخلية في فنزويلا القلق في سياق صون السلام والأمن الدوليين، حيث أن ثمة مسؤولية عاجلة عن حماية السكان المدنيين الأبرياء في خضم نزاع وشيك الحدوث.

أخيراً، لقد أنشئ هذا المجلس من أجل ضمان السلام العالمي ويجب أن يعمل لمنع جميع الأعمال التي تشكك في مصداقية الأمم المتحدة أو تقوض الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية، وهي أهم منظمة إقليمية في الأمريكتين. إن إعادة بناء فنزويلا تنعم بالازدهار والرخاء بأيدي الفنزويليين أمر ممكن من خلال استعادة الديمقراطية الفعالة والمؤسسات القوية والمستقلة والمتكاملة دون إبطاء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة كييل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): بعد مرور شهر على انعقاد الجلسة الأولى للمجلس للنظر في هذا الموضوع الذي يجمعنا اليوم (انظر S/PV.8452)، تجدر الإشارة إلى أن القلق ما زال يزداد، على نحو ما جرى تأكيده في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام.

ولا تزال أعمال العنف تتسبب في حدوث إصابات وتودي بأرواح البشر، بالإضافة إلى آلاف الفنزويليين الذين اضطروا لمغادرة بلدهم بحثاً عن فرص أفضل نتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تهدد سلامتهم وأمنهم.

وبما أن بنما بلد يشجّع الحوار والسلام ولديه رسالة إنسانية واضحة، فإننا ندين بشدة استخدام القوة ضد الشعب الفنزويلي وقمع حقوق الإنسان وجميع أعمال العنف التي حالت دون الوصول إلى المعونة الإنسانية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، على الرغم من الاحتياجات الواضحة التي كانت تلك المعونة تستهدف تلبيتها. وقد أكد بلدي، الذي اتحد مع أكثر من ٥٠ بلداً آخر في إدانة بقاء النظام القائم بحكم الواقع، اعترافه بالرئيس المؤقت لفنزويلا، خوان غوايدو، والذي أعربنا عن دعمنا له في ضوء التزامه الحازم بالديمقراطية والحرية والسلام في ذاك البلد الشقيق.

ويجب أن يسمح هذا النظام غير الشرعي بالانتقال إلى عملية ديمقراطية، تتقرر من خلال إجراء انتخابات نزيهة تكفل المشاركة المتساوية لجميع الأطراف السياسية الفاعلة. وتكفل، في المقام الأول تجنّب حدوث المزيد من المواجهات بين أبناء الشعب الفنزويلي. كما دعت بنما على أعلى مستوى، بصفتها عضواً في مجموعة ليما، إلى عدم تحويل الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تؤثر على أكثر من ٢٧ مليون فنزويلي إلى نزاع جيوسياسي.

إن الهدف الرئيسي لتوافق الآراء الدولي الذي انضم بلدي إليه يتمثل في أن تتمكن فنزويلا من العودة إلى طريق الديمقراطية والحرية والازدهار لشعبها في إطار حل سلمي، دونما عنف ودونما استخدام القوة. ولذلك، نتمنى أن يسود الحوار والحكمة. لقد كان القلق إزاء الحالة في فنزويلا، ولا يزال حقيقياً. ولا يمكن تفسير هذا القلق، تحت أي ظروف من الظروف، على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد الشقيق. وانطلاقا من هذه الرؤية، فإننا نؤيد محتوى الإعلان الذي صدر أمس عن مجموعة ليما في بوغوتا، استنادا إلى إيماننا الراسخ بأن جهود المجتمع الدولي لصالح حقوق الشعب الفنزويلي ولإنعاش المؤسسات في فنزويلا ذات أهمية حاسمة أيضاً للتنمية والهدوء في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): تتقدم كوستاريكا بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وللسيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

ليست جميع الخيارات متاحة للتوصل إلى حل للحالة المأساوية في فنزويلا. وأكرر – ليست جميع الخيارات متاحة. وسعياً إلى إيجاد حل لهذه الأزمة، يجب أن يكون رفاه الفنزويليين هو أولويتنا القصوى. ولذا، تكرر كوستاريكا التزامها الذي لا رجعة فيه بآليات الحل السلمي للنزاعات وبالدبلوماسية والحوار بوصفها أدوات أساسية، فضلاً عن آليات القانون الدولي وتعددية الأطراف. وكان موقفنا دائماً وسيظل موقفاً رافضاً رفضاً قاطعاً لأي مسار عمل ينطوي على ممارسة العنف أو استعمال القوة أو التدخل العسكري في فنزويلا.

وفي هذا السياق، تستنكر كوستاريكا استخدام القوة وأعمال العنف المرتكبة في الأيام الأخيرة تحت سلطة نيكولاس مادورو، لا سيما بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير، وهو يوم حزين للشعب الفنزويلي الذي يعاني حاليا من أخطر عواقب ذلك النظام، وهو ما يؤدّي إلى معاناة السكان من الجوع والافتقار إلى الرعاية الصحية وأبسط خدمات الصرف الصحي والذي يجد نفسه الآن محروماً من الحريات ومن أبسط الحقوق.

وتُشجّع كوستاريكا بقوة على إيصال المساعدة الإنسانية بأمان وفعالية – بما يتماشى مع المبادئ الدولية للمعونة الإنسانية، ألا وهي، الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال التشغيلي، والتي تصل إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة التعاون في هذا الجهد.

ونؤكد مجدداً قلقنا إزاء الحالة المؤلمة للشعب الفنزويلي وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد قبل كل شيء، وهو البلد الذي سبق أن وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توثيقا مسهبا الحالة فيه وجرى تحليلها بمعرفة مجلس حقوق الإنسان. وكانت كوستاريكا وستظل ثابتة في دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد إيماننا بأن حل الأزمة التي تواجه البلد الشقيق فنزويلا يجب أن يكون سلمياً وديمقراطياً وأن يحدده الفنزويليون بأنفسهم. وكما قلنا من قبل، نعتقد أنه من أجل استعادة النظام الديمقراطي والدستوري في فنزويلا، يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الجهات السياسية الفاعلة، تأخذ في الحسبان جميع القطاعات وتتقيّد بالمعايير الدولية، على أن تُعقد هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ويتسق ذلك مع موقف كوستاريكا بعدم الاعتراف بالعملية الانتخابية التي جرت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، والتي نكرر أنها لم ترقَ إلى مستوى معايير الشفافية والشمول ولم تحظَ بالضمانات والقواعد الدولية اللازمة لكي تُعتبر مشروعة. وبالتالي، لا تعترف كوستاريكا بشرعية النظام الذي تسلّم الحكم في ١٠ كانون الثاني/يناير. وبما أن نظام السيد مادورو يفتقر إلى هذه القدرة الديمقراطية، تعترف كوستاريكا بالسيد خوان غوايدو رئيساً مؤقتاً لفنزويلا.

وستظل كوستاريكا ملتزمة بالمشاركة في جميع الجهود والتدابير الرامية إلى الجمع بين الأطراف، ودعم استعادة النظام الدستوري بشكل سلمي، واحترام حقوق الإنسان في فنزويلا. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وزيادة بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى فتح السبل الفعالة للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في فنزويلا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة دومينيكا.

السيدة بانيس – روبرتس (دومينيكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أنوه بحضور وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتعرب حكومة كمنولث دومينيكا مرة أخرى عن قلقها المستمر إزاء الأحداث الجارية في جمهورية فنزويلا البوليفارية ونتائجها المحتملة المثيرة للقلق.

كما يؤيد كمنولث دومينيكا مشاعر الجماعة الكاريبية بشأن هذه المسألة ويؤكد عليها مجددا.

يؤمن كمنولث دومينيكا بشدة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة ذات سيادة. ونواصل تعزيز ودعم المبدأ الوارد في المادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، الذي يقر بحرمة السلامة الإقليمية، فضلا عن مبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وسيادة القانون، وحرمة السيادة الوطنية، والمبادئ المحورية للسلام والحوار والحلول التوفيقية بوصفها أساسا ضروريا للحفاظ على كرامة الإنسان وقيمته.

ونؤمن بأنه من أجل تسوية الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية على نحو مستدام وبصورة سلمية، لا بد من إجراء حوار هادف والتحلي بالدبلوماسية فيما بين جميع الأطراف التي تهدف إلى إعادة التأكيد على حق شعب فنزويلا في أن ينعم بالسلام والديمقراطية. وينبغي بذل كل جهد ممكن للمساعدة في بناء السلام وتعزيز المصالحة والتوصل إلى تسوية ودية ودائمة للمسألة.

وتؤيد دومينيكا تأييدا تاما آلية مونتيفيديو التي تضم أربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة الحوار، ومرحلة التفاوض، ومرحلة الالتزام، ومرحلة التنفيذ. وتعتقد دومينيكا اعتقادا راسخا أنه، استنادا إلى هذا النهج، سيكون هناك حل سلمي ومستدام للحالة في فنزويلا. إن منطقتنا معروفة على نطاق واسع باعتبارها منطقة سلام، وينبغي اتخاذ كل ما يلزم من التدابير الوقائية من أجل كفالة أن تظل منطقتنا تنعم بالسلام والهدوء. وترغب دومينيكا في إيجاد تسوية ودية ودائمة للحالة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب وزير سلطة الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد أرياثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مجلس الأمن على بذل الوقت لتناول مسألة تستحق اهتمام الأمم المتحدة، وهي العدوان ضد فنزويلا.

لقد أردت فقط أن أكرر بعض النقاط بإيجاز شديد.

أولا، كما قيل مرارا هنا استنادا إلى نص دائم بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، فإن حكومة الرئيس مادورو ما برحت تعمل مع الأمم المتحدة منذ عدة سنوات، مثلما عملت في الآونة الأخيرة للتصدي للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحصار الإجرامي ضد الاقتصاد الفنزويلي. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كان الرئيس مادورو هنا في الأمم المتحدة، واجتمع مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش، واتفق معه على آلية لزيادة التعاون والحصول على المساعدة الإنسانية التقنية من خلال الأمم المتحدة. وكما ذكر سفير الاتحاد الروسي وغيره من بلدان المنطقة، فقد تلقينا المساعدة من الأمم المتحدة من خلال هذه الآلية.

كما أود أن أشدد على أننا نتفق مع الاتحاد الأوروبي على أن هذه الآلية، القائمة بالفعل وتؤدي وظائفها، لا يمكنها إدارة عمليات إيصال المساعدات إلى فنزويلا فحسب، بل يمكنها أيضا، بالنسبة لاقتصاد محاصر مثل اقتصادنا، أن تيسر عمليات الشراء – المشتريات – بسبب مشكلة قيام المصارف الدولية بالإفراط في الامتثال، كما يسميه الخبراء، للجزاءات المزعومة التي يفرضها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، لجعلها تخشى التعامل مع المؤسسات الفنزويلية والموردين أيضا، الذين يفرضون شروطا خاصة، مثل التأمين ضد أعمال الحرب والأسعار المرتفعة للغاية، وكثيرا ما لا تكتمل هذه المعاملات.

ولهذا السبب، ما برحنا نتلقى المساعدة من البلدان الصديقة والأمم المتحدة من خلال هذه الآلية، التي صممناها بالتعاون مع أجمل المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، أفضل ما أنشأته البشرية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ألا وهي الأمم المتحدة.

ثانيا، في ضوء جلسة اليوم، أود الإشارة إلى أن فنزويلا تصر على أن مجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن

تكرس نفسها لمنع شن حرب ضد شعب بلدي، ضد فنزويلا. إننا نعلم أن لديها القدرة على القيام بذلك، وكذلك القدرة على رفع الحصار المفروض على بلدي. فقد أثرت هذه الجزاءات على الأعمال التجارية الرئيسية التي تقع في صميم الاقتصاد الفنزويلي. وأثرت على قدرة بلدنا على تداول سنداته والتماس التمويل باعتباره دولة تنتمي للمؤسسات المتعددة الأطراف. وقد جمدت البلايين من الدولارات من الأموال الفنزويلية – ٣٠ بليون دولار، كما أشرت في بياني السابق.

هذه هي تكلفة الحصار، ولكن من حيث الأصول التي جمدت، فقد تضاعف هذا الرقم، وإذا أجرينا تحليلا اكتواريا عن الخسائر في الإنتاج، والخسائر في الصادرات، والخسائر في المبيعات الناجمة عن الجزاءات، فإننا نتكلم عن بلايين الدولارات.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يدعو الأطراف إلى الجلوس معا إلى الطاولة. إننا نجلس إلى الطاولة، ودائما ما كنا هنا، كما قلنا. ولا سبيل للقيام بعمليات سياسية في دولة ديمقراطية أو ثورة ديمقراطية أو ديمقراطية ثورية دون الجلوس إلى الطاولة، ولا سيما مع خصومنا السياسيين الذين لديهم مواقف مختلفة عن مواقفنا – وهذا بالتحديد هو المكان الذي ينبغي أن يتم فيه الحوار.

علينا أن نعمل من أجل تحقيق السلام. ويجب أن نرفض أي تهديد باستخدام القوة. وللأسف، فإن وفد الولايات المتحدة لا يستبعد هذا الخيار. ولم يستبعد رئيسها – التسلسل القيادي الذي أشرنا إليه من قبل – الرئيس ترامب، ولا نائب الرئيس بينس، ولا وزير الخارجية بومبيو، ولا مستشار الأمن القومي بولتن، ولا أعضاء الكونغرس مثل السيناتور ماركو روبيو، ولا السيد إليوت إيبرامس، ولا غيرهم من الآخرين الذين يقعون ضمن ذلك التسلسل القيادي، شن حرب ضد فنزويلا.

وأود أن يكفل مجلس الأمن أن تستبعد الولايات المتحدة، إن كانت عضوا في الأمم المتحدة وإن كانت تحترم ميثاق الأمم المتحدة، استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة – وإلا فلماذا هي عضو في الأمم المتحدة؟ فالفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق واضحة للغاية. وبطبيعة الحال، هناك مواد أخرى تنتهكها الولايات المتحدة، مثل المواد المتعلقة بعدم التدخل، ولكن انتهاك المادة المتعلقة باستخدام القوة أمر خطير جدا، ولهذا فإننا نشدد على هذه النقطة، إنه واجب الولايات المتحدة.

لقد أبلغنا بأن الاتحاد الروسي اقترح بصورة غير رسمية قرارا بسيطا للغاية يدعو الأطراف في فنزويلا إلى الجلوس إلى الطاولة من أجل الحوار، لكن وفد الولايات المتحدة رفضه رفضا قاطعا. وآمل أن أن يكون أعضاء المجلس قد لاحظوا انعدام الإرادة لدى ذلك الوفد، وأود أن أذكر المجلس بأن علينا جميعا، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نعتبر الحوار واجبا وأن نعارض استخدام القوة، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. ولذلك، فإننا الآن لدينا نمط سلوك غير منتظم للغاية – يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة – فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وندعو إلى تصحيح تلك الحالة. ومن الأهمية بمكان تصحيحها.

في الختام، أشكر منطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجميع البلدان فيها دون استثناء، بما فيها تلك التي لديها خلافات مع فنزويلا، على مشاركتها اليوم وعلى رفضها، رغم معارضة الولايات المتحدة، لاستخدام القوة والتهديد العسكري كحل للحالة المؤسسية في بلدي. وهذا انتصار لمنطقتنا التي أُعلنت، من خلال هيئتها الإقليمية متمثلة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منطقة سلام منذ عام ٢٠١٤.

والخلاصة، يمكننا القول إنه يجب تفادي الحرب وفرض الحصار على الشعوب. ويجب علينا حماية السلام. ونعتقد أنه سيثبت أن جلسة اليوم، بغض النظر عمن طالب بعقدها، كانت انتصارا عظيما للسلام ويجب علينا أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل بيرو الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): لم أكن أنوي التكلم مرة أخرى نظرا لتأخر الوقت. لقد استمعنا إلى مختلف المواقف، بما في ذلك سرد السيد أرياثا للأحداث، والذي نعترض عليه في جوهره. ولكننا نتفق معه على أن جميع بلدان أمريكا اللاتينية الممثلة هنا، وكذلك العديد من البلدان الأخرى، ترفض بشكل واضح أي استخدام للقوة. وإنني أتفق معه في ذلك. ولكننا طلبنا الكلمة لأنه من بين العديد من المسائل التي أثارها في بيانه لم يذكر عاملا نعتقد أنه أساسي.

ويتمثل عنصر رئيسي أشار إليه العديد من المتكلمين اليوم في نزوح الفنزويليين من بلدهم خلال السنوات القليلة الماضية، وهي أخطر حالة نزوح في تاريخ المنطقة. ويؤسفني شديد الأسف أنه لم ينطق بكلمة واحدة تعبر عن القلق – ولا أي شعور بالذنب – حيال الحالة التي يواجهها أبناء بلده في جميع أنحاء المنطقة. إذ فر ٣,٤ ملايين فنزويلي من بلدهم؛ ويوجد ٧٠٠ ٠٠٠ منهم في بيرو. وتبعد ليما ٤٠٠ ٣ كيلومتر عن كاراكاس. فلماذا يفر ٧٠٠ ٠٠٠ مواطن برا في ظروف صعبة للغاية؟ لقد فعلوا ذلك بسبب الكارثة الاقتصادية التي سببها النظام وبسبب القمع، ولكننا نعتقد أنهم فعلوا ذلك لأنهم فقدوا الأمل في إمكانية تغير الأمور في يوم من الأيام. وللأسف، فإن الانتخابات التي نوقشت باستفاضة، لم تمنحهم أي أمل.

وكان ذلك السبب في تشكيل مجموعة ليما واقتراحها الداعي إلى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لإنهاء الحالة وإعادة إرساء الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد أرياثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): لم نكن ننوي أخذ الكلمة مرة أخرى. وإنه مما يؤلمنا دائما ما يعانيه جميع الفنزويليين ونحن نهتم بحالتهم وبظروفهم. ويعيش حوالي ٦ ملايين كولومبي في فنزويلا. ونحن نرحب بهم ونقدرهم. وفي العام الماضي، استقبلنا حوالي ١٠٠ ٠٠٠ كولومبي، فروا بسبب الظروف السائدة في بلدهم، والتي نعرفها جميعا. وهناك إكوادوريون وبيروفيون في بلدنا. فهناك ما يقرب من مليون منهم. ونحن نرحب بهم ونريدهم في بلدنا.

وقد أرسلنا العديد من المذكرات الدبلوماسية إلى وزارات خارجية تلك البلدان التي تدعي أنها استقبلت فنزويليين، طالبين منها معلومات دقيقة عن الأعداد، لأن رقم ثلاثة ملايين لاجئ سخيف للغاية. ولا يمت إلى الواقع بصلة بالرغم من وجود ظاهرة هجرة. فكيف يمكن ألا تكون هناك هجرة خارج الوطن في بلد مفروض عليه منذ أربع سنوات حصار اقتصادي يهدف إلى جعل شعبه يعاني؟ لقد اعترفت الولايات المتحدة بنيتها في تضييق الخناق على الشعب الفنزويلي لإحداث تغيير للنظام.

وقررت حكومة بيرو مؤخرا عدم الاعتراف بموظفينا الدبلوماسيين المكلفين بحماية الجالية الفنزويلية في بيرو. ويبدو هذا القرار متناقضا. ولكنني أود أن أطلب، إظهارا لحسن النية حتى تتمكن وزارة خارجيتنا من العمل مع بيرو وشيلي وإكوادور، جمع المعلومات التي نحتاج إليها، بما فيها الأسماء والأماكن حتى نتمكن من تلبية احتياجات مجموعات الفنزويليين الذين غادروا بلدنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لن أبقيكم هنا طويلا ولكن بناء على ما قاله وزير خارجية فنزويلا، أود أن أبلغ المجلس بأننا بينما كنا نعقد هذه الجلسة، تمكن وفد الولايات المتحدة بالفعل من وأد مشروع بياننا باقتراح

تعديلات تدين حكومة مادورو وما إلى ذلك. ومن الواضح أن نهج الولايات المتحدة تجاه هايتي ليس مناسبا لفنزويلا. وهو يعبر عن ازدواجية صارخة في المعايير.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيد أوردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، ولكنني أشعر أنه ليس أمامنا خيار آخر.

لقد شاركنا في الواقع في بيان اقترحه الاتحاد الروسي. وكنا نأمل أن يعبر البيان عن الحالة الفعلية على أرض الواقع، بدلا من تطبيق نهج استُخدم حيال هايتي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، كنا نأمل الإشارة إلى أن مادورو أتيحت له العديد من الفرص للانخراط بحسن نية في جهود لمعالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا، وإلى أنه استخدم باستمرار هذه الفرص لتعزيز سلطة نظامه على حساب الشعب الفنزويلي. ولذلك، كنا نود أن يؤكد مجلس الأمن على أهمية بدء عملية ديمقراطية حقيقية وأن يتم السماح بتنفيذ تلك العملية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد أرياثا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): أعتذر مرة أخرى ولكن الأمر الوحيد الذي نود طلبه من وفد الولايات المتحدة هو وفاء بلده بالتزاماته المنصوص عليها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. إننا لا نحتاج إلى قرار أو بيان. ونود ببساطة أن نستمع إليه يقول إن الولايات المتحدة، شأنها شأن أي عضو آخر من أعضاء المنظمة، ترفض وتستبعد استخدام القوة ضد شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.